بعون صانع مکین و مکان و فضل خلاق زمین و آسمان

کتاب مستطاب حلال نحو معنی کافیہ شرح مختصر موسوم بہ

بتالیف افضل المحققین قدوۃ المدققین مولانا محمد عبد الحق خیرآبادی

در مطبع نامی گرامی منشی نولکشور لکھنؤ طبع

بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لله الذی لیس لما رفعه خافض ولا لما ابرمه ناقض والصلوة والسلام علی رسوله الذی نصب
اعلام الاسلام وکسر ابنیة الکفر والاصنام وعلی آله الکرام واصحابه العظام اما بعد فیقول العبد المفتقر
الی رحمة الله الهادی محمد عبد الحق العمری الخیرآبادی غفر الله لاسلافه وبارک فی اخلافه ان الترجمة
الشریفة الشریفیة للکافیة معانیها رشیقة انیقة ولکن الفاظها فارسیة رکیکة فاردت ان اجردها عن
ثیاب الفاظها الاجنبیة واحلیها بکسوة الالفاظ العربیة لیسهل علی طلبة العرب نفعها وتعظم عند العجم وقعها ولما
استتب ما شرعت فیه ارتباطا بتوامه بجوانبه جعلته عراضة بل بضاعة مزجاة لحضرة من رفع
اعلام الجود والانعام وعمر رباع الدین والاسلام ومهد مهاد العدل والانصاف احیی آثار الجود
والاعتساف مرجع الفضلاء ملجأ العلماء الامیر بن الامیر بن الامیر نواب محمد کلب علی خان بهادر
لازال سدته السنیة وعتبته العلیة مستلم الشفاه الاکابر وملاذ الجبابرة والا
والله سبحانه ولی التوفیق وبیده ازمة التحقیق قال المصنف روح الله روحه

الکلمۃ اللام فیہا للجنس لا للاستغراق لان التعریف انما یکون للحقیقۃ لا للافراد
وتارۃ للوحدۃ والمقصود فی تعریف الجنس بیان الماہیۃ وھی واحدۃ لفظ
اللفظ فی اللغۃ الرمی یقال لفظت الرحی الدقیق ثم استعمل فی رمی شئ عن الفم
نحو اکلت التمرۃ ولفظت النواۃ واللفظ ھہنا بمعنی الملفوظ کالخلق بمعنی المخلوق
والمراد بہ فی ہذا المقام علی ما ہو اصطلاح النحاۃ صوت تخرج عن الفم معتمدۃ علی
المخارج والمراد باعتمادھا علی المخارج حصولہا باستعانتہا سواء کان حرفاً
واحداً کہمزۃ الاستفہام او زائدۃ کزید وسواء کان مہملاً نحو جسق او مستعملاً نحو
ضرب ثم ان اللفظ ھہنا وان کان بمعنی الملفوظ لکنہ لما کان مصدراً فی
الاصل ولیس فیہ ضمیر راجع الی الکلمۃ فلا یجب المطابقۃ بینہ وبین الکلمۃ
فی التانیث وضع الوضع فی الاصطلاح تعیین شئ بشئ بحیث اذا فہم الشئ
الاول فہم الشئ الثانی والاشیاء الدالۃ علی المعنی بحسب الوضع خمسۃ الالفاظ والخطوط
والاشارات والعقود والنصب ویقال للاربعۃ الاخیرۃ الدوال الاربع وہی
لیست بداخلۃ فی اللفظ فلا حاجۃ الی قید یخرجہا المعنی المعنی اما مفعل بمعنی المقصد
او صیغۃ مفعول واصلہ معنی مکرمی ثم خفف مفرد الظاہر انہ صفۃ للمعنی
ویحتمل ان یکون صفۃ بعد صفۃ للفظ لان افراد اللفظ والمعنی متلازمان
او المعنی المفرد ما لا یدل جزءہ لفظاً علی جزئہ واللفظ المفرد ما لا یدل جزءہ علی جزء
معناہ فما یخرج بقید افراد المعنی یخرج بقید افراد اللفظ واعلم انہ یدخل فی اللفظ
الالفاظ المہملۃ والمستعملۃ المفردۃ المرکبۃ سواء کانت کلامیۃ نحو زید قائم وضرب زید
او غیر کلامیۃ نحو غلام زید وفی الدار وخرج بقید الوضع المہملات وبقید المفرد المرکبات الکلامیۃ

وغیر الکلامیۃ ومثل عبد اللہ علماً داخل نے لفظا وغیر داخل نے لفظہ فہو فی
حال العلمیۃ کلمۃ علی تعریف المصنف دون تعریف صاحب المفصل والمصباح فان قلت
یلزم علی المصنف کون الکلمۃ الواحدۃ فی حالۃ واحدۃ معربۃ باعرابین قلت ہذا لان الاعرابین کانا
فی الاصل المعنی فی حالۃ الاضافۃ فبقیا فی ہذا الحال ایضاً واما علی تعریف صاحب المفصل
والمصباح فلا اشکال اصلا وقید افراد المعنی فی تعریف الکلمۃ لیس لفظۃ لاخراج مثل
الرجل الذی یعد فی العرف لفظاً واحداً الا لاخراج مثل زید قائم وفی الہامش ربما
ثم ان الوضع مستلزم للدلالۃ فبعد ذکر الوضع لا احتیاج الی ذکر الدلالۃ والدلالۃ لا تستلزم
الوضع لاحتمال ان یکون الدلالۃ عقلیۃ کدلالۃ لفظ دیز المسموع من وراء الجدار علی وجود
اللافظ او طبیعیۃ کدلالۃ اح اح علی وجع الصدر فبعد ذکر الدلالۃ لا بد من ذکر الوضع کما
فی المصباح وہی ای الکلمۃ اسم وفعل وحرف ای منقسمۃ الی ہذہ الاقسام
لانہا ای الکلمۃ موضوعۃ لمعنی مفرد فتدل لا محالۃ علی ذلک المعنی فلا یخلو اما
ان تدل علی معنی کائن فی نفسہا ای فی نفس الکلمۃ یعنی انہا بنفس ذاتہا من غیر انضمام
کلمۃ اخری الیہا تدل علی ذلک المعنی او لا تدل علی معنی کائن فی نفس الکلمۃ بل تدل
علی معنی یحتاج فی الدلالۃ علیہ الی انضمام کلمۃ اخری الیہا الثانی الحرف کمن والی
فانہما یحتاجان فی الدلالۃ علی الابتداء والانتہاء الی انضمام کلمۃ اخری کما تقول سرت
من البصرۃ الی الکوفۃ والقسم الاول یعنی ما یدل علی معنی فی نفسہا لا یخلو اما
ان یقترن معناہا باحد الازمنۃ الثلثۃ الماضی والحال والاستقبال او لا یقترن الثانی
الاسم والاول الفعل وقد علم بذلک ای بما ذکرنا وجہ تقسیم الکلمۃ الی اقسامہا
عن کل واحد منہا ای من اقسامہا الثلثۃ وقد علم ان الحرف کلمۃ لا تدل علی معنی فی نفسہا

بل تحتاج في الدلالة الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة يعني الماضي والحال والاستقبال نحو ضرب ويضرب وسوف يضرب
والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين
الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال والاحتياج الى الغير والفعل
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الاسم بالاقتران باحد الازمنة
الثلثة والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعدم الاحتياج وعن الفعل بعدم الاقتران
باحد الازمنة الثلثة الكلام يطلق في اللغة على ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح
النحاة ما اي لفظ تضمن كلمتين بالاسناد اعلم ان الاسناد نسبة كلمة الى اخرى
بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة اي بحيث يصح السكوت عليه فلفظ ما شامل للمهملات
والكلمات المفردة والمركبات الكلامية وغير الكلامية وخرج بقوله تضمن كلمتين
المهملات والكلمات المفردة وبقيد الاسناد المركبات الغير الكلامية نحو غلام زيد
وفي الدار والحيوان الناطق اذ لا اسناد فيهما وان تضمن كل واحد منهما كلمتين لعدم افادتهما
المخاطب فائدة تامة وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية نحو ضرب زيد وضربت
وزيد قائم او انشائية نحو اضرب ولا تضرب لان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما
منوية والاخرى ملفوظة وبينهما اسناد لافادتهما المخاطب فائدة تامة وانما قدم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام لان الكلمة مفردة والكلام مركب والمفرد مقدم على المركب
ولان الكلمة ماخوذة في تعريف الكلام ولا يتأتى ذلك اي الكلام الا في اسمين احدهما
مسند اليه والآخر مسند او اسم مسند اليه وفعل مسند والتفصيل ان التركيب الثنائي بين الكلمات
الثلث يتصور على ستة اوجه ثلثة منها من جنس واحد اعني الاسم والاسم والفعل والفعل

والحرف والحرف ثمنية منها من جنسين اعني الاسم والفعل والاسم والحرف والفعل والحرف والكلام
لا يتأتى الا في التركيبين المذكورين في المتن لان الكلام لا يتم بدون الاسناد ولا بد من مسند اليه
ومسند وهما لا يوجدان الا في اثنين يكون احدهما مسندًا اليه والآخر مسندًا او في اسم مسند اليه وفعل مسند
واما التركيبات الاربعة الباقية فلا يتأتى فيها الكلام اصلا اذ في تركيب الحرف بالحرف المسند اليه
والمسند كلاهما مفقودان وفي تركيب الفعل بالفعل المسند اليه مفقود وكذا في تركيب الفعل
بالحرف وفي تركيب الاسم بالحرف اما المسند مفقود او المسند اليه كما لا يخفى ولما علم تعريف الاسم
بما ذكر في وجه تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة على وجه الشبهة والتضمن اراد ان يذكره بالاصالة وصريحا
فقال الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة قوله ما دل
على معنى بمنزلة الجنس يشترك بين جميع الكلمات قوله في نفسه يخرج الحرف قوله غير مقترن الخ يخرج الفعل
ومن خواصه دخول اللام اي لام التعريف فكل كلمة يدخل عليها لام التعريف فهو اسم نحو الرجل الفرس انما اختص
لام التعريف بالاسم لانه لا يصلح للتعيين والتعريف الا هو والجر وجه اختصاص الجر بالاسم ان الجر
اثر حرف الجر ودخول حرف الجر مخصوص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فلا بد ان يدخل
على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه والتنوين هي نون ساكنة تتبع حركة آخر الكلمة وانما اختص التنوين
بالاسم اذ لا يوجد معناه الا فيه كما سيعلم والاسناد اليه اذ الفعل لا يصلح للاسناد اليه والحرف لا يصلح
لشيء والاضافة يعني كون الشيء مضافًا ومضافًا اليه بتقدير حرف الجر نحو غلام زيد اي غلام لزيد
وهو اي الاسم معرب ان اختلف آخره باختلاف العوامل ومبني ان لم يختلف آخره باختلاف
العوامل والاحسن في تعريف المعرب تعبيرًا ما قال المصنف المعرب الاسم المركب مع غيره الذي
لم يشبه مبني الاصل الذي هو الحرف والفعل الماضي والامر الحاضر وحكمه ان يختلف
آخره باختلاف العوامل لفظًا نحو جاءني زيد ورأيت زيدًا ومررت بزيد او تقديرًا

٩٠

نحو جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى والمبني إما لا يكون مركبا أو يكون مركبا مشابها بالمبني الأصل
كما ستعرف وحكمه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل اعلم أن بعضهم قال إن إعراب الاسم
اختلاف آخره باختلاف العوامل مع الأولى ما قال المصنف الإعراب ما أي حركة أو حرف اختلف
آخره أي آخر الاسم به أي بسببه لفظا أو تقديرا وإنما وضع الإعراب في الأسماء ليدل على المعاني
المعتورة أي المتعاقبة عليه اعلم أن للاسم معنيين الأول مسماه الذي يفهم من جوهر لفظه
وهو يلازمه دائما والثاني ما يتبادر عليه نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ولما لم يدل جوهر الاسم
على تلك المعاني المعتورة احتيج إلى وضع علامة دالة على تلك المعاني المعتورة وهي الحركات
والحروف التي تختلف في الآخر الاسم باختلاف العوامل وإنما وضع الإعراب في آخر الاسم لأنه
يدل على صفته ولا بد من تأخر علامة الصفة عن ذات الموصوف وأنواعه أي أنواع الإعراب
ثلثة رفع ونصب وجر هذه الأسماء الثلثة تطلق على الحروف والحركات الإعرابية ولا تطلق
على الحركات البنائية والضمة والفتحة والكسرة تستعمل في الحركات البنائية وقد تطلق على الحركات
الإعرابية أيضا فالرفع علم الفاعلية لأن الفاعل واحد والرفع ثقيل فأعطي الثقيل للقليل والنصب
علم المفعولية لأن المفاعيل خمسة والنصب خفيف فأعطي الخفيف للكثير والجر علم الإضافة
إذ لم يبق للمضاف إليه إعراب آخر يكون علامة له فجعل الجر الذي هو أخف من الرفع وأثقل من
النصب علامة له العامل عند النحاة ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب ففي جاءني زيد جاء
عامل لأنه قد حصل به معنى الفاعلية المقتضية للرفع فجعل علامة لها وفي رأيت زيدا رأيت عامل لأنه
قد حصل به المفعولية المقتضية للنصب فجعل علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل لأنه قد حصل به معنى الإضافة
المقتضية للجر فجعل علامة لها فالمفرد المنصرف نحو زيد ورجل وجمع المكسر المنصرف نحو رجال علامة
إعرابها بالضمة رفعا أي حالة الرفع والفتحة نصبا أي حالة النصب والكسرة جرا أي حالة الجر نحو جاءني

ورجال وطلبة ورأيت زيدا ورجالا وطلبة ومررت بزيد ورجال وطلبة والاعراب
في هذين الموضعين على اصله جمع المؤنث السالم الذي بالالف والتاء اعرابه بالضمة
حالة الرفع والكسرة حالة النصب والجر فنصبه تابع للجر لان جمع المذكر السالم نصبه تابع للجر كما
ستعلم اعراب غير المنصرف بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب والجر فجره تابع للنصب كما سنذكره
اعلم ان الاسماء الستة هي ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من
جانب زوجها وهنوك وفوك وذو مال اذا لم تكن مضافة فاعرابها بالحركات على القضية
القاعدة نحو جاءني اب ورأيت ابا ومررت باب واذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فاعرابها
تقديري نحو جاءني ابي ورأيت ابي ومررت بابي وعند بعض النحاة كل اسم مضاف الى ياء المتكلم مبني
وان كانت مضافة الى غير ياء المتكلم فاعرابها بالواو والالف والياء اعلم ان اعراب
الاسماء الستة من حيث انه بالحروف وان كان خلاف الاصل لكن من حيث ان رفعها بالواو
ونصبها بالالف وجرها بالياء ليس بخلاف الاصل لان هذه الحروف اخوات الحركات وانما
جعلوا اعراب الاسماء الستة بالحروف لانهم جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف فارادوا
ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد بالحروف لئلا يكون بين الآحاد والمثنى وجمع السلامة
وحشة ومنافرة بالكلية وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل واحد من المثنى
وجمع السلامة ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب سما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لكونها مناسبة للمثنى
في كونها منبئة عن التعدد فان الاب مثلا يقتضي الابن والاخ ينبئ عن اخ آخر وعلى هذا القياس
والبقية في ابا فهذه الاسماء حروف صالحة لان تقوم مقام الاعراب المتفق رفعه بالالف ونصبه وجره
بالياء كلا. فهو اللفظ ومثنى المعنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فلو اضيف كلاهما
فاذا كان مضافا الى المظهر الذي هو الاصل اعربوا جانب اللفظ الذي هو الاصل اعربوه بالحركات التي هي الاصل

لكن حركاته تقديرية اذ في آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا كان مضافا الى مضمر الذي هو الفرع راعوا جانب المعنى الذي هو الفرع
واعربوه بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وكلتا التي هي مؤنث
كلا مثله في الحكم واثنان واثنتان وان كانا مفردين لكن صورتهما صورة التثنية ومعناهما معنى التثنية
فاعربهما اعراب التثنية يعني بالالف والياء نحو جاءني اثنان ورأيت اثنين ومررت باثنين جمع المذكر
السالم رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء وانما جعل اعراب المثنى والجمع مع ملحقاتهما بالحروف لانهما
ترجمان للواحد والواحد اصل بالنسبة اليهما والاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات فاعطي الاصل
للاصل والفرع للفرع وكان القياس ان يكون الالف علامة النصب فيهما لكن لما لم يتميز فرق
بين التثنية والجمع الا بكسر نون التثنية وفتح نون الجمع والنون تسقط في حالة الاضافة فيقع الالتباس بين التثنية
والجمع اسقطوا الالف لانه كان موجبا للالتباس وجعلوا الياء علامة النصب والجر في كليهما وفرقوا بين التثنية
والجمع بان ما قبل الياء في التثنية مفتوح والنون مكسورة وفي الجمع مكسور والنون مفتوحة فنصبهما تابع للجر
وجعلوا الواو علامة الرفع في الجمع ولما لم يمكن اسقاط الالف بالكلية مستحسنا جعلوا هذا الالف
علامة للرفع الذي هو الثقيل فاعطوه للتثنية التي هي اسبق واكثر واولو وان كان مفردا لكن لما كان
معناه معنى الجمع جعلوه في حكم اشرف الجموع اعني جمع المذكر السالم رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء نحو جاءني
اولو مال ورأيت اولي مال ومررت باولي مال وعشرون واخواتها الى التسعين وان كانت مفردة
لكن في معانيها تعدد وصورها صورة الجمع فاعربها اعراب الجمع المذكر السالم يعني بالواو حالة
الرفع والياء حالة النصب والجر تقول جاءني عشرون رجلا ورأيت عشرين رجلا ومررت بعشرين رجلا
واعلم انه لما كان الاعراب على نوعين لفظي وتقديري وكان التقديري اقل اراد المصنف ان يبين مواضعه
ان ما دامه لفظي فقال التقدير فيما تعذر التقدير ان يكون الحرف الذي هو محل الاعراب

فی منع الصرف علتان مکررتان احدہما الجمع الاقصی ای البالغ الی منتہی الجموع سواء کان
الجمعیۃ حقیقۃ نحو اکالب واساور واناعیم او حکما کالجمع الموافقۃ لہا فی عدد الحروف والحرکات
والسکون نحو حضاجر ومساجد وسراویل ففی ہذا الجمع جمعیتان تحقیقا او تقدیرا فلا ینصرف الاسم بسببہا
والثانی بعض اقسام التانیث وہو الفا التانیث ای المقصورۃ والممدودۃ نحو حبلی وحمراء لا متناعہا
لازمتان للکلمۃ اذ لا انتقال فی حبلی حبل ولا فی حمراء حمر ولزوم التانیث بمنزلۃ تانیث آخر فکانت تانیث
لیس بکرر فلا ینصرف الاسم بسبب تکرارہ فالعدل مصدر مجہول ای معدولیۃ الاسم خروجہ ای
خروج الاسم عن صیغتہ الاصلیۃ الی صیغۃ اخری تحقیقا بان یدل دلیل غیر منع الصرف علی
ان الاسم معدول عن صیغتہ الاصلیۃ کثلث ومثلث والدلیل علی عدولہما ان الاصل انہ اذا کرر المعنی
لابد من تکرار اللفظ نحو جاءنی القوم ثلثۃ ثلثۃ وہہنا قد وجد المعنی مکررا مع عدم تکرار اللفظ فعلم
ان ثلث وکذا مثلث معدولان عن ثلثۃ ثلثۃ ولا خلاف فی مجیئ احاد وموحد وثناء ومثنی
وثلث ومثلث ورباع ومربع وقیاسوا الی عشار ومعشر خلاف والکوفیین جوزوا والسبب فی منع
صرف ثلث ومثلث واخواتہما العدل والوصفیۃ الاصلیۃ لان الوصفیۃ التی کانت فی ثلثۃ
ثلثۃ عارضیۃ صارت فی ثلث ومثلث اصلیۃ لاعتبارہا فی اصل وضعہما واخر وجمع العدل
فیہا تحقیقی اما فی الاول فلان اخر جمع اخری واخری تانیث آخر وآخر افعل التفضیل لان معناہ
اشد تاخرا ثم استعمل بمعنی غیر وشرط افعل التفضیل کما استعمل ان یستعمل باللام او بالاضافۃ او بکلمۃ
من وحیث لم یستعمل بواحد منہا علم انہ معدول عن احدہا والظاہر انہ معدول عن آخر من اذ لفظا
آخر لا یستعمل باللام والاضافۃ فالعدل فیہ تحقیقی وسبب منع صرفہ العدل والوصفیۃ الاصلیۃ
وسبب منع صرف آخر وزن الفعل والوصفیۃ الاصلیۃ واما فی الثانی فلان جمع جمع جمعاء
مونث اجمع وہی فعلاء غیر صفۃ وقیاسہا اذا کانت اسما ان یجمع علی فعالی او فعلاوات

كعصافير على صحارى او صحاراوات فقياس جمعهما ان يجمع على جماعى او جماعاوات فالعدل فيهما تحقيقى وسبب منع صرفهما العدل والصفة الاصلية وعلى تقدير كونهما صفة قياسهما ان تجمع على فعل كحمر اي على حمر فيهما العدل فيهما تحقيقى لكن الظاهر هو الاول لانهما اسم في باب التاكيد وكذا جمع فقياسه جمعا او جمع جمعاوات وتقديرا العدل لتقدير التقدير اي لاجل التقدير يعني ان لا يدل دليل غير منع الصرف على كون الاسم معدولا الا انه لما وجد الاسم غير منصرف في كلام العرب لم يوجد فيه من اسباب منع الصرف الا واحد احتيج لرعاية القاعدة الى تقدير سبب آخر ولما لم يكن غير العدل قابلا للتقدير قدر كعمر وزفر لانهما قد وجدا في كلام العرب غير منصرفين ولم يتحقق فيهما سبب غير العلمية فاعتبر فيهما العدل وقدر ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر وباب قطام اي كلما هو على وزن فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في بني تميم وذكر باب قطام ههنا غير مناسب لانها في لغة الحجاز مبنية كاخواتها الثلث وهي فعال بمعنى الامر نحو نزال وفعال معدول عن المصدر نحو فجار وفعال معدول عن الصفة نحو فساق بمعنى فاسقة وفي لغة بني تميم وان كانت معربة لكنها غير منصرفة للعلمية والتانيث فتقدير العدل فيها حملا لها على ذوات الراء نحو حضار وغيرها مما اعتبروا فيه العدل لتحصيل سبب البناء غير محتاج اليه فالاولى ان لا يذكر قطام في هذا الباب كما في بعض النسخ الوصف اعلم ان الاسم المقابل للفعل والحروف ينقسم الى قسمين الاول ما يدل على ذات بلا ملاحظة صفة من صفاتها كرجل وفرس وجدار وحجر والثاني ما يدل على ذات ملحوظة مع بعض صفاتها نحو احمر واصفر وضارب ومضروب وشجاع وجبان والقسم الاول يقال له الاسم وللثاني الوصف والصفة فالوصف عبارة عن الاسم الذي يدل على ذات مبهمة باعتبار اتصافها بالصفة من صفاتها شرطه اي شرط الوصف في منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل اي يكون وصفيته اصلية سواء كانت باقية او زائلة فلا تضره الغلبة اي لا تضر الوصفية الاصلية في منع الصرف والاوصفية بغلبة الاسمية بان يخرج بها عن صفتيه منع الصرف او تعارض لا قوة فيه فلذلك صرف اربع في مررت بنسوة اربع لان الوصفية في الاصل اسم من اسماء العدد وان كان

فی هذا الموضع صفة فانها کانت وصفیة عارضیة لا تعتبر فی منع الصرف والا لوجب
ان یکون اربع غیر منصرف لوجود وزن الفعل ولما کانت الوصفیة الاصلیة معتبرة فی منع الصرف
وان زالت بغلبة الاسمیة امتنع اسود وارقم للحیة فانهما وان صارا بالغلبة الاستعمال اسمین
لحیة لکن الوصفیة الاصلیة قویة فتعتبر مع غلبة الاسمیة ایضا فکل واحد منهما قد وجد فیه سببان
لمنع الصرف وزن الفعل مع الوصفیة الاصلیة فاذا ارید بالاسود والارقم معناهما اللغوی فلا کلام
فی منع صرفهما لبقاء الوصفیة فیهما وکذا الحال فی ادهم لانه فی الاصل صفة وصار بحسب الاستعمال
اسما للقید فهو غیر منصرف بسبب وزن الفعل مع الوصفیة الاصلیة الزائلة فاذا استعمل بمعنی الاسود
فلا اشکال فی منع صرفه اصلا واعلم انه لما کانت الوصفیة المعتبرة فی منع الصرف ما تکون اصلیة
فکما کانت الوصفیة اصلیة محققة باقیة کانت او زائلة تصلح سببا لکون الاسم غیر منصرف کما
کانت غیر محققة بل متوهمة یضعف منع الصرف لاجلها ولذا ضعف منع صرف افعی اسما للحیة
التی فی غایة الخباثة لتوهم اشتقاقه من الفعوة وکذا الحال فی اجدل اسما للصقر لتوهم اشتقاقه
من الجدل بمعنی القوة وکذا الحال فی اخیل للطائر لتوهم اشتقاقه من الخیال وبالجملة منع صرف
هذه الاسماء من جهة الوصفیة المتوهمة ووزن الفعل ضعیف التانیث اللفظی ای الحاصل بالتاء الملفوظ شرطه
فی سببیته لمنع الصرف العلمیة اذ مع وجود هذا الشرط یکون التانیث لازما فیصیر قویا کما فی
طلحة سواء کان اسم رجل او امراة وعلی تقدیر فقدان هذا الشرط لا یکون التانیث لازما کما فی
ضاربة وغیر اللازم لا قوة فیه فلا یکون معتبرا والتانیث المعنوی الحاصل بالتاء المقدرة
کذلک ای مثل التانیث اللفظی فی اشتراط العلمیة الا انها فی التانیث اللفظی شرط لوجوب
منع الصرف وفی التانیث المعنوی شرط لجوازه واما وجوبه فیحتاج الی شرط آخر وهو ما اشار الیه
بقوله وشرط تحتم تاثیره فی منع الصرف احد ثلاثة امور اما الزیادة علی الثلاثة ای الزیادة ۳

على ثلثة احرف نحو زينب او تحرك الاوسط نحو سقر او العجمة نحو ماه وجور فهذه يجوز صرفه ومنع
التانيث المعنوي والعلمية لان سكون الاوسط موجب للخفة التي تعارض ثقل احد السببين ومنع
الصرف انما هو من جهة الثقل لان مشابهة الاسم للفعل من جهة الفرعيتين موجب لثقل ثم ان الاسم
فيجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وصرفه ايضا نظرا الى ان سكون الاوسط موجب للخفة التي
تقاوم احد السببين فزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع عن الصرف
اما الاول فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما الثاني فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما الثالث اعني ماه وجور فللعلمية
والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمونث المعنوي مذكر فشرطه
في منع الصرف الزيادة على الثلثة فقدم وهو اسم جنس ومونث معنوي اذا سمي به بمذكر منصرف
لان التانيث الاصلي قد زال بالعلمية للمذكر ولم يقم سبب آخر مقامه والعلمية الصرفة لا تمنع الصرف
وعقرب وهو اسم جنس ومونث معنوي ممتنع عن الصرف على تقدير ان يسمى به مذكر لان تانيثه وان
زال بالعلمية للمذكر لكن الحرف الرابع قائم مقام التانيث لانه يظهر التاء المقدرة في قدم اذا صغر
فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر لا يظهر التاء بل يقال عقيرب وهذا يدل على ان الحرف الرابع
قائم مقام التاء فعقرب اذا كان علما للمذكر غير منصرف للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة شرطها
ان تكون علمية لان تعريف المضمرات والمبهمات واسماء الاشارات والموصولات لا توجد الا في المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
كما ستعرف فلا يكون سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي العجمة شرطها في منع الصرف امران الاول
ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمة بان يكون علما في لغة العجم حقيقة او لا يكون في لغة العجم علما
لكن لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية من غير تصرف فيه بادخال اللام والاضافة فتكون عجميته

لان احكام كلام العرب غير جارية عليه نحو قالون فانه اسم رومي بمعنى الشئ الجيد سمى به احد رواة القرّاء
بجودة قراءته قبل ان تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في لغة العجم واما اذا لم يستعمل اولا في العلمية
بل تصرف فيها بدخول اللام والاضافة وغيرهما كاللجام والفرند ولجام الفرس وفرند السيف
فتصرف عجمته فلا يعتبر في منع الصرف فان جعل بعد ذلك علما لا يمتنع صرفه والامر الثاني
تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة واذا لم يجتمع احد هذين الامرين مع العجمة فتلك العجمة
لا تمنع الصرف فنوح منصرف مع كونه اسما عجميا وعلما في لغة العجم وكذلك لوط منصرف في استعمال العرب
لا يقال قد جوزتم في هند الصرف وعدم الصرف مع سكون الاوسط فهلا جوزتم مثل ذلك في نوح
ولوط لانا نقول التانيث سبب قوي محقق فجوز اعتباره مع سكون الاوسط واما العجمة فسبب
ضعيف مقدر مثل هذا السبب الضعيف لا يعتبر مع سكون الاوسط فان قلت انما اعتبرتم العجمة مع
سكون الاوسط في ماه وجور فعلم ان العجمة تعتبر مع سكون الاوسط ايضا قلت انما اعتبرنا العجمة هناك
لتقوية سببين آخرين لئلا يتقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبار العجمة لتقوية سبب آخر
اعتبارها سببا في منع الصرف استقلالا وشتر اسم حصن فيه ودارابجرد وابراهيم ممتنع الجمع
الذي يقوم مقام السببين شرطه صيغة منتهى الجموع وهي عبارة عن الصيغة التي يكون اولها مفتوحا
وحرفها الثالث الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وانما سمي منتهى الجموع لان صيغتها جمعت مرتين
وبلغت منتهاها فلا يجمع جمع التكسير مرة اخرى لكن يجوز ان يجمع جمع السلامة نحو ايامن جمع ايمن جمع يمين وجمعا
جمع صاحبة على صواحبات وذلك لان جمع السلامة لا تغير الصيغة بخلاف جمع التكسير
يعني بهاء التانيث باعتبار ما يرجع اليه في حالة الوقف كمساجد ومصابيح واكالب وابراهيم واما
فرازنة فنصرف مع كونه صيغة منتهى الجموع لوجود الهاء فيكون على زنة المفردات ككراهية وطواعية
بمعنى الكراهة والطاعة فيقبل التنوين وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع

سوال تقرير السوال ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كاسامة علم جنس للاسد فينبغي
ان يكون حضاجر منصرفا اذ لا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس من اسباب منع الصرف بل شرط الجمعية
لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر علما للضبع وان لم يكن جمعا لكنه منقول عن الجمع لانه جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن فهو غير منصرف للجمعية الاصلية وسراويل اذ المعرب فيه هو الاكثر فقيل اعجمي
العرب جملة وغير منصرف ليس بجمع حمل على موازنه من الالفاظ العربية نحو مصابيح واناعيم وقيل
سراويل لفظ عربي جمع سروالة تقديرا كان كل قطعة من السراويل مسماة بسروالة وسراويل جمعها
ويلزم على الاول ان يكون الحمل على الوزن سببا من اسباب منع الصرف على الثاني ان يكون الجمع
كالعدل على قسمين تحقيقي وتقديري فتامل جدا واذا صرف كما في لغة البعض فلا اشكال لانه جمع اصلا
سراويل وان كان بصيغة منتهى الجموع لكن لا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس سببا من اسباب منع الصرف
ونحو جوار اي كل جمع على فواعل منقوص كالجواري والدواعي رفعا وجرا كقاض اي حكمه في حالتي الرفع
والجر مثل حكم قاض في اللفظ في حذف الياء حال التنكير وادخال التنوين عليه نحو جاءتني جوار ومررت
بجوار واما في حالة النصب فالياء متحركة بحركة الفتحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع وانما الخلاف في حالتي الرفع والجر فعند بعضهم فالاسم
منصرف وتنوينه تنوين الصرف لان الاعلال مقدم على منع الصرف ضرورة انه متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف من
احوالها فاصل جوار جواري بالضم والتنوين لان الاصل في الاسماء الصرف فقطعت الضمة للثقل والياء
لالتقاء الساكنين فصار جوار فالاسم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال لم يبق على صيغة منتهى الجموع
بل صار على وزن سلام وكلام والتنوين فيه للصرف فهذا الاسم قبل الاعلال وبعده منصرف وذهب بعضهم
الى انه بعد الاعلال غير منصرف لتحقق الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان الياء المحذوفة بمنزلة الملفوظة
ومن ثم لم يجر الاعراب على الراء وتنوينه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة

هذا التنوين وكذا القياس في حالة الجر فعند بعضهم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال غير منصرف
وعند بعضهم قبل الاعلال منصرف وبعد الاعلال غير منصرف وتنوينه تنوين العوض وعلى هذين المذهبين
[illegible] في نحو جوار في حالتي الجر والرفع بل انما الخلاف في انه بعد الاعلال منصرف وتنوينه تنوين الصرف
او غير منصرف وتنوينه تنوين العوض وفي لغة البعض الياء ثابتة في حالة الجر نحو مررت بجواري
وبناء هذه اللغة على ان الاعلال مؤخر عن منع الصرف فالياء مفتوحة في حالتي الجر والنصب فلا
اعلال فيه الا في حالة الرفع فلما كانت الضمة ثقيلة على الياء حذفت وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذه اللغة انما الاعلال في حالة واحدة وعلى اللغة
المشهورة في حالتين (التركيب) شرطه العلمية لان التركيب مع العلمية مامون من الزوال فيتقوى
فيؤثر في منع الصرف اذا كان التركيب بلا علمية فهو في محل الزوال فلا يكون مؤثرا (وان لا يكون باضافة)
اي لا يكون تركيبا اضافيا لان التركيب الاضافي بعد العلمية يبقى في حكم الاضافة نحو عبد الله علما فانها
تجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف فكيف يكون سببا لمنع الصرف (ولا اسناد) مثل
بعلبك لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا ونحوه وهذه الجمل بعد العلمية
باقية على الحالة السابقة لان التسمية بجملة انما هي لدلالتها على قصة غريبة والجملة لا تتغير عن حالها
ولا يمكن ان تفوت دلالتها على تلك القصة فالتركيب المشتمل على الاسناد من قبيل المبنيات وغير
المنصرف من المعربات لا يقال كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني صوتا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وعمرويه ومثل خمسة عشر علما لانهما من قبيل
المبنيات كما يتبين واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يتبين انها مبنيات احتاج الى
اخراجها (بالالف والنون المزيدتان) وانما سميا مزيدتين لانهما ليسا من الحروف الاصول بل من حروف
الزوائد كما علم في التصريف ويسميا مضارعتين ايضا لمشابهتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث

عليها اذا كانتا في اسم فشرطه اي شرط ذلك الاسم في منع الصرف العلمية كعمران وعثمان
ومروان او اجال في حال العلمية لدخول التاء فيتحقق المضارعة لالفي التانيث وان لم يكن علما
يدخله التاء فلا يبقى المضارعة نحو سعدان وسعدانة اسم نبت واعلم انهم قد اختلفوا فيها فذهب
بعضهم الى ان الالف والنون المزيدتين علتان لمنع الصرف من جهة كونهما زائدتين وفرعين للمزيد عليه
وبعضهم الى انهما علتان من جهة مشابهتهما لالفي التانيث والقول الثاني ارجح او في صفة يعني اذا كانتا في
ففي شرطه اختلاف فانتفاء فعلانة عند بعضهم يعني اشترط بعضهم ان لا يدخله تاء التانيث ليبقى المشابهة
لالفي التانيث ومن ثم انصرف عريان مع كونه صفة لدخول التاء في مونثه اذ مونثه عريانة فانتفى المشابهة بينهما
وقيل وجود فعلى يعني ان يكون مونثه فعلى لانه اذا كان مونثه فعلى يبقى المشابهة
المذكورة لعدم دخول التاء ومن ثمه اختلف في رحمن في انه منصرف وغير منصرف لانه ليس مونثه
لا رحمى ولا رحمانة لانه مختص بذات الله سبحانه ولا يطلق على غيره تعالى مذكرا كان او مونثا فعلى مذهب من اشترط
انتفاء فعلانة هو غير منصرف للصفة والالف والنون المضارعتين وعلى مذهب من اشترط وجود فعلى
هو منصرف دون سكران يعني لا خلاف في منع صرفه لان الشرط حاصل على كلا المذهبين لان مونثه
سكرى لا سكرانة وندمان الذي بمعنى النديم لانه على كلا المذهبين منصرف لعدم وجود الشرط لان
مونثه ندمانة لا ندمى واما الندمان بمعنى النادم المشتق من الندم فغير منصرف لان مونثه ندمى لا ندمانة
ووزن الفعل شرطه في منع الصرف احد الامرين اما ان يختص به اي يختص ذلك الوزن بالفعل لا يوجد
في الاسم الا منقولا عن الفعل كشمر فانه منقول عن شمر تشميرا فهو غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل المختص به وضرب اذا جعل علما فيختص غير منصرف للعلمية ووزن الفعل ان قيل ان
وزن الفعل قد يوجد في الاسم ايضا نحو بقم فلا اختصاص له بالفعل قيل ان لفظ بقم اعجمي
فما استعمله العرب فالمقصود انه لا يوجد في الاسماء العربية الا منقولا عن الفعل او يكون في اوله زيادة

كزيادته اي كزيادة الفعل يعني منها واحدا من حروف اتين غير قابل للتاء يعني لا يكون
ذلك الوزن او ما يكون على وزنه قابلا للتاء في آخره ومن ثمه اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء
امتنع احمر عن الصرف ولا يقال في مؤنثه احمرة وانصرف يعمل مع وجود الزيادة المذكورة لقبوله
تاء التانيث يعملة وما اي الاسم الذي فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع مؤثرة
الا ما هي شرط فيه اعلم ان العلمية لا تجامع الوصفية المحققة لان مقتضى العلمية الخصوص ومقتضى الوصفية
العموم وبين الخصوص بالعموم منافاة ولا تجامع الجمع الباقي على جمعيته الا العلم المنقول عن الجمع نحو انمار
العلمية مجتمعة معه لكنه غير منصرف للجمعية الاصلية وهي كافية في منع صرفه ولا اعتبار للعلمية معها نحو حضاجر
ومساجد اذا صارا علمين لشخص وتجامع التانيث بالالف الممدودة والمقصورة لكنها ليست بمؤثرة
كما في حمراء وحبلى اذا جعلا علمين لشخص مذكرا كان او مؤنثا لان التانيث ولزومه كافيان في منع
صرف ذلك الاسم ولا احتياج الى العلمية وتجامع التانيث بالتاء لفظا ومعنى مؤثرة وكذا تجامع
العجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين مؤثرة وكل واحد من هذه الاسباب مشروط بالعلمية
فظهر ان كل سبب تجامع العلمية مؤثرة مشروطة بها الا العدل ووزن الفعل لانهما تجامعانها
مؤثرة كما في عمر واحمد ليست بشرط لهما كما في ثلث واحمر لانهما غير منصرفين بلا علمية وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان للعدل اوزانا مخصوصة وليس شيء من تلك الاوزان وزن فعل حتى تعتبر في
منع الصرف فلا يكون معها اي لا يجتمع مع العلمية في اسم واحد الا احدهما لا مجموعهما فاذا نكر ينصرف
لانه بقي بلا سبب ان كان السبب الآخر غير العدل ووزن الفعل لان زوال العلمية موجب لزوال ذلك
السبب ضرورة ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط نحو كم من زينب ورب ابراهيم ونظائرهما
او على سبب واحد ان كان السبب الآخر العدل ووزن الفعل فغير منصرف وخالف سيبويه
ابو الحسن الاخفش المشهور لان الاخفش تلميذ سيبويه ولذا قيل ان الاخفش مرفوع وانا اقدم

سیبویہ لتفضیلہ وان جعل سیبویہ فاعل خالف یکون معنی الکلام ان الاستاذ خالف تلمیذہ وہذا لیس
بمستحسن الا ان یقال لما کان قول التلمیذ ظاہرا کما ستعلم اسند المخالفۃ الی الاستاذ فی مثل احمر یعنی
بہ الاسم الذی لا ینصرف للوصفیۃ الاصلیۃ مع سبب آخر نحو احمر واصفر وعطشان وسکران ومثل
ہذا الاسم غیر منصرف قبل العلمیۃ بلا ریب لا خلاف ایضا فی عدم انصرافہ فیہا اذا جعل علما لان الوصفیۃ
وان زالت بالعلمیۃ لکن العلمیۃ قائمۃ مقامہا فیکون الاسم غیر منصرف بالاتفاق انما الخلاف فیما اذا
انکر ذلک الاسم بعد العلمیۃ فقال الاخفش ذلک الاسم حال التنکیر منصرف تقول کم من احمر لقیتہ
لان الوصفیۃ قد زالت بالعلمیۃ والعلمیۃ زالت بالتنکیر فبقی سبب واحد والسبب الواحد لا یمنع الصرف
وہذا القول ظاہر وقال سیبویہ ذلک الاسم غیر منصرف اعتبارا للوصفیۃ الاصلیۃ بعد التنکیر یعنی لما زالت
العلمیۃ بالتنکیر صارت الوصفیۃ الاصلیۃ معتبرۃ فی منع الصرف کما اعتبرت فی اسود وارقم بعد غلبۃ
الاسمیۃ ولما کان لقائل ان یقول کانت الوصفیۃ الاصلیۃ بعد زوال العلمیۃ معتبرۃ فی منع الصرف فیجب
ان یکون حاتم فی حال العلمیۃ غیر منصرف للعلمیۃ والوصفیۃ الاصلیۃ لکن ہذا باطل بالاتفاق اجاب عنہ بقولہ
ولا یلزمہ باب حاتم لما یلزم من اعتبار المتضادین لان الوصفیۃ والعلمیۃ متضادان فلا یمکن ان یعتبرا
فی حکم واحد یعنی منع صرف لفظ واحد واما اعتبار الوصفیۃ الاصلیۃ المحققۃ سببا آخر فی منع الصرف فہو جائز
کما فی اسود وارقم لا یقال الوصفیۃ المحققۃ وان کانت منافیۃ للعلمیۃ لکن الوصفیۃ الاصلیۃ التی
قد زالت یمکن ان تجتمع مع العلمیۃ اذ لا منافاۃ بین الوصفیۃ الزائلۃ والعلمیۃ لانا نقول اعتبار احد الضدین
بعد زوالہ مع الضد الآخر فی حکم واحد غیر مستحسن لانہ وان لم یکن اجتماع الضدین لکنہ شبیہ باجتماع الضدین
وجمیع الباب ای باب غیر المنصرف اذا کان معرفا باللام او الاضافۃ ینجر بالکسر نحو بالاحمر واحمرکم
وبمساجدنا ثم اعلم انہم اختلفوا فی ان ذلک الاسم فی تلک الحالۃ منصرف او غیر منصرف فقال
بعضہم انہ منصرف لان عدم انصرافہ انما کان لمشابہتہ الفعل ولما دخل علیہ لام التعریف والاضافۃ

قويت جهة الاسمية وضعفت مشابهته للفعل فرجع الى اصله الذي هو الصرف في الاسماء والصرف
في حال الكسرة والتنوين لان التنوين لا يجتمع مع اللام والاضافة وقال بعضهم ذلك الاسم
في هذه الحالة غير منصرف والممتنع فيه هو التنوين وسقوط الكسرة بتبعية التنوين فلما ضعفت
مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون الكسرة لعدم تقاضي التبعية لضعف المشابهة
فعادت الكسرة الى حالها وسقوط التنوين لكونه غير منصرف وبعضهم قال ان السببين ان كانا باقيين مع اللام
والاضافة فالاسم غير منصرف كالوصفية ووزن الفعل باقيان على حالهما في الاول والتانيث ولازم
في الثاني وان لم يكونا باقيين فيصير الاسم منصرفا لان العلمية قد زالت بدخول اللام والاضافة ولا يقول
السببان فيصير الاسم غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع هو اي المرفوع المذكور في ضمن المرفوعات ما
اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع سواء كان ضمة او واوا او الفا فمنه اي من المرفوع الفاعل
بل هو اصل المرفوعات عند الجمهور وهو اي الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه لما كان الفاعل مسند اليه
فلا بد من كونه اسما او في تاويل الاسم ولهذا اسند اليه الفعل او شبهه لان الفاعل لا يكون الا الفعل او ما يشتمل
على معنى الفعل وقدم عليه الفعل او شبهه اذ لو كان موخرا لا يكون المقدم اسم فاعل نحو زيد قام وزيد
فلانه ضارب على جهة اي طريقة قيامه اي قيام الفعل به يعني ان يكون الاسناد على طريقة قيام الفعل
بالفاعل بان يكون الفعل على صيغة المعلوم او على ما في حكمها نحو اسم الفاعل فان الصفة المشبهة وبهذا
احترز عن مفعول ما لم يسم فاعله لانه ليس على طريقة صيغة المعلوم نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه
نحو قام زيد وزيد قائم ابوه والاصل في الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم على سائر معمولاته لان الفاعل
بمنزلة جزء الفعل ومن عمدة معمولاته وان كان بحسب اللفظ موخرا عن معمولاته الاخر فهو مقدم عليها
بحسب الرتبة فلذلك جاز ضرب غلامه زيد لان الضمير راجع الى زيد وهو وان كان موخرا في اللفظ
لكنه مقدم بحسب الرتبة وهذا جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لان الضمير راجع الى زيد وهو موخر لفظا

دفعاً لهذا اللبس. ويجب تقديمه اذا انتفى الاعراب لفظاً فيهما اي في الفاعل والمفعول وانتفى
القرينة نحو ضرب موسى عيسى؛ ضربه من هذا الباب من حيث اللفظ اوكان الفاعل ضميرا متصلا
سواء كان المفعول ظاهرا نحو ضربت زيدا او ضميرا نحو ضربتك او وقع مفعوله بعد الا نحو
ما ضرب زيد الا عمروا او معناها اي في الاستثناء انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فلئلا
يشتبه الفاعل بالمفعول بخلاف ما اذا لم ينتف الاعراب لفظا نحو ضرب زيد موسى او لم ينتف
القرينة نحو اكل الكمثرى يحيى اذ لا يلتبس ح تقديمه بل يجوز تاخيره واما في صورة كون الفاعل ضميرا
متصلا فلان الاتصال مناف للانفصال فلو اخر يلزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلا واما في صورة
وقوع المفعول بعد الا فلانه لو قدم المفعول بدون الا بان يقال ما ضرب عمروا الا زيد ينعكس معنى الكلام
لان معنى الاول ان زيدا ما ضرب احدا الا عمروا فلا يجوز ان يكون زيد ضارب شخص آخر سوى عمرو وعمرو
يجوز ان يكون مضروب شخص آخر سوى زيد ومعنى الثاني ان عمروا ما ضربه احد سوى زيد فلا يجوز ان يكون
عمرو مضروبا لاحد غير زيد وزيد يجوز ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وان قدم المفعول مع الا بان يقال
ما ضرب الا عمروا زيد فبعضهم قال انه يلزم الحصر في كليهما والمعنى انه لم يضرب احد احدا الا عمروا زيد
ايضا مخالف للمقصود وقال بعضهم انه يلزم على هذا قصر الصفة قبل تمامها لان المقصود انحصار ضاربية زيد
في عمرو وضاربيته لا تتم الا بعد ذكر زيد والقصر يتحقق قبل ذكره وهذا مستنكر واما في صورة وقوع المفعول
بعد معنى الا كما تقول انما ضرب زيد عمروا فلان تاخير الفاعل يفيد عكس المعنى المقصود لان معنى انما ضرب زيد
عمروا ما ضرب زيد الا عمروا ومعنى انما ضرب عمروا زيد ما ضرب عمروا الا زيد وقد علم ان كلا من هذين المعنيين
عكس الآخر واذا اتصل به ضمير مفعول والحال ان الفاعل ليس ضميرا متصلا نحو ضربك زيد او وقع فاعله بعد
الا نحو ما ضرب عمروا الا زيد او معناها اي وقع الفاعل بعد معنى الا كما في قولنا انما ضرب عمروا زيد او اتصل مفعوله

ان يكون الاسم مرفوعا بالكون فاعلا له او يقتضي الآخر ان يكون منصوبا بالكون مفعولا له نحو ضربني
واكرمت زيدا وانما لم يذكر مثال التنازع في المختلفين لان مثاله يعلم من المثالين السابقين بان
يؤخذ من المثال الاول فعل ومن المثال الثاني فعل فيحصل مثال القسم الثالث واعلم انه اذا وقع التنازع
بين الفعلين على الوجه المذكور فيجوز اعمال كل واحد من الفعلين بالاتفاق انما الخلاف في ان المختار
اعمال الاول والثاني فيختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب من المعمول والكوفيون الاول
لانه اهم ولذا قدم واعمال الاهم اولى فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين اضمرت
الفاعل في الاول ان اقتضى الفعل الاول الفاعل على وفق الاسم الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع دون الحذف اي لايجوز حذف الفاعل خلافا للكسائي لانه يجوز
الفاعل في الاول ففي مثل ضربني واكرمني زيد ان جعل زيد فاعلا للفعل الثاني ففاعل الاول ضمير
مستتر على مذهب الجمهور واما عند الكسائي فليس الفاعل مستترا في الاول بل محذوف وانما يظهر الفرق
بينهما فيما اذا كان الفاعل تثنية وجمعا فتقول على مذهب الكسائي ضربني واكرمني الزيدان ضربني واكرمني الزيدون
وعلى مذهب الجمهور ضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي مثل ضربني واكرمت
زيدا لو اعملت الفعل الثاني وجعلت زيدا مفعولا اضمرت الفاعل في الاول بخلاف مذهب الكسائي وتقول
في التثنية والجمع على مذهب الجمهور ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وعلى
مذهب الكسائي ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وعلى هذا القياس حال تثنية
المونث وجمعه وجاز اعمال الفعل الثاني مع اضمار الاول الفاعل خلافا للفراء لانه يقول
لايجوز اعمال الفعل الثاني اذ يلزم على هذا التقدير اما حذف فاعل الفعل الاول كما هو مذهب الكسائي
او الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب الجمهور وكل منهما ليس بجائز فلابد من اعمال الفعل الاول
واما الفعل الثاني فان اقتضى الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته ولا يلزم محذور

نحو ضربني واكرمني الزيدان وضربني واكرموني الزيدون وحذفت المفعول يعني ان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين والفعل الاول يقتضي المفعول حذفته ولا يجوز اضماره لان
الاضمار قبل الذكر يجوز في الفاعل لكونه عمدة في الكلام ولا يجوز في المفعول لكونه فضلة وما ذكرنا
من حذف المفعول انما هو ان استغني عنه كما هو حقه والا اي وان لم يكن حذف المفعول
مستغنى عنه اظهرت المفعول ولا يجوز حذفه ولا اضماره كما في قولك حسبني منطلقا وحسبت
زيدا منطلقا لان الفعلين قد تنازعا في المفعول الثاني اعني منطلقا فلو اعملت الفعل الثاني فلا يجوز
قطع التنازع بحذف المفعول من الاول اذ لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت ولا
بالاضمار لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة فوجب ذكر المفعول الثاني لينقطع التنازع وان اعملت
الفعل الاول كما هو مذهب الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني وهذا ليس اضمارا قبل الذكر
كما تقول ضربني واكرمني زيد ففي الفعل الثاني ضمير مستتر راجع الى زيد وهو وان كان مؤخرا في اللفظ
لكنه متقدم رتبة فلا يلزم حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر على وجه لا يجوز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني على تقدير اقتضائه له على القول المختار ولم تحذفه مع جوازه لانه يوهم ان مفعول الفعل الثاني
غير ما هو بحسب المعنى للمذكور واذا رجع الضمير الى المتأخر لفظا المتقدم رتبة فلا يلزم محذور اصلا نحو ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع عن الاضمار على المختار والحذف على غير المختار فتظهر نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا فجعل الزيدان فاعلا للفعل الاول ومنطلقا مفعولا ثانيا له والمفعول الاول
ثم اضمر في الفعل الثاني والمفعول الثاني قد اظهر اذ لا سبيل الى اضماره في الفعل الثاني اذ لو اضمر
مفردا لم يلزم مخالفة المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع ولا سبيل الى الحذف ايضا اذ لا يجوز
الاقتصار على احد مفعولي افعال باب حسبت فوجب اظهار المفعول الثاني فهو منطلقين وانما لم يظهر التنازع
في هذه الصورة ولو لوحظ المفعول الثاني بانه اسم دال على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع قطع النظر عن الخصوصية

والا فسد والا فلا ان هذه الصورة ليست من باب التنازع في المفعول الثاني لان معمول
الفعل الاول يجب ان يكون مفرداً ومفعول الفعل الثاني يجب ان يكون مثنى فلا تنازع اصلا
فاعلم انه لما استدل الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني بقول
امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال بان الفعلين اعني كفاني ولم اطلب توجها الى اسم
واحد وهو قليل من المال فالفعل الاول يقتضي ان يكون قليل من المال مرفوعاً بالفاعلية والثاني
يقتضي ان يكون منصوباً بالمفعولية وهو مع كونه افصح شعراء العرب قد اعمل الفعل الاول فلو كان
اعمال الفعل الثاني اولى لاختار اعماله اذ لا قائل بتساوي الاعمالين اجاب عنه المصنف بقوله
وقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من
التنازع لفساد المعنى وذلك لان لو حرف شرط تدل على امتناع الجزاء بواسطة امتناع الشرط
فيجعل مدخولها المثبت منفياً والمنفي مثبتاً فلو كان الشرط والجزاء كلاهما مثبتين يصير كلاهما منفيين
بحسب المعنى نحو لو جئتني لاكرمتك وان كانا منفيين يكونان مثبتين بحسب المعنى نحو لو لم تضربني لم اضربك
وان كان الشرط مثبتاً والجزاء منفياً يصير الشرط بحسب المعنى منفياً والجزاء بحسب المعنى مثبتاً نحو لو جئتني لما اكرمتك
فلا كرمتك وان كان بالعكس فالمعنى بالعكس نحو لو لم تشتمني لاعطيتك درهماً اذا تقرر هذا فاعلم ان قوله انما اسعى
اما على فعل مشروط بلو اي لو ثبت سعيي لادنى معيشة وكفاني جزاء شرط والشرط والجزاء كلاهما مثبتان
اي لو ثبت سعيي لادنى معيشة كفاني قليل من المال فكل منهما منفي بحسب المعنى ولا شك ان لم اطلب
معطوف على كفاني فهو ايضاً جواب لو ومثبت بحسب المعنى فح لا يجوز ان يكون لم اطلب متوجها الى قليل
من المال اذ يصير المعنى لا اسعى لادنى معيشة واطلب قليلاً من المال وهما متنافيان لان كل من يطلب القليل
من المال يسعى لادنى معيشة وكل من لا يسعى لادنى معيشة لا يطلب القليل من المال فعلم ان لا تنازع من
الفعلين اعني لم اطلب وكفاني في اعمال قليل من المال بل مفعول لم اطلب محذوف اي لم اطلب [illegible]

كما يدل عليه البيت المتأخر عنه وهو قوله ؎ ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي توضيح
المعنى وهو اني لو اسعى لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب مجدا او شرفا يعني لا اسعى لادنى
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب العز والشرف واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله كلمة ما عبارة
عن الفعل اي مفعول فعل لم يسم اي لم يذكر فاعله واذا اطلقت فعل ما لم يسم فاعله فكلمة ما عبارة عن المفعول
يعني فعل المفعول الذي لم يسم فاعله كذلك المفعول واذا اطلقت ما لم يسم فاعله فيحتمل المعنيين فاذا عرفت
هذا فاعلم ان مفعول ما لم يسم فاعله عبارة عن كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه اي مقام الفاعل مفعول
ما لم يسم فاعله من قبيل الفاعل عند قدماء النحويين فحكمه حكم اسم اسند اليه الفعل او شبهه فيقال له الفاعل سواء
كان الفعل صادرا عنه نحو ضرب زيد او واقعا عليه نحو ضرب زيد والمتأخرون لم يعدوه من قبيل الفاعل
لانهم قد اخذوا في تعريف الفاعل قيدا على جهة قيامه به كما لا يخفى وشرطه اي شرط ذلك المفعول
ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى صيغة الماضي المجهول مجردا كان او مزيدا فيه نحو اكرم ودحرج
او يفعل اي الى صيغة المضارع المجهول كذلك نحو يستخرج ويدحرج وادخل فيه ولا يقع المفعول الثاني
من باب علمت موقع الفاعل ولا يقوم مقامه لان مفعولا ثانيا مسند الى المفعول الاول والاول مسند اليه
والاقتصار على احد المفعولين غير جائز في باب علمت فلو اقيم المفعول الثاني الذي هو المسند مع
وجود المفعول الاول الذي هو المسند اليه فاما مقام الفاعل الذي هو المسند اليه يجوز علم زيد قائما ولا يجوز علم
زيدا قائم وكذا المفعول الثالث من باب اعلمت لانه كالمفعول الثاني من باب علمت وكل واحد من المفعول
الاول والثاني من باب اعطيت تقوم مقام الفاعل ففي مثل اعلمت زيدا عمروا قائما يجوز اعلم زيد
عمروا قائما ولا يجوز اعلم زيدا عمرو قائما كما علم في باب علمت والمفعول له والمفعول معه كالمفعول
الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في عدم وقوعهما موقع الفاعل اما المفعول له فلانه
علة لاثر الفاعل على الفعل فحقه ان يكون باللام ليدل على عليته ولما حذف اللام وجعل منصوبا يكون

نصبه دليلاً على عليته فلا ينبغي ان تغيّر نصبه الى الرفع اذ يلزم ح ان لا يكون فيه شئ يدل على العلية
فلا يجوز ضُرِبَ تاديبٌ لما لو لم يحذف اللام فيجوز ان يقام مقام الفاعل نحو ضُرِبَ للتاديب لكن
يقال له الجار والمجرور دون المفعول له لانه من قبيل المنصوبات واما المفعول معه فلانه لو حذف
واقيم المفعول معه مقامه فان كان مع الواو لزم ان يتحقق العطف بلا معطوف عليه لان
اصل الواو العطف وايضاً يلزم الانفصال مع ان الفاعل كالجزء من الفعل وان كان بدون الواو
لم يعرف كونه مفعولاً معه واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل لكونه اشد مناسبة
بالفاعل لان تعقل الفعل كما يتوقف على تعقل الفاعل كذلك يتوقف على تعقل المفعول به مثلاً كما لا يتعقل
الضرب بدون الضارب كذلك لا يتصور بدون المضروب المفاعيل الاخر ليست بهذه المثابة
فمع وجود المفعول به لا ينبغي ان يقام المفعول فيه سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان مقامه
وكذا المفعول المطلق وغيره تقول ضُرِبَ زيدٌ يومَ الجمعة امامَ الامير ضرباً شديداً الا ان ينعت
بالشدة ونحوها لان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص فلا تقول ضُرِبَ ضربٌ لانه لا فائدة
في ذكر المصدر اصلاً لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل فتعين زيد الذي هو
مفعول به للقيام مقام الفاعل مع وجود المفاعيل الاخر لان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله
امام الامير ظرف مكان وقوله ضرباً شديداً مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وان لم يكن
وان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء في جواز الوقوع موقع الفاعل بلا ترجيح والمفعول الاول
من باب اعطيت اولى من الثاني اي المفعول الثاني من باب اعطيت الذي هو مسند الى المفعول
الاول يجوز ان يكون قائماً مقام الفاعل لكن المفعول الاول اولى لان فيه من معنى الفاعلية في قولك اعطيت
زيداً درهماً يجوز اعطي درهم زيداً والاولى اعطي زيد درهماً لوجود معنى الفاعلية في زيد لكونه آخذاً
وكون درهم ماخوذاً ومنها اي من جملة المرفوعات وفي بعض النسخ ومنها اي من جملة المرفوع المبتدأ

والخبر اعلم ان من اقسام المرفوعات الفاعل ومفعول ما لم یسم فاعله والمبتداء والخبر وخبر ان واخواتها وخبر لا التی لنفی الجنس واسم ما ولا المشبهتین بلیس فالفاعل عند الجمهور اصل المرفوعات والباقی من الملحقات بها وقال بعضهم مفعول ما لم یسم فاعله من قبیل الفاعل فهو ایضا اصل من قبیل المشبهات والفاعل کل واحد منهما اصل المرفوعات وتفصیل الکلام فی هذا المقام یطلب من المبسوطات اذا عرفت هذا فاعلم ان المبتداء هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظیة السماعیة والقیاسیة حال کونه مسندا الیه او الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الف الاستفهام الصفة فی هذا المقام شاملة لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذا القسم من المبتداء مسند ولا خبر له بل فاعله قائم مقام الخبر رافعة لظاهر ای حال کونها رافعة لاسم ظاهر وهذا احتراز عن مثل اقائمان الزیدان وما قائمان الزیدان لان الصفة ههنا رافعة للضمیر المستتر العائد الی الزیدان مثل زید فی زید قائم هذا مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزیدان فقائم مرفوع علی الابتداء والزیدان مرفوع علی انه فاعل قائم وقائم مقام الخبر ومثل هذا المبتداء لا یحتاج الی الخبر کانه قیل ما یقوم الزیدان وا قائم الزیدان ولا یجوز ان یکون الزیدان فی هذین المثالین مبتداء وقائما خبره اذ یجب علی هذا ان یقال ما قائمان الزیدان وا قائمان الزیدان لان الخبر مشتق وفیه ضمیر یرجع الی المبتدا فیجب ان یکون موافقا له فی الافراد والتثنیة فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفی او الاستفهام اسما مفردا مذکورا بعدها نحو ما قائم زید وا قائم زید جاز الامران احدهما کون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وثانیهما کون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما علیه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزیدان وح یتعین ان یکون الزیدان مبتداء وقائمان خبرا مقدما علیه وثانیها اقائم الزیدان وح یتعین ان یکون الزیدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زید ویجوز فیه الوجهان کما ذکر والخبر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظیة المسند به المغایر للصفة

المذکورة یعنی الصفة التی بعد حرف النفی وحرف الاستفهام واعلم ان العامل فی المبتدأ والخبر
معنی الابتداء وهو رافع لهما وهذا مذهب نحاة البصرة وقال بعضهم الابتداء عامل فی المبتدأ والمبتدأ
فی الخبر وزعم بعضهم ان کل واحد من المبتدأ والخبر عامل فی الآخر واصل المبتدأ التقدیم علی الخبر
لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات متقدمة علی احوالها ومن ثمه جاز فی داره زید
لان الضمیر راجع الی زید وهو مقدم رتبة وان کان مؤخرا لفظا وامتنع صاحبها فی الدار لعود الضمیر
الی الدار وهو فی خبر الخبر اذ اصله التأخیر فیلزم عود الضمیر الی المتأخر لفظا ورتبة وهو غیر جائز وقد یکون
المبتدأ نکرة اذا تخصصت بوجه ما من وجوه التخصیص فیکون اقرب الی المعرفة مثل قوله تعالی
ولعبد مؤمن خیر من مشرک فان المبتدأ وهو العبد نکرة لکنه وصف بالمؤمن تخصص بها وقوله تعالی
اصح ای یقع مبتدأ وخیر من شرک واشر ارجل فی الدار ام امرأة لان المتکلم یسأل التعیین
بعد العلم بکون احدهما فی الدار فالنکرة فی هذا المقام بمنزلة النکرة المتخصصة بصفة وما احد خیر منک
النکرة ههنا واقع فی حیز النفی وشامل لجمیع الافراد فتخصصت بهذا الشمول لانه تعدد فی جمیع الافراد بل
العموم واحد وشر اهر ذا ناب المبتدأ ههنا نکرة متخصصة بالتخصیص بالفاعل لکونه فی معنی
ما اهر ذا ناب الا شر والفاعل وان کان نکرة لکنه تخصص من حیث ان الفعل الذی
یتقدم علیه بمنزلة الوصف فکانه موصوف به وقال بعضهم النکرة فی هذا المقام موصوف بصفة مستفادة
من التنوین ای شر عظیم وهذا اظهر وهذا مثل لضرب رجل تمیمی او لکنه العجز فی داره وفی الدار رجل
یعنی اذا کان الخبر ظرفا ومقدما علی المبتدأ یجوز کون المبتدأ نکرة لان الخبر المقدم فی قوة الوصف
فکان المبتدأ موصوف بالخبر المقدم علیه واذا لم یکن ظرفا لا یجوز کون المبتدأ نکرة نحو قائم رجل
لان الظرف لیس فیه ما لیس فی غیره وسلام علیک المبتدأ ههنا نکرة متخصصة بالکلام ای
سلمت سلاما علیک فکانه قیل سلامی ای سلام من قبلی علیک قال بعض النحاة انما یجوز کون المبتدأ

نكرة لو حصل فائدة من المبتدا والخبر فمدار صحة وقوع المبتدا نكرة على حصول الفائدة لا على
التخصيصات التي ذكرت اذ لا يخلو التوجيهات التي ذكرت في هذا الاشتغال عن الركاكة بل بعضها غير صحيح
كما ذكر في المطولات فعلى هذا يجوز كوكب انقض الساعة ولا يجوز رجل قائم وهذا القول اقرب الى الصواب
فان قلت ما الفرق بين قولك في الدار رجل ورجل في الدار واحد فما وجه جواز الاول دون الثاني قلت
الخبر في المثال الثاني مشتبه بالصفة اذ يمكن ان يكون في الدار صفة لرجل فيمكن ان يتوهم ان الخبر
مذكور بعده وهذا التوهم لا يمكن في المثال الاول لان الصفة لا تتقدم على الموصوف ولما كان الخبر
المعرف قسما من الاسم ولم يكن الجملة داخلة فيه اشار الى ان خبر المبتدا قد يكون جملة فقال
والخبر قد يكون جملة اسمية كاشتغل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه
وانما لم يذكر الشرطية والظرفية لانهما راجعتان الى الفعلية فالجملة في الحقيقة منحصرة في الاسمية والفعلية
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا من عائد يعود الى المبتدا لان الجملة من حيث هي هي لا بد ان تكون مستقلة
بنفسها فاذا اريد ربطها بالمبتدا فلا بد من رابط سواء كان ضميرا راجعا الى المبتدا كما في المثالين
المذكورين او ما يقوم مقام الضمير مثل العموم في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان ان الثاني مع اسمها وخبرها خبر ان الاول ولا ضمير هنا بل عموم من
احسن يربط هذه الجملة مع اسم ان الاول وقد يحذف اي قد يكون الضمير الرابط للجملة بالمبتدا
محذوفا كقولك السمن منوان بدرهم اي السمن منوان منه بدرهم والبر الكر بستين درهما اي البر الكر
بستين منه وما وقع اي الخبر الذي وقع ظرفا سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان او جارا ومجرورا
فالاكثر اي اكثر النحاة على انه اي الظرف مقدر بجملة فعلية وهذا مذهب البصريين ونحاة الكوفة على
انه مقدر باسم الفاعل فمثل زيد في الدار تقديره عند البصريين زيد حصل في الدار لان المقدر عامل
في الجار والمجرور والفعل اصل في العمل والاصل وعند الكوفيين تقديره زيد حاصل في الدار لان المقدر خبر للمبتدا

في الخبر ان يكون مفردا و اذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام نحو من
ابوك اي اي شخص ابوك فان من مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام وهذا مذهب سيبويه وعند بعض النحاة
هو مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا
معرفتين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد اخوك فيجب تقديم المبتدأ والا لاشتبه
المبتدأ بالخبر او متساويين في التخصيص مثل افضل منك افضل مني فايهما كان مقدما كان
مبتدأ لئلا يقع الاشتباه او كان الخبر فعلا له اي المبتدأ مثل زيد قام وجب تقديمه لانه لو اخر
المبتدأ لاشتبه بالفاعل وهذا غالب بحسب المثال الا في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا لتعين فاعل
او ضمير في التثنية والجمع فاعلان للفعلين لكون الضمير فاعلا يمنع كون الزيدان او الزيدون فاعلا
فلا اشتباه وقال بعضهم الزيدان وكذا الزيدون بدل عن الفاعل فيشتبه المبتدأ عن البدل بالفاعل
واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مرفوع على الابتداء واين خبره
ومفرد صورة وحقيقة ان كان المقدر اسم فاعل او صورة فقط ان كان المقدر فعلا لان هذا المحل
يجب حذفه وما يقوم مقامه مفرد فخبر المبتدأ مفرد بحسب الصورة فقط او كان الخبر مصححا له اي المبتدأ
من حيث هو كذلك مثل في الدار رجل اذ لو لم يقدم الظرف الذي هو الخبر لم يصح وقوع النكرة مبتدأ
او كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر ضمير كان في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا فان في مثلها
قد اتصل بضمير ما هو اي متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها مبتدأ مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر في جميع هذه
اما في الصورتين الاوليين فلما عرفت واما في الصورة الثالثة فلانه لو لم يقدم الخبر على المبتدأ يلزم رجوع الضمير
الى المؤخر لفظا ورتبة لان الضمير الذي في المبتدأ راجع الى متعلق الخبر الذي هو متقدم في اللفظ ولو اخر
الخبر مع المتعلق يلزم رجوع الضمير الذي في المبتدأ الى الخبر المتأخر عنه لفظا ورتبة واما في الرابعة

فعلا للتشبیه ان المفتوحة الواقعة فی صدر الکلام بان المکسورة وقد یتعدد الخبر ای یکون للمبتدأ الواحد خبران
معطوفا احدهما علی الاول نحو زید عالم وعاقل او غیر معطوف علیه مثل زید عالم عاقل ویجوز ان یکون الخبر
متعددا صورة فقط نحو هذا حلو حامض فانه بتاویل المر فهما واحد بحسب الحقیقة وفی هذا المقام ترک العطف
اولی وجوز بعضهم العطف نظرا الی التعدد صورة وقد یتضمن المبتدأ معنی الشرط بان یشتمل علی شیء یصلح
ان یکون سببا للخبر فیصح دخول الفاء فی الخبر للتنبیه علی السببیة ویجوز ترک الفاء ملاحظة من رجح السببیة من خارج
وذلک فی ثلث المبتداء الذی هو الاسم الموصول بفعل او ظرف ای الذی جعل صلته جملة فعلیة او ظرفیة او ما
بجملة فعلیة بالاتفاق ومعنی تلک الصفة سبب للخبر فاذا قصد الدلالة علی السببیة یدخل الفاء فی الخبر لتشابه
الخبر بالجزاء والمبتداء بالشرط ولا بد ان یکون الصلة فعلا او ظرفا او لا بالفعل لتقوی مشابهة المبتداء
بالشرط لان الشرط لا یکون الا فعلا او النکرة الموصوفة بهما ای بالفعل والظرف الذی فیه عموم
وصفتها فعل او ظرف ای بالفعل وتلک الصفة سبب لثبوت الخبر للمبتدا فیجوز ادخال الفاء علی الخبر لیکون
فی العبارة دلالة علی السببیة فیکون مشابها بالشرط والجزاء ویجوز عدم ادخال الفاء کما ذکر مثل الذی
یاتینی او فی الدار فله درهم وکل رجل یاتینی او فی الدار فله درهم ویجوز عدم ادخال الفاء
ایضا ولیت ولعل مانعان دخولهما علی المبتداء والخبر مانعان عن دخول الفاء علی الخبر بالاتفاق وذلک لان لیت
لانشاء التمنی ولعل لانشاء الترجی فهما یخرجان الکلام عن الخبریة الی الانشائیة فیزول مشابهة المبتداء
والخبر بالشرط والجزاء لان الشرط والجزاء من قبیل الاخبار فلا یجوز ان یقال لیت او لعل الذی یاتینی
او فی الدار فله درهم والحق بعضهم ای بعض النحاة ان المکسورة بهما ای بلیت ولعل فی منع دخول الفاء
علی خبرها والاصح انها لیست بمانعة عن دخول الفاء علی الخبر بل قد وقعت الفاء فی خبرها فی القران قال الله تعالی
قل ان الموت الذی تفرون منه فانه ملاقیکم وفی عبارة الکشاف قد وقعت الفاء فی خبر ان المفتوحة ایضا
وقد یحذف المبتداء لقیام قرینة حالیة او مقالیة جوازا کقول المستهل الهلال والله ای

في السؤال او المقدر بالسؤال وامّا بالقرينة الحالية وقد يحذف المبتدأ وجوبا كما في قولك الحمد لله الحميد
اي هو الحميد وذكر في المبتدأ ليس بجائز وقد يحذف الخبر جوازا اذا قامت قرينة مثل خرجت فاذا
السبع موجود او واقف او حاضر وقد يحذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره
بان يكون ذكر ذلك الغير في موضع الخبر لازما مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود وانما وجب حذف
الخبر لان لولا يدل على امتناع الثاني بواسطة وجود الاول فهي قرينة على ان الخبر موجود ولما كان يجب
منه وما بقرينة معنوية يكون حذفه من جهة المعنى مستوفى وذكر ما يقوم مقام الخبر اعني جواب لولا لازم في موضع
الخبر فيكون حذفه من جهة اللفظ ايضا مستوفى وكما كان حذفه من جهة اللفظ والمعنى مستوفى يجب حذفه لانه
لو ذكر يكون لغوا في الحقيقة وكما تقول ضربي زيدا قائما اذا كان المبتدأ مصدرا منسوبا
الى الفاعل والمفعول كليهما بعده حال من فاعل او المفعول او عن كليهما فحذف الخبر واجب
كما في هذا المثال فان ضربي منسوب الى انا من الذي هو ضمير المتكلم بطريق الاضافة وضرب
الى المفعول اليه وهو زيد وقائما حال عن انا من او المفعول وتقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما فحذف الخبر وهو حاصل بدلالة الحال اعني اذ كان عليه لما في مثل زيد … حذف الظرف
ايضا لدلالة الحال على المعنى … لمشابهته بظرف الزمان الاترى ان معنى قولنا قولي
زيدا راكبا … الخبر لقيامه مقام الظرف القائم مقام الخبر
فصار ذكر الحال في موضع الخبر لازما فوجب حذف الخبر لتحقق شرطه وجوب حذفه كما تقول
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فههنا الخبر يجب حذفه لان الواو التي بمعنى
مع تدل على ان الخبر هو مقرون وذكر المعطوف في موضع الخبر فيستوفي الخبر لفظا من جهة المعنى
واللفظ جميعا وكما تقول لعمرك لافعلن كذا لانه اذا كان المبتدأ مقسما به او معناه لعمرك
والواجب ان لعمرك يدل على … الترتيب على الخبر جواب القسم قائم مقامه محذوف

واجب واعلم ان من جملة المرفوعات خبر ان واخواتها هو الاسم المسند بعد دخول
هذه الحروف وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على الاصح ومن ثمه يقال له خبر
ان واخواتها مثل ان زيداً قائم وامره في كونه مفرداً او جملة وكونه متعدداً او غير متعدد وعلى
تقدير كونه جملة لا بد من عائد كامر خبر المبتدا اى سواء بسواء الا في تقديمه يعني لا فرق بينهما
الا في جواز تقديم خبر المبتدا وعدم جواز تقديم خبر ان واخواتها اذ هذه الحروف فروع للفعل
في العمل فعملها فرعي ايضاً والعمل الفرعي للفعل تقديم المنصوب على المرفوع اذ على الاصل تقديم
المرفوع على المنصوب الا اذا كان خبر ان واخواتها ظرفاً فانه يجوز تقديمه على الاسم لما في
الظرف من الاتساع فلا يجوز ان قائم زيداً ويجوز ان في الدار زيداً ومن جملة المرفوعات خبر
لا التي لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس لتاكيد النفي كما ان ان لتاكيد الاثبات فهما
وان كانا نقيضين لكنهما متشابهان في مطلق التاكيد ولذا صار عملها عمل ان فتنصب الاسم
اذا كان نكرة مضافة وترفع الخبر كما قال هو اى خبر لا التي لنفي الجنس المسند بعد دخولها
اى دخول لا مثل لا غلام رجل ظريف فيها فيها معمول للظريف الذي هو خبر لا وليس في تقييد
الظرافة بالحصول في الدار لطافة ويحذف خبر لا كثيراً في الكلام وبنو تميم لا يثبتونه اى
لا يظهرون خبر لا بل يكون جزء في كلامهم محذوفاً دائماً ويحتمل ان يكون المراد ان لا غير محتاج الى
الخبر عندهم فمعنى لا قيام انتفى القيام ومن البين ان هذا المعنى لا يحتاج الى الخبر ومن المرفوعات
اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي هو المسند اليه بعد دخولهما اعلم ان اسم
ما قد يكون معرفة مثل ما زيد قائماً وقد يكون نكرة مثل ما رجل قائماً اما اسم لا فلا يكون الا نكرة
مثل لا رجل افضل منك وهذا لغة اهل الحجاز وعليها ورد القرآن نحو ما هذا بشراً واما بنو تميم فعندهم
ما ولا ليسا بعاملين في الاسم والخبر الواقعان بعدهما مرفوعان على الابتداء كما كانا قبل دخولهما وهذا قياس

لما ورد في القرآن وهي في الا شاذ يعني ان اعمال لا التي كونه منصوبا بالنكرة شاذ قليل بخلاف
اعمال ما او اعمال لا التي لنفي الجنس فهو شائع كثير في كلام العرب المنصوبات خبر مبتدأ محذوف او
جزء محذوف اي هذه المنصوبات او المنصوبات هذه هو جمع المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات اي اسم
اشتمل على علم المفعولية وهو النصب اعلم ان المنصوب كالمرفوع ينقسم الى اصلي وملحق فالمنصوب الاصلي
المفاعيل الخمسة وما عداها من الملحقات بها فمنه اي من المنصوب المفعول المطلق الغير المقيد بالباء
او اللام او في او مع بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فلفظ المطلق اشارة الى عدم التقييد وليس
تقييدا بالاطلاق وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لفظا او تقديرا بمعناه اي
بمعنى ذلك الاسم نحو ضربت ضربا فلفظ ضربا اسم للاثر الذي فعله فاعل الفعل وهذا الفعل اعني ضربت
بمعنى ذلك الاسم وموافق له في اللفظ ايضا وقد يكون مخالفا له في اللفظ نحو ضربته سوطا واعلم
ان المفعول المطلق اسم للاثر الصادر عن فاعل الفعل المذكور باعتبار ذلك الفعل الذي بمعنى ذلك الاسم
فذلك الفعل تاثيره معنى مصدري والمفعول المطلق عبارة عن الاثر المرتب على الحدث الصادر عن فاعل
الفعل المذكور فهو حاصل المصدر وليس بمعنى مصدري لكن لما كان المعنى المصدري واثره متقاربان لم يفرقوا
بينهما وقالوا المفعول المطلق اسم المصدر وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد لو كان معناه مستفادا
من الفعل والنوع والعدد مثل جلست جلوسا فمعنى الجلوس مستفاد من جلست وجلسة
بكسر الجيم اي جلست نوعا من الجلوس وجلسة بفتح الجيم اي جلست جلسة واحدة فالاول اي
الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لان مدلوله معنى واحد ولا بد في التثنية والجمع من التعدد بخلاف
اخويه وهما المفعول المطلق النوعي والعددي وذلك لان الانواع متعددة وكذا العدد فلذا يجوز ان
يصير مثنى او مجموعا اعتبارا بعدده فيكون جمعا نحو جلست جلستين وجلسات وكذا الحال في العدد واما
الجلوس فلا يثنى ولا يجمع لان معناه احد وهو مطلق الجلوس فلا يجوز ان يقال جلست جلوسين وجلوسات

بحث المنصوبات

الاول تسع الاوقات او الانوار وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى بغير لفظ الفعل بمعنى
انه لا يكون موافقا للفعل لفظا اذ الموافقة فى المعنى كاف نحو قعدت جلوسا وضربته سوطا
وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة حالية او مقالية جوازا اى حذفا جائزا
كقولك لمن قدم خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق وجوبا اى حذفا واجبا وهذا على قسمين الاول ما يجب حذف الفعل الناصب سماعا
يعنى انه لا ضابطة له قياسا فيقتصر على السماع مثل سقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له
وحمدا له وشكرا له وعجبا له اعلم ان هذه المصادر اذا استعملت باللام سواء كانت اللام داخلة
على الفاعل او المفعول لا يجوز ذكر الفعل الناصب لها فى كلام العرب كما ذكر والثانى ما يجب حذف الفعل
الناصب قياسا وهذا الحذف القياسى تحقق فى مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع المصدر
مثبتا بعد نفى داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او معنى نفى داخل على اسم لا يكون
ذلك الاسم خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وذلك لانه لو كان المصدر خبرا عنه لا يكون مفعولا مطلقا بل يكون
مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا بعد اسم لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو ما انت الا
سيرا يعنى ما انت الا تسير سيرا وما انت الا سير البريد يعنى ما انت الا تسير سير البريد اى سيرا مثل
سير البريد وهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى وانما انت سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفى اى ما انت
الا تسير سيرا او كررا مثال فيما اذا وقع مكررا بعد اسم الذى لا يصلح ان يكون ذلك المصدر خبرا عنه نحو
زيد سيرا سيرا واما اذا وقع المصدر بعد نفى او معنى نفى داخل على اسم يصلح ان يكون المصدر خبرا عنه
فلا يكون ذلك المصدر منصوبا مطلقا بل يكون مرفوعا على الخبرية نحو ما سيرى الا سير البريد وانما سيرى
سير البريد وكذا اذا وقع مكررا بعد اسم يصلح ان يكون المصدر خبرا عنه نحو سيرى سير سير ومنها اى
من المواضع التى يجب فيها حذف ناصب المفعول المطلق قياسا ما اى موضع وقع المصدر تفصيلا

کلا شی ای فائدة مضمون جملة متقدمة مثل نشد والوثاق فاما منا بعد واما فداء
فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق وقد فصل فائدة شد الوثاق بهذا المصدر اعنی المن
او الفداء ای فاما المن منا واما الفداء فداء ومنها ما وقع المصدر للتشبيه حال کونه
المصدر علاجاً ای ناشیا من افعال الجوارح ونائل التشبيه بعد جملة مشتملة علی اسم بمعنی
ای بمعنی المفعول المطلق وعلی صاحبه ای صاحب ذلک الاسم مثل مررت به فاذا له صوت
صوت حمار ای يصوت صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجاً لانه فعل من افعال
الجوارح بعد جملة مشتملة علی الاسم الذی بمعنی المفعول المطلق وهو صوت فی قوله فاذا له صوت
ومشتمل علی صاحب ذلک الاسم وهو ضمير له لانه راجع الی زيد وكذا الحال فی مررت به فاذا له صراخ
صراخ الثکلی ای يصرخ صراخ الثکلی ومنها ای من مواضع حذف العامل قياسا ما وقع
مضمون جملة لا محتمل لها غيره ای غير ذلک المصدر مثل له علی الف درهم اعترافا ای
اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهی له علی الف درهم ولا محتمل لهذه الجملة غيره
من قسم يسمی هذا القسم من المفعول المطلق تاكيداً لنفسه ومنها ما وقع المصدر مضمون
جملة لها محتمل غيره لا مخرج زيد قائم حقا ای حق حقا فحقا مصدر وقع مضمون جملة زيد
قائم وهذا محتمل غيره وهو ان يكون باطلا ومن قسمه يسمی هذا النوع تاكيدا لغيره ومنها ما وقع
المصدر مثنی بمعنی التكرير والتكثير مثل لبيك من لب بالمكان بمعنی الب ای اقام به وكما
سعديك ای اسعدك اسعادا بعد اسعاد المفعول به انما قدم المفعول المطلق علی جميع المفاعيل
لشدة اتصاله بالفعل بحسب اللفظ والمعنی وقدم المفعول به علی المفاعيل الاخر لان اتصاله بالفعل اقوی من
المفاعيل وهو ای المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل ای تعلقه بحيث يتوقف تعقل الفعل عليه كما انه
يتوقف علی تعقل الفاعل سواء كان الفعل منسوبا اليه بطريق الاثبات مثل ضرب زيدا او بطريق النفی

لم اضرب زیدًا علی قیاس الفاعل کما فی قولک ضرب زید ولم یضرب زید وقد یتقدم المفعول علی الفعل نحو زیدًا ضربت لان الفعل عامل قوی یجوز ان یقع معمولہ مقدمًا علیہ ومؤخرًا عنہ وقد یحذف الفعل الناصب لقیام قرینۃ دالۃ علی ذلک الفعل جوازًا ای حذفًا جائزًا نحو زیدًا لمن قال من اضرب ای اضرب زیدًا وقد یحذف الفعل الناصب لہ وجوبًا ای حذفًا واجبًا وذلک فی اربعۃ مواضع الاول سماعی لا ضابطۃ لہ والبواقی قیاسی مثل امرأ ونفسہ ای دع امرأ مع نفسہ وانتہوا خیرًا لکم ای انتہوا عما انتم فیہ واقصدوا خیرًا لکم ومثل اھلا ای اتیت اہلا لا اجانب وسہلا ای وطیت سہلا لا حزنًا وبلغت منزلا رحبًا واسعًا لا ضیقًا الثانی من المواضع الاربعۃ التی یجب حذف عامل المفعول بہ فیہ المنادی وھی ای المنادی الاسم المطلوب اقبالہ بحرف نائب مناب ادعو سواء کان ذلک الحرف مذکورًا لفظًا مثل یا زید او مقدرًا مثل یوسف اعرض عن ہذا وہذا القسم من المنادی یبنی علی ما یرفع بہ سواء کان ضمۃ او الفا او واوًا ان کان مفردًا ای لا یکون مضافًا ولا شبہ مضاف معرفۃ قبل دخول حرف النداء او بعدہ مثل یا زید ویا رجل للشخص المعین فیا زید ان مثال للمبنی علی الالف ویا زیدون مثال للمبنی علی الواو وسبب بناء ہذا القسم من المنادی انہ واقع موقع الکاف الاسمیۃ المشابہۃ لکاف الخطاب الحرفیۃ فی الافراد والتعریف لان قولک یا زید بمنزلۃ ادعوک وتلک الکاف مثل کاف ذلک وھو مبنی الاصل فلما شابہ الاسم المعرب بحرف الخطاب صار مبنیًا ومن جملۃ اقسام المنادی ما یدخل علیہ لام الاستغاثۃ وہذا القسم یکون مجرورًا ومعربًا لان اللام الجارۃ من خواص الاسم فعطف المشابہۃ للحرف بدخولہا فیصیر معربًا کما قال ویخفض بلام الاستغاثۃ مثل یا لزید ومن اقسامہ ما یلحق فی آخرہ الف الاستغاثۃ فیکون مفتوحًا کما قال ویفتح لالحاق الفہا ای الف الاستغاثۃ ولا لام ای لا یجوز ادخال اللام فی اولہ اذ بین الالف واللام منافاۃ لان اللام

يقتضي التجرد الا الف الفتح مثل يا زيداه ولا يجوز يا الزيد اذ من جملة اقسامه لا يكون مفردا ومعرفة
ولا مستغاثا باللام او الالف وهذا القسم لعدم تميزه عن حاله يكون منصوبا لانه مفعول به كما قال
وينصب ما سواه اي ما سوى ما ذكر مثل يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين وتوابع
المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام ترفع حملا على لفظه اي لفظ المنادى المبني
على الضم لان حركة الضمة وان كانت بنائية لكنها مشابهة للحركة الاعرابية اذ شابهه عروضها
بسبب حرف النداء فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق التابع المبني
ان يكون تابعا لمحله فتقول في التاكيد يا قوم اجمعون واجمعين وفي الصفة مثل يا زيد
العاقل والعاقل وفي عطف البيان يا غلام بشر وبشرا وفي المعطوف بحرف الممتنع دخول يا
عليه يا زيد والحارث والحارث وانما قيد توابع المنادى بالمبني لان توابع المنادى المعرب تابع
للفظه وانما قيد التوابع بالمفردة لانها لو كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب نحو يا زيد صاحب
عمرو ويا تيم كلهم ويا عتيق ابا بكر ويا زيد الحسن الوجه والخليل ابن احمد استاذ سيبويه في المعطوف
يختار الرفع لان المعطوف بالحرف منادى في الحقيقة فينبغي ان يكون متحركا بحركة المنادى
وهي الضمة لكن لما لم يباشره حرف النداء صارت تلك الحركة اعرابية ولذا اسمي رفعا وابو عمرو
النحوي القاري المتقدم على الخليل يختار في المعطوف النصب اذ تقدير حرف النداء لا يمكن لمكان
اللام فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله وهو النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
كالحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل في اختيار الرفع اذ يمكن جعله منادى مستقلا والا اي
وان لم يكن المعطوف مثل الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو في اختيار
النصب اذ لا يمكن جعله منادى بالاستقلال فلا بد من اعتبار التبعية والتوابع المضافة تنصب

ولا یجوز فیها الرفع لانها لو کانت منادی کان حقها النصب فاذا کانت توابع للمنادی کان
حقها النصب بالطریق الاولی والبدل عن المنادی المبنی علی الضم والمعطوف غیر ماذکر
المعطوف لذی لا لام فیه حکمه ای حکم البدل وکذا حکم المعطوف غیر ماذکر حکم المنادی المستقل
لان البدل مقصود فی الکلام وما قبله تمهید له فکان حرف النداء داخل علیه والمعطوف بالحرف منادی
بالاستقلال فی الحقیقة والمانع من دخول حرف النداء لیس موجود فحرف النداء مقدر فیه فیصیر منادی
مستقلا مطلقا یعنی ان کلا من المعطوف والبدل سواء کان مفردا او مضافا معرفة او نکرة علی کل تقدیر
حکمه حکم المنادی المستقل بلا ملاحظة المتبوع والعلم الموصوف بابن ای بلفظ ابن مضافا الی
علم آخر والحال ان حقه ان یکون مبنیا علی الضم وحق الصفة المضافة ان یکون منصوبا ویقال یا زید بن
عمرو بضم الدال لکن لما کان النداء مشتملا العلم ای الموصوف بابن واقع بین العلمین فی کلامهم کثیرا اختاروا فتحه لیحصل التخفیف فیقال
یا زید بن عمرو بفتح الدال اذا لم یکن المنادی علما او لم یکن الابن مضافا الی علم آخر او لم یکن شیئا منهما
فحکم المنادی وصفته ما تقدم کما تقول یا رجل بن عمرو ویا زید بن اخینا ویا رجل بن اخینا واذا
نودی المعرف باللام اعلم ان اجتماع حرف النداء مع اللام غیر جائز لان حرف النداء واللام
کلاهما آلتان للتعریف فعند اجتماعهما یکون احدهما لغوا فلا بد من ان یتوسل باسم مبهم یکون بحسب
اللفظ منادی ویکون المعرف باللام صفته ویکون المنادی فی الحقیقة ذلک المعرف باللام وذلک
الاسم المبهم اما ای مع هاء التنبیه واما هذا واخواته واما ایهذا معا فاذا ارید نداء المعرف باللام
قیل یا ایها الرجل ویا هذا الرجل ویا ایهذا الرجل فیجری حکم المنادی علی ذلک الاسم المبهم
والمنادی بالحقیقة هو الاسم المعرف باللام ومن ثمه التزموا رفع الرجل ولم یجوزوا النصب
لانه المقصود بالنداء فلا بد من رفعه لیکون حرکته الرفعیة دالة علی کونه مقصودا بالنداء
التزموا رفع توابعه ایضا لانها توابع المعرب الذی هو الرجل وتابع المعرب تابع للفظه

نا قالوا یا الله خاصة اعلم انه لا یجوز الاجتماع بین حرف النداء وحرف التعریف الا فی لفظ الله لان
حرف التعریف فیه عوض عن الهمزة التی هی فاء الفعل فی آله لان اصل الله الاله ثم نقلت حرکة الهمزة
الی ما قبلها وحذفت الهمزة تخفیفا فصار اللاه فاسکنت اللام الاول ثم ادغمت فی الثانی فصار الله
فحرف التعریف عوض عن الهمزة وبمنزلة جزء الکلمة ولذا جاز اجتماعه مع حرف النداء مع لا تسقط تسقط
الهمزة لمداخلته فی العوضیة واثبات الهمزة مخصوص بالنداء واما فی غیر النداء فهمزة الله همزة وصل
فی الدرج کما تقول اعوذ بالله ومن الله وقد یجمع حرف النداء مع لام التعریف فی غیر لفظ الله
اینعوء ملا الشذوذ کما قال الشاعر عن اجلک یا التی تیمت قلبی وانما جاز هذا الاجتماع بطریق الشذوذ
لان لام التی وان کانت لازمة للکلمة لکنها لیست عوضا عن الحرف الاصلی ولذا لا یقطع الهمزة
فی هذا المقام ولا یقال یا التی کما یقال یا الله ع جاز ذلک فی مثل یا تیم تیم عدی ویا تیم تیم
عدی ای فیما تکرر المنادی المفرد المعرفة ویکون بعده اسم مجرور بالاضافة فی الاول وجهان الضم
والنصب الضم فلانه منادی مفرد معرفة مبنی علی الضم وفی الثانی النصب فقط لانه مضاف الی
ما بعده فیکون تابع مضاف والوجه الثانی النصب علی انه مضاف الی ما بعده وفی هذه الصورة
یلزم نصب الثانی ویتعین لانه تکرار المنادی المنصوب و المنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیه
وجوه الاول اثبات الیاء ساکنة کانت او متحرکة کما تقول یا غلامی ویا غلامی والثانی
اسقاط الیاء اکتفاء بالکسرة الدالة علیها کما تقول یا غلام والثالث قلب الیاء الفا وحرکة
ما قبل الیاء فتحة للتخفیف کما یا غلاما وبالهاء وقفا ای فی حالة الوقف یعنی لا بد من الحاق الهاء
فی حالة الوقف کما تقول یا غلاماه واما حذف الالف والاکتفاء بالفتحة مثل یا غلام والحاق الهاء
فی کلا حصر لکنه نادر شاذ وقالوا یا ابی ویا امی ویجوز فیه الوجوه المذکورة فی باب یا غلامی
وجوه آخر المذکورة علیها کما قال ویا ابت ویا امت فتحا وکسرا وبالالف دون الیاء هذه الوجوه الاول

ابدال الیاء بالتاء وکسر التاء لمناسبۃ الیاء والثانی ابدال الیاء بالتاء وفتح التاء للتخفیف الثالث الجمع بین الالف والتاء فیقال یا ابتاہ و یا امتاہ لانہما عوضان عن الیاء والجمع بین العوضین جائز وفی حالۃ الوقف یلحق الھاء فیقال یا ابتاہ لکن الجمع بین العوض والمعوض عنہ لیس بجائز کما اشار الیہ بقولہ دون الیاء فلا یجوز یا ابتی و یا امتی وقالوا یا ابن ام و یا ابن عم خاصۃ مثل باب یا غلامی فی الوجوہ المذکورہ و ایضاً یجوز فی ہذا القسم حذف الالف لدلالۃ الفتحۃ علیہ لکثرۃ الاستعمال فیقال یا ابن ام و یا ابن عم بخلاف باب یا غلامی فانہ لا یجوز فیہ ہذا الوجہ والتفصیل ان المنادی اذا کان مضافاً الی یاء المتکلم یجوز فیہ جمیع الوجوہ التی قد علمت واذا کان مضافاً الی المضاف الی یاء المتکلم فلا یجوز فیہ تلک الوجوہ الا اذا کان المنادی ابن مضافاً الی الام او العم المضاف الی یاء المتکلم و یجوز فی ہذا المقام جمیع الوجوہ التی مرت لکثرۃ الاستعمال فی کلام العرب ایضاً یجوز فی ہذا القسم اسقاط الالف لدلالۃ الفتحۃ علیہ فیقال یا ابن ام و یا ابن عم وہذا الوجہ لا یجوز فی باب یا غلامی کما ذکر و ترخیم المنادی جائز فی سعۃ الکلام بلا ضرورۃ و الترخیم فی غیرہ ای فی غیر المنادی جائز ضرورۃ ای فی ضرورۃ الشعر کما قال ذو الرمۃ سعۃ دار لمیۃ اذ می تساعفنا ۔ ولا یری مثلہا عجم ولا عرب وھو ای ترخیم المنادی بحسب الاصطلاح حذف فی آخرہ ای فی آخر المنادی تخفیفاً ای لمجرد التخفیف لا لعلۃ اخری وشرطہ ای شرط ترخیم المنادی ان لا یکون مضافاً لانہ لو حذف من المضاف شئی لزم الترخیم فی وسط المنادی لان المضاف والمضاف الیہ بمنزلۃ کلمۃ واحدۃ بحسب المعنی لاسیما اذا کان المرکب الاضافی علماً وان حذف من المضاف الیہ شئی لم یکن ترخیماً فی المنادی بل فی غیرہ اذ المضاف الیہ لیس بمنادی بحسب اللفظ بدلیل الاعراب علی آخر الاول و ان لا یکون مستغاثاً و لا مندوباً اذ المقصود فی الاستغاثۃ والندبۃ مد الصوت والترخیم منافٍ لہ و لا جملۃ اذ لا یجوز الترخیم

لن العجمة كا علم ما تقدم من الشرط الآخر في الترخيم احد الامرين وهو ان يكون اما علما زائدا
على ثلثة احرف انما اعتبر العلمية في الترخيم لكثرة نداء الاعلام فيناسبها التخفيف والزيادة
على ثلثة احرف لان العلم المشتمل على ثلثة احرف لكونه من اعدل الاوزان غير محتاج الى التخفيف
واما متلبسا بتاء التانيث يعني يجوز الترخيم في المنادى اذا كان متلبسا بتاء التانيث
وان لم يكن زائدا على ثلثة احرف سواء لم يكن علما كما تقول يا ثب اقبلي او كان علما كما تقول
يا ثب اقبل اذا كان ثبة علما لشخص وانما جاز ترخيم المنادى اذا كان فيه تاء التانيث وان لم يكن
زائدا على ثلثة احرف لان تاء التانيث ليست جزءا من الكلمة حقيقة بل هي كلمة اخرى
برأسها فلا يلزم الاجحاف بحذفها فان كان في آخره اي في آخر المنادى زيادتان في حكم
الزيادة الواحدة بان يكون زيدتا معا كاسماء اذ في آخره زيادتان وهي الالف والهمزة
في حكم الواحدة ومروان حذفتا الزيادتان معا في الترخيم ويقال يا اسم ويا مرو لان
الحرفين زيدتا معا للتانيث او للتذكير فيحذفان معا او كان في آخر المنادى حرف صحيح وما
قبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها وهو اي الحال ان ذلك
الاسم اكثر من اربعة احرف مثل عمار ومنصور ومسكين حذفتا اي الحرفان الاخيران
فيقال يا عم ويا منص ويا مسك انما شرط كون المنادى اكثر من اربعة احرف اذ لو لم
يكن اكثر من اربعة احرف مثل سعيد وثمود وسحاب فلا يحذف الحرفان للزوم
الاجحاف في الكلمة وان كان المنادى مركبا نحو معديكرب وبعلبك حذف الحرف
الاخير في الترخيم لانها بمنزلة تاء التانيث الملحقة بالكلمة وان كان المنادى غير ذلك
اي غير الاقسام الثلثة المذكورة فحرف واحد اي فرخمه بحذف حرف واحد كما تقول يا مال في
يا مالك وهو اي المحذوف في حكم الثابت على الاستعمال الاكثر فيقال يا حار بكسر الراء

علی ما کان قبل الترخیم ویا ثمو بثبوت الواو مع ضمة ما قبلها ویا کرو بابقاء الواو علی حالها
وقد یجعل ما بقی من الترخیم اسما برأسه ویجری علیه احکام المنادی المفرد المعرفة فیقال
یا حار بضم الراء ویا ثمی لانه لما جعل ثمو اسما برأسه آخره واو وقبله ضمة فلا بد من ان یقلب
یاءً ویکسر ما قبلها ویا کرا لانه لما جعل کرو اسما برأسه والواو تحرک ما قبلها مفتوح ولیس بعد الواو
ساکن حتی یمنع من الاعلال فانقلبت الواو الفا وقد استعملوا صیغة النداء فی
المندوب المندوب فی اللغة میت یبکی علیه بعد محاسنه لاظهار التفجع والبکاء وفی
الاصطلاح هو المتفجع علیه بیا او وا واختص المندوب بوا بمعنی انه لا یستعمل فی المنادی وحکمه
ای حکم المندوب فی الاعراب والبناء مثل حکم المنادی فوا زیداه مندوب مبنی علی الضم کما کان مبنیا
علی تقدیر کونه منادی ووا عبد الله منصوب و جاز لک زیادة الالف فی آخره ای فی آخر
المندوب لزیادة التفجع والبکاء ومد الصوت بان یقول وا زیدا وفی حالة الوقف زدت الهاء
وقلت وا زیداه فان خفت اللبس ای التباس ذلک اللفظ بغیره عند زیادة الالف زدت الیاء او الواو
مقام الالف کما تقول وا غلامک اذا المندوب احد مخاطب مونث فان قلت وا غلامکا لتلتبس
بالواحد المخاطب المذکر فاذا ندبت غلامک بخطاب المونث زدت الیاء وقلت وا غلامکی
وزدت الهاء فی حالة الوقف وقلت وا غلامکیه وکذا فی وا غلامکم وان زدت الالف وقلت
وا غلامکما التبس الجمع بالتثنیة فزدت الواو وقلت وا غلامکمو وجاز لک زیادة الهاء فی
حالة الوقف بان تقول وا غلامکموه ولا یندب الا المعروف المشهور بین الناس لیعذر النادب
فی ندبته وتفجعه علی المندوب فلا یجوز ان یقال للمیت المجهول وا رجلاه لانه سبب للسخریة
والاستهزاء وامتنع الحاق علامة الندبة اعنی الالف بصفة المندوب فلا یقال
وا زید الطویلاه بل یجب ان یلحق بالموصوف فیقال وا زیداه الطویل لان الصفة معا

فالموصوف والمندوب انما هو الموصوف فلا يجوز الحاق علامته بغيره خلافا ليونس فانه
جوّز الحاق علامة المندوب بآخر الصفة لان الموصوف والصفة شيء واحد في المعنى وقد ورد
في كلامهم وا سن خضر جبر زمرناه وواجمجمتي الشاميتيناه فيجوز وازيد الظريفاه ويجوز حذف
حرف النداء عن المنادى الا اذا كان مع اسم الجنس يعني اذا كان المنادى اسم جنس
نحو يا رجل اذ كان حقه ان يقال يا ايها الرجل فلو حذف حرف النداء يلزم كثرة الحذف الاجحاف
و اسم الاشارة مثل يا هذا اذ حقه ان يقال يا ايهذا والمستغاث والمندوب اذ المطلوب
فيهما الصوت فلا يجوز حذف حرف النداء عنهما واما حذف حرف النداء عن العلم الذي لا يكون
مستغاثا ولا مندوبا فجائز نحو يوسف اعرض عن هذا وكذا يجوز حذفه عن لفظ اي
اذا وقع منادى مثل ايها الرجل افعل كذا وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس اذا
كان منادى في بعض الامثلة كما في قولهم اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل وافتد مخنوق
اي اعط الفداء وخلص نفسك يا مخنوق واطرق كرا اي اخفض عنقك يا كروان فان من
هو اكبر منك اعني النعامة قد اصطيد وحمل الى القرى وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا
نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء والمعنى الا يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل واما على قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام فليس من
هذا القبيل بل يسجدوا فعل مضارع سقط نونه وادغمت نون ان الناصبة للمضارع في لام
لا والثالث من المواضع التي يجب حذف عامل المفعول به فيها ما اضمر عامله اي ما يصلح له
على شريطة التفسير اي على شرط تفسير ذلك العامل وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير
كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك
الاسم بضميره او متعلقه بحيث لو سلط عليه اي على ذلك الاسم هو اي الفعل او مناسبه

بان يكون ضميره او متعلق ضميره ويحتمل الفعل او مناسبه عاملا فيه ولكن الاسم لنصبه اي لنصب الفعل
او مناسبه الاسم بالمفعولية والاختيار اما ان يكون مفسر العامل المقدر موافقا للمفسر لفظا او معنى نحو زيدا
ضربته اي ضربت زيدا ضربته او معنى فقط كما تقول زيدا مررت به اي جاوزت زيدا مررت به
او لا يكون موافقا لا في اللفظ ولا في المعنى ولكن المفسر يستلزم المفسر عرفا كما تقول زيدا ضربت غلامه
اي اهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام مستلزم لاهانة سيده عرفا وكما تقول زيدا حبست
عليه اذ الحبس على زيد مستلزم للانتظار والملابسة اي انتظرت او لابست زيدا حبست عليه
فانتصب زيدا في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت
ولابست واعلم انه يجوز في الاسم الواقع بعده الفعل او شبهه على الوجه المذكور الرفع والنصب اما الرفع
فعلى الابتداء واما النصب فعلى انه مفعول به لكن قد يختار ويرجح الرفع بالابتداء عند عدم
قرينة خلافه مثل زيد ضربته اذ هو اولى لعدم الاحتياج الى التقدير قال سيبويه النصب اكثر
والرفع اجود ويختار الرفع ايضا عند وجود القرينتين اعني الرفع والنصب لكون قرينة
الرفع اقوى منها اي من قرينة النصب كاما مع غير الطلب مثل قولك ضربت
زيدا واما عمرو فاكرمته اذ العطف على الجملة الفعلية وان كان قرينة النصب لكن كلمة
اما قرينة للرفع واقوى منها اذ لا يقع بعدها الا المبتدأ غالبا وانما قال مع غير الطلب اذ لو
كان مع الطلب فالمختار النصب كما تقول اما زيدا فاضربه لان الرفع يقتضي وقوع الطلب
خبرا وهو لا يصح الا بالتاويل كما ستعرف ومن جملة قرائن كون الرفع اقوى اذا المفاجاة
كما تقول خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع اذ لا يدخل اذا المفاجاة الا على الجملة
الاسمية غالبا وقد يختار النصب على الرفع بالعطف اي بسبب العطف على جملة فعلية للتناسب
بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نحو ضربت زيدا وعمرا اكرمته وفي هذا المقام

اولى ليكون المعطوف والمعطوف عليه كلاهما جملتين فعليتين اذ التناسب امر مهم عندهم
و كذا يختار النصب بعد حرف النفي كما تقول ما زيدا ضربته اذ دخول حرف النفي على الفعل اولى
و كذا يختار النصب بعد الف الاستفهام كما تقول ازيدا ضربته اذ دخول الف الاستفهام
على الفعل اولى و كذا يختار النصب بعد اذا الشرطية كما تقول اذا زيدا ضربته ضربك اذ دخولها
اذا على الفعل اولى لما فيه من معنى الشرطية و اذا كان الفعل مقدرا فيكون ما بعد اذا منصوبا
و كذا يختار النصب بعد حيث كما تقول حيث زيدا تجده فاكرمه لمشابهته باذا في الابهام فيما
الى الجملة وانما يظهر معنى الشرطية في حيث اذا اتصلت به كلمة ما و كذا يختار النصب في الامر
والنهي نحو زيدا اضربه او لا تضربه اذ الرفع يقتضي وقوع الامر والنهي خبرين للمبتدأ آنفا
محتاج الى التاويل اذ قولك زيدا اضربه او لا تضربه مقدر بزيد مقول في حقه اضربه
او لا تضربه و هذا التقدير مستبعد فالنصب بتقدير الفعل اولى اذ هي اي حرف
النفي والف الاستفهام و اذا الشرطية و حيث مواقع الفعل يعني ان وقوع الافعال
بعدها اولى و اذا كان تقدير الفعل اولى فالمختار النصب و كذا يختار النصب
عند خوف لبس المفسر بالصفة مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر اذ لو كان
كل شيء مرفوعا بالابتداء فيحتمل ان يكون قوله خلقناه بقدر خبرا له فيكون موافقا للنصب في ادا المقصود
ويحتمل ان يكون قوله خلقناه صفة لكل شيء و يكون الظرف اعني بقدر خبرا للمبتدأ فيكون المعنى
كل شيء مخلوق لنا كائن بقدر و هذا المعنى ليس بمقصود و يستوي الامران اي الرفع والنصب
اذا كانت الجملة الاولى التي هي المعطوفة عليها مشتملة على جملتين احدهما اسمية كبرى والاخرى
فعلية صغرى كما في مثل زيد قام و عمرا اكرمته فمن جهة الكبرى يكون الرفع اولى
ومن جهة الصغرى يكون النصب اولى و هذان الجهتان متعارضتان فالرفع والنصب كلاهما

تساویان لا رجحان لاحدهما علی الآخر و یجب النصب بعد حرف الشرط و حرف التحضیض
اذ دخولهما علی الفعل واجب فلا یجوز الرفع مثل ان زیدا ضربته ضربک والا زیدا
ضربته ولیس ازید اذهب به منه ای من باب ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر
اذ لو سلط الفعل یعنی ذهب علی زید لم ینصبه اذ لا بد من ادخال الباء علی زید فیکون زید مجرورا
لا منصوبا و لو سلط علیه مناسبه اعنی اذهب لیصیر مرفوعا لانه خبر قائم مقام الفاعل فالرفع
ای فوجب الرفع فی مثل زید ذهب به علی الابتداء کما هو الظاهر او بتقدیر اذهب علی التقدیرین
لا یکون منصوبا علی المفعولیة وکذلک لیس من قبیل ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر
ما لا یکون الفعل الواقع بعد الاسم صالحا لان یکون مفسرا لعامله لافساده المعنی کما فی قوله تعالی
کل شیء فعلوه فی الزبر اذ لو سلط الفعل یعنی فعلوه علی الاسم لفسد المعنی اذ المعنی
فعلوا کل شیء فی الزبر بل الصحیح ان الفعل صفة لکل شیء والمعنی ان کل ما فعلوه ثابت فی الزبر
فکل شیء مبتدا و فی الزبر خبره ونحو الجملة الفعلیة صفة للنکرة واعلم ان الظاهر ان نحو قوله تعالی
الزانیة والزانی فاجلدوا کل واحد منهما مائة جلدة من قبیل ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر
والمختار فیه النصب لکن القراء السبعة اتفقوا علی الرفع ولا یجوز اتفاقهم علی الوجه المرجوح فلا بد من تاویل
یخرجه عما اضمر عامله علی شریطة التفسیر وله تاویلان احدهما ما اشار الیه بقوله الفاء بمعنی الشرط عند المبرد یعنی ان الفاء
فی قوله سبحانه فاجلدوا فی حکم فاء الجزاء فلا یعمل ما فی حیزها فیما قبلها فلا یمکن ان یسلط الفعل المذکور بعدها علی ما قبلها
حتی یکون من قبیل ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر الثانی ما اشار الیه بقوله و جملتان عند سیبویه یعنی
ان هذا الکلام عند سیبویه جملتان اذ الزانیة مبتدا محذوف المضاف ای حکم الزانیة و الزانی
عطف علیه وتقدیر الکلام ان حکم الزانیة والزانی فیما یتلی علیکم و قوله فاجلدوا جملة ثانیة والفاء فیه
للتفسیر ولا یجوز ان یعمل جزء جملة فی جزء جملة اخری فلا یمکن التسلیط فلا یکون هذا المثال من قبیل ما

ما اضمر عامله على شريطة التفسير د لا اى وان لم يأول بما اوله المبرد او سيبويه فالمختار النصب لانه
من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وخلاف ما اتفق عليه القراء السبعة واتفاق القراء السبعة على الوجه المرجوح
باطل فلا بد من التاويل الرابع من المواضع التى يجب فيها حذف عامل المفعول به التحذير وهو
فى اللغة التخويف والتبعيد وفى اصطلاح النحاة معمول بتقدير اتق وهو على قسمين لانه اما ان يكون
منصوبا بتقدير اتق تحذيرا للمعمول مما بعده او يكون منصوبا بتقدير اتق وذكر المحذر منه
المنصوب مكررا فالقسم الاول من التحذير محذر مما بعده والقسم الثانى محذر منه ويكرر ويشترك
كل منهما فى كونهما منصوبين بتقدير اتق فالاول مثل اياك والاسد اى بعد نفسك من الاسد
والاسد من نفسك واياك وان تحذف اى بعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا
والثانى مثل الطريق الطريق اى اتق الطريق اذ فيه آفة ويجوز لك فى القسم الاول الذى
ذكر فيه المحذر اولا ثم المحذر منه معطوفا عليه بالواو ان تترك المحذر منه من وتقول اياك من الاسد ومن
ان تحذف ويجوز لك ايضا ان تحذف حرف الجر تقول اياك ان تحذف بتقدير من اذ حذف حرف الجر
من ان قياس مطرد ولا يجوز حذف الواو اذ حذف حرف العطف غير جائز ومن ثم لا يجوز
لك ان تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف العطف وامتناع حذف من
من الاسم الصريح فذكر الاسد بعد اياك اما بالواو او بمن وذكر ان تحذف بعده وفيه ثلثة اوجه
بالواو وبمن وبحذف من الثالث من المفاعيل الخمسة المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
مذكور لفظا او تقديرا من زمان او مكان اشارة الى قسمى المفعول فيه وشرط نصبه
تقدير فى اذ التلفظ بها يوجب الجر ضرورة انه لا يجوز الغاء حرف الجر وظروف الزمان
كلها سواء كانت معرفة او نكرة محدودة نحو اليوم والاسبوع والشهر والسنة او غير محدودة
نحو الحين والدهر والزمان تقبل ذلك اى النصب بتقدير فى كما تقول صمت اليوم او

وشهرا وسنة وجلست حينا وزمانا وصمت دهرا وظرف المكان ان كان المكان مبهما
او في حكم المبهم قبل ذلك اي النصب بتقدير في والا اي وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب
بتقدير في وفسر المبهم في كلام بعض النحاة بالجهات الست اذ لاحد ولا نهاية لها وهي الفوق
والتحت والقدام والخلف واليمين والشمال وحمل عليه اي على المبهم المذكور لفظ عند ولدى
وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما وحمل على المبهم المذكور ايضا لفظ مكان لكثرته اي لكثرة
استعمال لفظ المكان او لكثرة المكان ففيه نوع من الابهام ولذا جاز ان يقال جلست
مكانك وعندك ولدى زيد ومكان عمرو ولا يجوز ان يقال جلست الدار والمسجد والبيت لانها
ليست مبهمة ولا محمولة عليه وفسر بعض النحاة المكان المبهم بماله اسم بواسطة امر غير
داخل في مسماه وعلى هذا الجهات الست وعند ولدى والمكان والفرسخ والميل وتمارا
مبهمة اذ اسمائها بواسطة امر غير داخل في مسماها بخلاف البيت والدار والبلد والمدينة
وامثالها اذ لها اسماء ليست امر داخل في مسمياتها وح لا يدخل ما بعد دخلت في المبهم
الا بالتاويل بخلاف عند ولدى ولفظ المكان لانها داخلة في المبهم على هذا التفسير
وحمل على المكان المبهم ما بعد دخلت وسائر تصاريفه وان لم يقع بعده الا الامكنة
المعينة كما تقول دخلت المسجد البيت والدار على الاصح لكثرة الاستعمال لا للابهام
وانما قال على الاصح اذ مذهب بعضهم ان المكان المعين الداخل عليه فعل الدخول منصوب
على انه مفعول به والاصح انه مفعول فيه ومنصوب بتقدير في حذف حرف الجر تخفيفا
او حملا على المكان المبهم وينصب المفعول فيه مثل المفعول به بعامل مضمر كما تقول
يوم الجمعة في جواب من قال متى صمت وكذا المفعول فيه يضمر فيه عامل النصب على
شريطة التفسير كما سبق في المفعول به كما تقول يوم الجمعة صمت فيه والكلام الذي سبق

ثمه ما بعدها الخبر فتقدير كون الرفع اولى وتقدير كون النصب اولى وتقدير كونهما متساويين وتقدير كون
النصب واجبا المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور لفظا او تقديرا او هو سبب لتعيين احدهما
ما يحصل بالفعل ويترتب عليه مثل ضربته تاديبا فان التاديب مما يحصل بالضرب ويترتب عليه ويقال له
العلة الغائية للفعل والغرض ومقصود الفاعل وثانيهما ما يحصل قبل الفعل ويكون باعثا للفاعل على
ذلك الفعل كالقعود في قعدت عن الحرب جبنا اذ الجبن حاصل قبل القعود وباعث للفاعل عليه
وكل منهما يشترك في كونهما علة غائية او امر الفاعل على الفعل وحاملا له وباعثا عليه والمفعول له ثابت
وتحقق في الكلام على قول جمهور النحاة خلافا للزجاج فانه ادعى المفعول له عنده مصدر اذكره
اليه بتقدير الكلام في نحو ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب
قعود جبن فلا يكون المفعول له منصوبا على حدة بل يكون داخلا في المصدر الاصح قول الجمهور اذ فيه
معنى التعليل من المفعول له والتقدير الذي ذكره الزجاج لا يفهم منه معنى التعليل ثم اعلم ان معنى
اللام معتبر في المفعول له كما ان معنى في معتبر في المفعول فيه فعلى قياس المفعول فيه شرط نصبه
تقدير اللام اذ على تقدير التلفظ بها يكون المفعول له مجرورا وانما يجوز حذفها اذا كان المفعول له
فعلا لفاعل الفعل المعلل به اي المفعول له وكان يكون المفعول له مقارنا في الوجود له اي
للفعل المعلل به كالتاديب والجبن في المثالين المذكورين فانهما فعلان لفاعل الفعل المعلل بهما ومقارنان له
في الوجود وان قلت جئتك لاكرامك اياي تحذف اللام ليس بجائز لان الاكرام فعل المخاطب لا
المتكلم وكذا ان قلت جئتك اليوم لاكرامي لك غدا تحذف اللام ليس بجائز اذ الاكرام ليس
مقارنا للمجيء في الوجود المفعول معه هو اسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لمصاحبة
معمول فعل وان كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك
وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي فعلا لفظيا او معنى اي فعلا معنويا فان كان

الفعل لفظاً وجاز العطف ای یجوز عطف ما بعد الواو علی ما قبله فالوجهان ای العطف والنصب علی المفعولیة جائز مثل جئت انا وزید وزیداً فان کان زید مرفوعاً یکون معطوفاً علی فاعل الفعل اعنی الضمیر المتصل لکونه مؤکداً بالضمیر المنفصل ومن هذه الجهة یجوز العطف علیه وان کان منصوباً یکون نصبه علی انه مفعول معه والا ای وان لم یجز عطف ما بعد الواو علی ما قبله لفقده کون الفعل لفظاً تعین النصب علی انه مفعول معه مثل جئت وزیداً لانه لا یجوز العطف علی الضمیر المرفوع المتصل لانه بمنزلة جزء الکلمة ثم لم یحصل التقویة لا بالضمیر المنفصل ولیس فی الکلام فاصلة بین المعطوف والمعطوف علیه فلا یجوز العطف فی هذا المقام کما سیعلم ان شاء الله تعالی وان کان الفعل معنیً لا لفظاً وجاز العطف ای عطف ما بعد الواو علی ما قبله تعین العطف مثل ما لزید وعمرو ای ای شیء ثبت لزید مع عمرو ای ما یصنع زید مع عمرو فیکون عمرو مجروراً بالعطف علی زید ولا یجوز نصبه علی انه مفعول معه لان الفعل المعنوی عامل ضعیف خفی والعطف امر ظاهر لا یجوز ترک الظاهر بالامر الخفی الضعیف والا ای وان لم یجز العطف تعین النصب علی انه مفعول معه وجوباً تقویة لذلک العامل الضعیف اذ لا یجوز الوجه الآخر مثل ما لک وزیداً وما شأنک وعمراً الا ان المعنی ما تصنع مع زید او مع عمرو لان العطف فی هذه الصورة غیر جائز اذ العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادة الجار سواء کان حرف جر او مضافاً لیس بسائغ ولما فرغ عن المفاعیل الخمسة التی هی اصل المنصوبات شرع فی ملحقاتها فقال الحال وهو فی اصطلاح النحاة ما یبین هیئة الفاعل وصفته وقت صدور الفعل عنه او هیئة المفعول به وقت وقوع الفعل علیه سواء کان الفاعل والمفعول به الذی وقع الحال عنه لفظاً او معنی نحو ضربت زیداً قائماً فان قائماً ان کان حالاً عن تاء ضربت یکون مبیناً لهیئة الفاعل وقت صدور الفعل اعنی الضرب عنه وان کان حالاً عن زید کان مبیناً لهیئة المفعول به وقت وقوع الضرب علیه ونحو زید فی الدار قائماً فقائماً حال من الضمیر المستتر فی الظرف اذ هذا الظرف متضمن لمعنی الفعل وهو حصل او حاصل

فحذف الفعل واقيم الظرف مقامه فيكون عاملاً معنوياً وينتقل ضميره المستتر فيه الى الظرف فيكون
المستتر فيه فاعلاً معنوياً ويكون قائماً حالاً عنه وهذا زيد قائماً لان قائماً حال عن زيد وزيد
مفعول معنوي لان التنبيه والاشارة مفهومان من لفظ هذا فهو يتضمن معنى الفعل وهو انبه واشير
وتقدير الكلام انبه على زيد او اشير الى زيد حال كونه قائماً فزيد مفعول به لذلك الفعل المعنوي
بتوسط حرف الجر وقائم حال منه وعاملها اي عامل الحال الفعل نحو ضربت زيداً قائماً او شبهه
اي شبه الفعل نحو زيد ضارب غلامه راكباً او معناه اي معنى الفعل نحو زيد في الدار قائماً وهذا زيد
قائماً وبعضهم جعل الظرف من قبيل شبه الفعل وكلام المصنف يدل على ان الظرف من قبيل الفعل
كما عرفت وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول
به ولا احتياج في بيان الهيئة الى التعريف تحرزاً كحال تكرر غير ملتفت اليه وصاحبها اي الحال
معرفة غالباً لانه محكوم عليه في المعنى والاصل في المحكوم عليه التعريف وما ترى في بعض الصور
كونها معرفة كما في ارسلها العراك اي ارسل حمار الوحش الاتن معتركة ومن تعترك وحده
فمتأول اما الاول فبان العراك وان كان معرفاً باللام لكنه اول بالنكرة وهي معتركة او لان دخل
لمعنى التعريف في بيان الهيئة فاللام زائدة في الحقيقة او بان التقدير ارسلها العراك تعترك
تعتركك حال والعراك منصوب على المصدرية والالف واللام اشارة الى معلومية المعنى المصدري
اي تعترك العراك الذي تعرفه واما الثاني فماول بمفرد او بتقدير منفرداً وحده فان كان صاحبها
نكرة وجب تقديمها اي تقديم الحال عليه لئلا يشتبه بالصفة في حالة النصب كما في قولك
رأيت رجلاً راكباً ولو قدم الحال لم يقع الاشتباه اذ لا يتقدم الصفة على الموصوف واعلم
ان الحال تتقدم على العامل اللفظي لان العامل اللفظي لقوته يتصرف في المتقدم والمتاخر
ولكن لا يتقدم على العامل المعنوي لانه عامل ضعيف لا يتصرف في المتقدم بخلاف الظرف

لانه يتقدم على العامل المعنوي ويتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره كما تقول كل يوم لك ثوب فكل يوم منصوب بسبب العامل المعنوي وهو لك ولا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور ففي مثل مررت بزيد مجردا عن ثيابه لا يجوز ان يكون مجردا متقدما على زيد لان الحال من توابع ذي الحال والمجرور لا يتقدم على الجار فكذا ما يكون تابعا له وقوله على الاصح اشارة الى ان بعضهم جوز تقديم الحال على ذي الحال المجرور لان الحال من متعلقات ذي الحال المجرور ولا يلزم من عدم جواز تقديم المجرور على الجار عدم جواز تقديم متعلق المجرور عليه لا سيما اذا كان عامل الحال فعلا لفظيا واعلم انه قال بعضهم شرط الحال ان يكون مشتقا او في معنى المشتق وهذا ليس بصحيح اذ كل ما يدل على هيئة وصفة صح ان يقع حالا وان كان اسما جامدا مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا لانهما مع كونهما جامدين وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية ومعنى هذه العبارة ان هذا التمر المشار اليه في حالة البسرية اطيب منه في حالة الرطبية فبسرا حال من الضمير المستتر في اطيب ومنه حال كونه رطبا والعامل في رطبا افعل التفضيل اعني الطيب باتفاق النحاة والعامل في بسرا ايضا افعل التفضيل كانه قيل هذا زاد طيبه بسرا على طيبه رطبا فالطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار الزيادة عامل في بسرا وقال بعضهم العامل في بسرا معنى هذا اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا القول ليس بصحيح اذ يحتمل ان يكون هذا الاشارة حال اليبوسة لا البسرية فلا يجوز ان يكون عاملا في بسرا واعلم ان الحال قد يكون مفردا كما عرفت وقد يكون جملة خبرية وح لا بد لها من الرابط يربطها الى صاحبها والجملة اما اسمية او فعلية فالاسمية بالواو والضمير كما تقول جاء في زيد وابوه راكب او بالواو فقط كما تقول جاءني زيد والشمس طالعة او بالضمير فقط كما تقول جاءني زيد ابوه راكب على ضعيف اي هذا ضعيف لان الجملة الاسمية قوية في الاستقلال فيحتاج الى رابطة قوي يكون في صدر هذه الجملة بطريق الوجوب والضمير لا يجب ان يكون في صدر الجملة والمضارع المثبت اي على تقدير يكون الجملة

مشتملة على الفعل المضارع المثبت الربط بالضمير وحده لا بغيره ولان الفعل المضارع المثبت
شبيه باسم الفاعل وفي اسم الفاعل المفرد لا يكون الرابط الا الضمير وما سواهما اي فيما سوى هاتين
الجملتين سواء كانت الجملة مشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي الربط انما يكون بكليهما
وبالضمير كليهما او بالواو وحدها او بالضمير وحده سواء كان الواو او الضمير مقدماً فتقول في المضارع المثبت جاء زيد يركب
ولا تقول جاء زيد ويركب وفي المضارع المنفي جاءني زيد لا يركب ولا يركب وفي الماضي المنفي جاءني زيد ما ركب
او وما ركب ولا بد في الماضي المثبت من قد سواء كانت ظاهرة كما تقول جاءني زيد وقد ركب
او مقدرة نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم ويجوز حذف العامل في الحال كقولك
للمسافر راشداً مهدياً اي سر او سافر راشداً مهدياً ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة
وهي عبارة عن الحال التي تؤكد وتقرر مضمون الكلام السابق نحو زيد ابوك عطوفاً فعطوفاً
حال تؤكد العطف والشفقة المفهومين من ابوه والعامل المقدر فيه احقه اي احقه يعني اعلمه
حال كونه عطوفاً وقال بعضهم التقدير اثبته عطوفاً اي في حال عطوفته وفي مقابل الحال المؤكدة
الحال المنتقلة وهي ما يقيد مضمون الكلام السابق كما تقول جاءني زيد راكباً فالركوب قيد للمجيء
وشرطها اي شرط وجوب حذف عامل الحال المؤكدة ان تكون مقررة لمضمون الجملة الاسمية
فلو وقعت الحال المؤكدة عقيب الجملة الفعلية لا يجب حذف عاملها كما في قوله تعالى انا انزلناه
قرآناً عربياً وقال بعض النحاة الحال المؤكدة انما تؤكد وتقرر مضمون جملة اسمية ويجب حذف عاملها
مطلقاً والقول الاول صحيح واضح كما بين في الكتب المبسوطة التمييز ما اي اسم يرفع الابهام
المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فالاول يعني ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة عن مفرد
اي يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالباً اما في عدد نحو عندي عشرون درهماً وسيأتي
في بحث العدد وتمييزه مستوفى ان شاء الله تعالى واما في غيره اي في غير العدد سواء كان موزوناً

نحو عندی رطل زیتا ومنوان سمنا او کیلا نحو عندی قفیزان برًّا او مقیاسا نحو علی التمرة مثلها
زبدا فیفرد ای فیبنی یورد التمییز الرافع للابهام عن المفرد واحدًا ان کان ذلک التمییز جنسًا والمراد بالجنس
ما یقع علی القلیل والکثیر کالعسل والسمن والزیت نحو عندی رطل زیتا ورطلان زیتا وارطال زیتا
الا ان یقصد بذلک الجنس الانواع فیثنی عند قصد النوعین تقول عندی رطلان زیتین ویجمع عند
قصد الانواع تقول عندی ارطال زیوتًا وعلی هذا القیاس حال الاجناس الاخر ویجمع التمییز
فی غیره ای فی غیر الجنس تقول عندی صندوق کتبًا او اثوابًا ثم ان کان المفرد المقدار الذی جعل
تمیزا بالتنوین او بنون التثنیة جازت الاضافة بحذف التنوین ونون التثنیة کما تقول عندی
رطل زیت ومنوا سمن والا ای وان لم یکن ذلک المفرد بتنوین او بنون التثنیة بل بنون شبیهة
بنون الجمع او باضافة کما فی عشرون درهما وعلی التمرة مثلها زبدًا فلا یجوز اضافته الی تمییزه بحذف النون
والاضافة فلا یجوز ان یقال عشرو درهم ومثل زبد وقد یکون التمییز عن غیر مقدار مثل عندی
خاتم حدیدًا وفی هذا القسم الاضافة واخفض اکثر یعنی خاتم حدید اکثر استعمالا من خاتم حدیدًا
والقسم الثانی من التمییز اعنی ما یرفع الابهام عن ذات مقدرة یرفعه عن نسبة متحققة فی جملة
او ما ضاهاها ای شبه الجملة فالاول مثل طاب زید نفسًا والثانی مثل زید طیب ابًا وابوة
ودارًا وعلمًا او فی اضافة مثل یعجبنی طیبه ابًا وابوة ودارًا وعلمًا اعلم ان هذا القسم
من التمییز یرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة مقدرة اذ معنی طاب زید نفسًا طاب شیء زید نفسًا
فنفسًا یرفع الابهام عن شیء وهو ذات مقدرة وعلی هذا القیاس زید طیب نفسًا واعجبنی طیبه نفسًا
وقال بعض النحاة ان المراد بالذات المقدرة النسبة المتحققة بین هذه الاشیاء الثلثة مثلا
فی طاب زید نفسًا نسبة الطیب الی زید مبهمة ومحتاجة الی البیان فالذات المقدرة عبارة عن هذه
النسبة ولا احتیاج الی تقدیر الشیء والقول الاول اصح اذ اطلاق الذات المقدرة علی الشیء المبهم المقدر

اوّلی من الملء لما ملی نفس النسبة ومن جهة انتساب الاضافة الی الذات المقدرة لله درّه فارساً
ای لله درّ فروسیته وهذا تعجب من فروسیته والدرّ فی الاصل اللبن ثم استعمل فی الخیر ای لله خیر فروسیته
التعجب من حذاقته بامر الخیل وانما نسب الی الله تعالی لانه خالق العجائب والغرائب ثم ان کان التمیز
عن ذات مقدرة اسماً غیر صفة یصح جعله ای جعل ذلک الاسم لما انتصب عنه جاز ان
یکون ذلک التمیز له ای لما انتصب عنه ولمتعلقه کما تقول طاب زید اباً فلفظ اباً اسم یصح جعله
لما انتصب عنه وهو زید فیکون زید هو الاب ویصح جعله لمتعلقه فیکون اباً عبارة عن ابیه والّا ای
وان لم یصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه کما تقول طاب زید داراً فطابق التمیز فیهما
ای فی الصورتین ما قصد بذلک التمیز من الافراد والتثنیة والجمع سواء کانت لمطابقة نفس
ما انتصب عنه او لمتعلقه او لکلیهما بحسب القرائن تقول فی الاول طاب زید نفساً والزیدان نفسین والزیدون
نفوساً وفی الثانی طاب زید داراً او دارین او دوراً وفی الثالث تارة طاب زید اباً والزیدان ابوین
والزیدون آباءً واخری طاب زید اباً او ابوین او آباءً وبالجملة التمیز لیطابق ما هو المقصود منه افراداً
وتثنیة وجمعاً الا اذا کان التمیز جنساً متناولاً للقلیل والکثیر فلا یثنی ولا یجمع کما عرفت فیقال
طاب زید علماً وطاب الزیدان علماً وطاب الزیدون علماً الا ان یقصد بذلک الجنس الانواع فیثنی
عند قصد النوعین تقول طاب زید علمین ویجمع عند قصد الانواع کما تقول طاب زید علوماً واعترض
علی المص بان نفساً فی طاب زید نفساً اسم یصح جعله لما انتصب عنه مع انه لایجوز فیه الوجهان
اذ لایصح ان یکون لمتعلقه وکذلک ابوة فی طاب زید ابوة یحتمل معنیین مع ان اسم الابوة لایصح جعله
لما انتصب عنه بل ثبت لمتعلقه خاصةً ویمکن ان یجاب بان معنی جعله لما انتصب عنه ان یصح اطلاقه
علی ما انتصب عنه علی وجه لایجوز اضافته الی ما انتصب عنه وح تقول نفساً فی طاب زید نفساً
لایصح جعله لما انتصب عنه بهذا المعنی لان اطلاق النفس علی زید وان کان صحیحاً لکن یجوز

اضافتہا الیہ بان یقال نفس زید بخلاف ابًا فی طاب زید ابًا اذا کان زید ہو الاب اذ لا یصح الاضافۃ
ح اصلا واما الاضافۃ البیانیۃ فلیست باضافۃ حقیقیۃ والمراد بمتعلق ما انتصب عنہ ما یصح اضافتہ
الی ما انتصب عنہ سواء کانت بلا واسطۃ کما تقول نفس زید وعلم زید وابوۃ زید ودار زید او بواسطۃ
کما تقول ابوۃ ابی زید فظہر ان نفسًا فی طاب زید نفسًا من قبیل متعلق ما انتصب عنہ اذ یجوز اضافتہ الیہ
وکذلک الابوۃ فی طاب زید ابوۃ من قبیل المتعلق سواء کانت ابوۃ زید لابنہ او ابوۃ ابیہ لہ اذ الاولی
مضافۃ الی ما انتصب عنہ بلا واسطۃ والثانیۃ مضافۃ الیہ بواسطۃ فاستبان ان نفسًا وابوۃ لکل وجہ
من المعنیین من قبیل متعلق ما انتصب عنہ ثم ان الابوۃ یمکن ان یحمل علی الابوۃ القائمۃ بما انتصب عنہ
وعلی الابوۃ القائمۃ بمتعلق ما انتصب عنہ وہی علی کلا التقدیرین من قبیل المتعلق کما عرفت
بخلاف العلم فانہ لا یمکن ان یحمل الا علی العلم الذی یقوم بما انتصب عنہ لا علی العلم القائم بغیرہ
ووجہ الفرق ان الابوۃ اضافۃ بین الاب والابن فیمکن ان تحمل علی ابوۃ ما انتصب عنہ لکونہا متعلقۃ
بابنہ ویمکن ان تحمل علی ابوۃ ابیہ لکونہا متعلقۃ بہ بخلاف العلم لانہ صفۃ حقیقیۃ قائمۃ بالعالم متعلقۃ
بالمعلوم فیصح ان یقال طاب زید علمًا ای من جہۃ العلم القائم بذاتہ المتعلق بالمعلوم ولا یصح ان یقال
طاب زید علمًا ای من جہۃ العلم القائم بعمرو مثلًا المتعلق بزید من جہۃ کونہ معلومًا وہذا ظاہر بادنی تامل
وان کان التمییز صفۃ کانت تلک الصفۃ لہ ای لما انتصب عنہ وطبقہ ای یکون مطابقۃ لہ افرادًا
وتثنیۃ وجمعًا وتذکیرًا وتانیثًا کما تقول للہ در زید فارسًا وللہ در الزیدین فارسین وللہ در الزیدین فارسین
واحتملت الصفۃ المذکورۃ الحال اعلم ان فارسًا فی للہ در زید فارسًا عبارۃ عن زید وکذا
قائلًا فی قال اللہ عز وجل قائلًا عبارۃ عن اللہ تعالی فان حمل علی التمییز کان المعنی للہ در فروسیتہ وللہ
عز قائلیتہ اللہ تعالی وان حمل علی الحال کان المعنی للہ در زید حال کونہ فارسًا وعز اللہ حال کونہ
قائلًا ولا یتقدم التمییز عن المفرد علی عاملہ فلا یجوز ان یقال فی عشرون درہمًا درہمًا عشرون

لان المقصود ان يذكر اولا مبهما ثم يفسر بجنس معين وتقديم التمييز على المفرد يفوت هذا المقصود
وعلى هذا القياس حال سائر المفردات بالقياس الى تمائزها والله اعلم وانه قد اختلف في تقديم التمييز الرافع
للابهام عن النسبة اذا كان عامله فعلا فمذهب الجمهور انه لا يتقدم على الفعل واليه اشار بقوله
والاصح ان لا يتقدم على الفعل فلا يصح ان يقال نفسا طاب زيد لان المقصود الابهام ثم التفسير
وانا فيه الابهام والتقديم على الفعل ينافي هذا المقصود خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم
التمييز على الفعل لان الفعل عامل قوي يتصرف في التقدم والتاخر واستشهدا بقول الشاعر
شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فنفسا مع كونه تمييزا عن تطيب مقدم عليه
ورد الجمهور نفس بكان نفسا وهذا القول اصح لما ذكر المستثنى في اصطلاح النحاة يطلق على المعنيين
احدهما متصل والآخر منقطع فالمتصل المخرج عن متعدد مذكور لفظا او تقديرا بالا
واخواتها بان يتعلق الحكم بالمتعدد ويخرج البعض منه بكلمة الا واخواتها من ذلك الحكم ويبقى ما عداه ثابتا
في ذلك الحكم نحو جاءني القوم الا زيدا فاخرج زيد بكلمة الا عن حكم المجيء المتعلق بالقوم المذكور لفظا
وبقي غير زيد داخلا في حكم المجيء وكذا ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيدا اذ اخرج زيد عن حكم
عدم المجيء المتعلق بالمتعدد المذكور تقديرا وهو احد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها
اي بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد اذ المستثنى منه ليس متناولا للمستثنى في الاستثناء
المنقطع نحو ما جاءني احد الا حمارا فالحمار ليس من جنس احد لان المراد به العقلاء المخاطب وهو اي المستثنى
منصوب وجوبا اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب كما في قولنا جاءني القوم الا زيدا
والمراد بالكلام الموجب ان لا يكون نفيا ولا نهيا ولا استفهاما او يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه فيكون منصوبا ايضا كما تقول ما جاءني الا زيدا احد وان كان زيد مؤخرا
عن احد فيجوز في زيد الوجهان النصب على الاستثناء والرفع على البدلية او يكون المستثنى

منقطعا يعني يكون المستثنى منصوبا على تقدير كونه منقطعا في لغة الاكثر وفي لغة البعض المستثنى
المنقطع مرفوع ايضا كما تقول ما جاءني احد الا حمار برفع حمار بناءً على انه بدل غير احد وهذا ضعيف
اذ لا يتصور البدل ههنا سوى بدل الغلط وهو لا يكون الا في كلام صادر بطريق السهو والغفلة
والاستثناء المنقطع لا يكون الا في كلام صادر بالروية والفطانة او كان المستثنى واقعا
بعد خلا او عدا في لغة الاكثر بناءً على فعلان ماضيان من خلا يخلو خلوا و عدا يعدو عدوا
اي جاوزه وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وما بعدهما منصوب على كونه مفعولا به كما تقول جاءني القوم
خلا زيدا وعدا زيدا اي خلا الجائي او عدا الجائي زيدا وفي لغة البعض كل واحد منهما حرف جر وما بعدهما
مجرور او كان المستثنى بعد ما خلا وما عدا يعني يكون المستثنى منصوبا في جميع اللغات اذا كان
واقعا بعد ما خلا وما عدا اذ لا شبهة على هذا التقدير في كون كل منهما فعلا اذ كلمة ما فيهما مصدرية
وهي مختصة بالفعل وهي تقتضي تقدير الزمان كما تقول جاءني القوم ما عدا زيدا او ما خلا زيدا
اي جاءني القوم زمان عدو الجائي اي مجاوزته زيدا او زمان خلوه عن زيد وكذا يكون المستثنى
منصوبا بعد ليس ولا يكون لانهما من الافعال الناقصة واسمهما مضمر وما بعدهما منصوب
على الخبرية نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اي ليس الجائي او لا يكون الجائي زيدا
ويجوز فيه اي في المستثنى النصب ويختار البدل فيما وقع المستثنى بعد الا في كلام
غير موجب تام ويعني به ما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيد بالرفع
على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب على البدلية وهذا هو المختار او على الاستثناء
وهذا جائز مثل ما فعلوه الا قليل والا قليلا ويعرب المستثنى على حسب مقتضى العوامل
اذا كان المستثنى منه غير مذكور في الكلام وهو اي المستثنى الذي يعرب على حسب العوامل

وواقع في غير الكلام الموجب ليفيد المعنى الصحيح مثل ما ضربني الا زيد اي ما ضربني احد
الا زيد ولا يجوز ان يقال ضربني الا زيد لعدم صحة المعنى الا ان يستقيم المعنى في الكلام الموجب
مع حذف المستثنى منه مثل قرءت الا يوم كذا اي قرءت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا
ومن ثم اي من اجل انه لا يجوز حذف المستثنى في الكلام الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي يرجع الى الاثبات فيكون المعنى زيد ثابت على جميع الصفات
الا على صفة العلم وهذا غير صحيح اذ لا يمكن ان يثبت جميع الصفات المتضادة لزيد الا العلم واذا تعذر البدل
على اللفظ اي على لفظ المستثنى منه لمانع فعلى الموضع اي يحمل على محله مثل ما جاءني
من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به وانما تعذر البدل
على اللفظ في المثال الاول لان من لا تزاد في الاثبات يعني انه لا يمكن ان يكون زيد
في المثال الاول منصوبا على الاستثناء فيكون بدلا فاما ان يحمل على اللفظ فيكون زيد مجرورا
لكون المبدل منه مجرورا بمن الزائدة للمبالغة والاستغراق فلا بد من تقدير من بعد الا فيلزم زيادة من في الاثبات
وهذا غير جائز كما سياتي او يحمل على محل احد وهو الرفع على الفاعلية فيكون مرفوعا وهذا المطلوب
واما في المثالين الاخيرين فلما قال وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان بعد الا اثبات
لانهما عاملتان للنفي وقد انتقض النفي بالا فتفصيله انه لو ابدل المستثنى على اللفظ في المثال الثاني
وقيل لا احد فيها الا عمرو بالنصب لان فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية يحصل لها بكلمة لا فلا بد من تقدير
كلمة لا لتعمل فيه النصب في معنى النفي وقد انتقض بالا ولا يمكن تقدير لا بعد الا على ان يكون عاملا فيه
ولا يمكن ايضا ان يحمل على محله القريب وهو النصب بكلمة لا اذ معنى النفي لما انتقض بالا فلا تعمل
عملها فيما بعد الا فلا يجوز ان يكون عمرو منصوبا بل يحمل على محله البعيد وهو الرفع بالابتداء
فيقال لا احد فيها الا عمرو بالرفع واما في المثال الثالث فلانه لا يمكن حمل البدل على لفظ المستثنى منه

فلابد من تقدير ما يعمل فيه ومعنى النفي لما انتقض بالا فلا يتصور تقدير كلمة ما بعد الا لبطلان شرط عملها فيجب حمله على محل المستثنى منه وهو الرفع على انه خبر المبتدأ بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا يعني انه لا يجوز ان يحمل البدل على اللفظ على تقدير كون ما ولا عاملتين في المستثنى كما ذكر بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا اذ يجوز ههنا الحمل على اللفظ مع كون ليس عاملا في المستثنى منه والفرق ان عمل ما ليس الا لمعنى النفي وهو قد انتقض بالا فيمتنع اعمالها فيما بعد الا بان يكون ما بعدها بدلا عن معمولها واما عمل ليس فليس من جهة النفي بل من جهة الفعلية فيجوز ان يقع ما بعد الا بدلا عما قبلها كما قال لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله وهو الفعلية فيجوز ابدال المستثنى عن اللفظ وان وقع بعد الا ونظيره ما كان زيد الا قائما اذ معنى النفي وان انتقض بالا لكن لم ينتقض بها معنى الفعل بل هو باق بحاله فيعمل فيما بعد الا لكن لا اثر لنقض معنى النفي في ليس اذ هي عاملة من جهة معنى الفعلية وهو باق بحاله ولا يجوز مثل هذا في خبر ما ولا ومن ثمه اي من اجل ان عمل ليس من جهة معنى الفعلية لا من جهة معنى النفي جاز ليس زيد الا قائما بنصب قائما على انه خبر ليس وهي عاملة من جهة الفعلية وامتنع ما زيد الا قائما اذ لا يجوز ان يعمل ما في خبرها الواقع بعد الا لانتقاض معنى النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى وسواء لكونه مضافا اليه وكذ المستثنى مجرور بعد حاشا في لغة الاكثر لكونها حرف جر وفي لغة البعض حاشا فعل وما بعدها منصوب على المفعولية كما سبق في خلا وعدا في لغة الاكثر واعراب لفظ غير فيه اي في الا كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق لان المستثنى صار مجرورا باضافة غير اليه فاجري اعرابه على غير كما تقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار بنصب غير وكما تقول ما جاءني احد غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدلية

وكما تقول جاءني غير زيد بالرفع على الفاعلية وكلمة غير وان كانت في الاصل صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد وحملها على الصفة بالوجه كثير في الكلام الا انها حملت على الا في الاستثناء وما بعدها مجرور باضافتها اليه ويجري اعراب ما بعد الا عليها كما ذكر كما حملت الا عليها اي على غير في الصفة مع ان الاصل فيها ان تكون في الاستثناء ومع جريان اعراب غير على ما بعد الا ولا يحمل الا على غير الا اذا كانت الا تابعة لجمع منكور اي منكر غير محصور في عدد معين مثل جاءني رجال الا زيد وانما حملت ههنا على الصفة لتعذر الاستثناء اذ لا بد في الاستثناء المتصل من ان يكون ما بعد الا داخلا فيما قبلها يقينا ليصح الاخراج وفي الاستثناء المنقطع لا بد من ان لا يدخل ما بعد الا فيما قبلها يقينا وفي هذا المثال يحتمل ان يكون زيد داخلا في رجال ويحتمل ان لا يكون داخلا فيها فتعذر الاستثناء بقسميه بخلاف ما تقول جاءني الرجال الا زيدا اذ الرجال لكونها جمعا معرفا باللام شامل لجميع الرجال فيدخل فيها زيد فلا يتعذر الاستثناء وانما قيد الجمع المنكور بغير المحصور اذ لو كان محصورا لم يتعذر الاستثناء كما تقول لزيد علي عشرة دراهم الا درهما او اثنين او غير ذلك لان الواحد والاثنين وكذا غيرهما من الآحاد الى التسعة داخل في العشرة قطعا ونحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا في الآية واقعة بعد جمع منكور غير محصور فحملت على الصفة ولما كان الا حرفا غير قابل للاعراب نقل الاعراب الذي هو حق غير الى ما بعد الا وضعف حمل الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء وفي قول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان الا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء لان الاصل ان يكون استثناء ويقال الا الفرقدين اذ المستثنى داخل في المستثنى منه لكون كل اخ عاما شاملا لكل ما فيه معنى الاخوة فيصح الاستثناء المتصل بلا تكلف واعراب سوى وسواء في الاستثناء النصب التقديري في القصر واللفظي في المد وعلى الظرف اي على انه ظرف مقدر بمعنى مكان

سوى زيد جالساً في التقدم مكان زيد وظاهر ان هذه الظرفية ليست محققة بل مقدرة على المذهب
الاصح وقال بعضهم حكم سوى واخواتها في الاعراب حكم غير في الاستثناء ومن جملة المنصوبات الملحقة
خبر كان واخواتها وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان او احد اخواتها وهذا المسند
في الاصل خبر مبتداء لكن لما دخل عليه كان صار المبتداء فاعلاً لها ويقال له اسم كان ولما لم يكن
كان مع اسمها كلاماً تاماً يقال لها الفعل الناقص وخبر المبتداء خبراً لكان ومنصوب لشبهه بالمفعول
ومن ثمه صار امره اي امر خبرها كامر خبر المبتداء في الاحكام التي سبقت في خبر المبتداء
من كونه مفرداً وجملة وعلى تقدير كونه جملة لا بد من عائد وقد يتقدم خبر كان على اسمها
اذا كان الخبر معرفة وهذا لا يجوز في خبر المبتداء اذ الاسم والخبر ههنا مختلفان في الاعراب
فلا يلزم الاشتباه بالتقديم بخلاف ما سبق وكذا اذا كانا نكرتين ومن يجوز تقديم الخبر على الاسم
لكونهما مختلفين اعراباً بخلاف اعرابي المبتداء والخبر لانهما متفقان فيه ثم ان جواز تقديم خبرها
على اسمها انما هو لكون كان لم يظهر منها ولا احدهما اعراب لفظي وقد يحذف عامله اي عامل
خبر كان وهو كان على سبيل الجواز في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيراً
فخير وان شراً فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفاً فسيف وان خنجراً فخنجر ويجوز
في مثلها اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وعكسه ورفعهما ونصبهما والاولى اقوى
الوجوه واشدها اذ تقدير الكلام ح ان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير فحذف كان مع اسمها في الشرط
والمبتداء في الجزاء فالحذف فيه قليل ومعناه في غاية الصحة وعكسه هو الوجه اي رفع الاول
ونصب الثاني في غاية الضعف اذ تقدير الكلام على هذا الوجه ان كان في عملهم خير كان جزاؤهم خيراً
فحذف كان مع خبرها وهو الجار والمجرور في الشرط ومع اسمها في الجزاء فالحذف فيه
كثير ومعناه ايضاً ضعيف اذ لا يلزم من تحقق الخيرية في العمل ان يكون جزاؤه خيراً

ما الوجه الثالث والرابع فمتوسطان اذ معنى الكلام على تقدير رفعهما ان كان في علمه خير فجزاءه
خير فحذف الشيء حذف كثير وفي المعنى اليه حذف معه حال الحذف في الجزاء كحال الوجه الاول وعلى تقدير
نصبهما ان كان عمله خيرا كان جزاءه خيرا فالمحذوف في الشرط مثل الوجه الاول لكن في الجزاء
حذف كثير فهذان الوجهان متوسطان بين الوجه الاول وعكسه ويجب الحذف اي حذف
عامل خبر كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا يعني ان اصل
هذا الكلام لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت اللام اذ حذف اللام مع ان قياس مطرد
وحذف الفعل اليه فصار فاعله الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما بعد ان في موضع الفعل عوضا عنه
وادغمت النون في الميم فصار اما انت منطلقا انطلقت اسم ان واخواتها في الاصل مبتدأ
لكن لما كانت هذه الحروف ناصبة له يقال له اسمها هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد
دخول هذه الحروف كما ان خبرها مسند بعد دخولها مثل ان زيدا قائم المنصوب بلا التي
لنفي الجنس اعلم ان لا التي لنفي الجنس عملها عمل ان حملا للنقيض على النقيض او حملا للنظير
على النظير لان ان لتاكيد الاثبات ولا لتاكيد النفي هو المسند اليه بعد دخولها فهو في الحقيقة
مبتدأ وعملها اعني النصب يظهر في بعض المواضع بثلث شروط احدها ان يليها يعني ان يقع
المسند اليه بعدها بلا فاصلة وثانيها ان يكون اسمها نكرة وثالثها ان لا يكون مفردا
او مشبها به مثل لا غلام رجل ظريف فيها مثال للمضاف ولا عشرين درهما
لك مثال للمشبه بالمضاف فان كان اسم لا مفردا نكرة فهو مبني على ما ينصب به
فلا رجل مبني على الفتح ولا رجلين مبني على الياء وانما بني اسمها حال كونه مفردا نكرة لتضمنه
معنى الحرف اذ معنى لا رجل لا من رجل وتضمن معنى الحرف يجعل الاسم مبنيا او مفصولا بينه
اي بين لا المسند اليه وبينها لا وجب الرفع والتكرير على كلا التقديرين اما على الاول

فلان کلمة لا لا تعمل في المعرفة لانحطاطها مرتبة عن مرتبة ان و انما وجب التكرير لان كلمة لا في الاصل لنفي الجنس وفيه تعدد بخلاف المعرفة اذ لا تعدد فيها فاقيم التكرير مقام التعدد الجنسي كما تقول لا زيد في الدار ولا عمرو واما على الثاني فلان قولك لا فيها رجل ولا امرأة جواب لقول من قال أفي الدار رجل او امرأة فوجب الرفع والتكرير ليكون الجواب مطابقا للسؤال ومثل قضية اي هذه قضية ولا اباحسن لها متأول بالنكرة اي لا مثل اباحسن لها ولا يصير المثل بالاضافة الى المعرفة معرفة فيجب نصبه بالفتحة واذا حذف المضاف اعني المثل واقيم المضاف اليه مقامه صار معربا باعرابه وهو النصب لكنه ههنا بالالف وفي المضاف بالفتحة وهذا قول عمر في حق علي رضي الله عنهما ولو لم يأول بهذا التاويل لكان ينبغي ان يقال ولا ابوحسن لها ولا اسعاد وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما تكررت كلمة لا على سبيل العطف ويكون عقيب كل منهما نكرة غير مفصولة يجوز خمسة اوجه فتحهما بان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويكون النكرة الواقعة بعدها مبنيا على الفتح وفتح الاول ونصب الثاني فيكون لا الاولى لنفي الجنس والثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا اذ حركته شبيهة بالحركة الاعرابية ويحتمل ان يكون معطوفا على المحل القريب لاسم لا الاولى وهو النصب بكلمة لا وفتح الاول ورفعه اي رفع الثاني على ان يكون لا زائدة والثاني معطوف على المحل البعيد لاسم لا الاولى ورفعهما بان يكون هذا الكلام جوابا لقول من قال أحول وقوة بغير الله فجيء بالرفع فيهما ليكون الجواب مطابقا للسؤال وفي مثل لا رجل وان لم يكن تقدير السؤال والجواب لكنهم لم يراعوا المطابقة فيهما اذ اهتمام المطابقة بين السؤال والجواب فيما فيه تعدد وتكثر ازيد من اهتمامها فيما لا تعدد ولا تكثر فيه ورفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس فيكون اسمها مرفوعا

لان استعمال المبنی لیس کذلک وفتح الثانی علی ان یکون لا ثانیۃ لنفی الجنس واسمها مبنیا علی الفتح
واعلم ان الحول والقوۃ بمعنی واحد والا باللہ استثناء مفرغ وخبر لکل منهما ولا حاجۃ بتقدیر الخبر
فی الاولی واذا دخلت الهمزۃ علی لا التی لنفی الجنس لم تغیر العمل ای لا تغیر عمل
لا بدخول الهمزۃ اعرابا وبناء فان کان معربا یبقی علی اعرابه وان کان مبنیا یبقی علی بنائه وتوهم بعضهم
ان دخول الهمزۃ تغیر عملها من البناء الی الاعراب کما قال الشاعر الا رجلا جزاه اللہ خیرا وهذا الاستشهاد
لیس بصحیح اذ تقدیر الکلام الا تروننی رجلا فلا ههنا لیس لنفی الجنس بل کلمۃ نفی دخلت علی الفعل
ورجلا مفعول لذلک الفعل المقدر ومعناها ای معنی الهمزۃ التی تدخل علی لا التی لنفی الجنس
اما الاستفهام نحو الا رجل فی الدار والعرض کما تقول الا تنزل بنا او التمنی کما تقول الا
ماء اشربه ونعت الاسم المبنی بلا الاول صفۃ للنعت ای نعته الاول لا الثانی ولا الثالث حال
کون ذلک النعت مفردا ای لا مضافا ولا شبه مضاف یلیه ای یتصل هذا لک الاسم المبنی بلا فصل مبنی
علی الفتح لان الصفۃ بحسب المعنی تتمۃ الموصوف والنفی متوجه الی المجموع فلا الداخلۃ علی الموصوف
داخلۃ علی الصفۃ ایضا فیکون مبنیا علی الفتح لکونه جزءا اخیرا من اسمها ومعرب رفعا من جهۃ الحمل
علی محله البعید ونصبا من جهۃ الحمل علی اللفظ او علی محله القریب نحو لا رجل ظریف بالفتح وظریف
بالرفع وظریفا بالنصب والا ای وان لم یکن النعت نعتا للمبنی او لم یکن اولا او لم یکن مفردا
او لم یکن متصلا بذلک المبنی فالاعراب رفعا ونصبا ولا یجوز البناء کما تقول لا غلام رجل ظریف
وظریفا ولا رجل عاقل ظریف وظریفا [illegible] ولا رجل فیها ظریف وظریفا والعطف علی اللفظ
ای علی لفظ اسم لا المبنی او علی محله القریب لکون حکم کل منهما واحدا وهو النصب فی المعطوف
وعلی المحل ای علی محله البعید وهو الرفع جائز مثل قول الشاعر لا اب وابن وابنا
مثل مروان وابنه ومثل لا اب له اصله لا اب له وهو مفرد نکرۃ مبنی علی الفتح بدخول لا الذی

خبره ای للاب حاصل له ولا غلامی له اصله لا غلامین له جائز تشبیها له ای الاسم لا فی
نحو هذین الترکیبین بالمضاف لمشارکته ای لمشارکة اسم لا له ای للمضاف فی اصل معناه وهو
نسبة الاب الی صاحب الضمیر فی الاول فکان الاب مضاف الیه ولذا زیدت الالف وحذفت
ولیس لا ابا له بمضاف حقیقة اذ اللام مانع من اضافته الیه وایضا لو کان مضافا الیه لکان معرفة
فکان الواجب الرفع والتکریر ونسبة غلامی الی الضمیر الذی بعد اللام فی الثانی فلهذه المشابهة
حذفت النون لا لکونه مضافا حقیقة ومن ثمه ای من اجل ان زیادة الالف فی لا ابا له
وحذف النون فی لا غلامی له انما هو تشبیها له بالمضاف لمشارکته له فی اصل المعنی وهو الاختصاص
لا یجوز ان یزاد الالف فی لا اب فیها ویقال لا اب فیها ای فی الدار اذ لا یصح اضافة الاب
الی الدار لعدم مشارکته له فی اصل معناها فلا یزاد الالف تشبیها له بالمضاف ولیس مثل لا ابا له
ولا غلامی له بمضاف حقیقة لفساد المعنی اذ علی تقدیر کونه مضافا حقیقة یجب الرفع والتکریر
وهذا لا یتصور الا علی تقدیر کونه معرفة مع ان المقصود من قوله لا ابا له نفی جنس الاب له وکذا المقصود
من قوله لا غلامی له نفی جنس الغلامین له خلافا لسیبویه فانه قال انه من قبیل المضاف
وانما زیدت اللام لتاکید الاضافة وبطلانه ظاهر مما ذکر وقد یحذف اسم لا فی مثل لا علیک
ای لا باس علیک ومن جملة المنصوبات خبر ما ولا المشبهتین بلیس وهو المسند
بعد دخولهما اعلم ان مشابهة ما بلیس ازید من مشابهة لا بها لان ما لنفی الحال کلیس واما اعمال
لا فنادر وهی ای لغة اعمال ما ولا عمل لیس لغة حجازیة وعلیها ورد القرآن کقوله تعالی ما هذا بشرا
وما هن امهاتهم وفی لغة بنی تمیم ما ولا لیسا بعاملین لانهما یدخلان علی الاسماء والافعال ولا عمل
لهما فی الافعال فکذا فی الاسماء فاذا زیدت ان مع ما ای بعد کلمة ما او انتقض معنی
النفی بالا او تقدم الخبر علی الاسم بطل العمل ای عمل ما فی الصور کلها اما فی الصورة الاولی

فلان ما عامل ضعيف لا عمل مع الفصل بينها وبين معمولها واما في الصورة الثانية فلانما عمل لتشابهها
بليس وقد بطلت بانتقاض معنى النفي فيبطل عملها واما في الصورة الثالثة فلانها لضعفها في العمل لا تعمل
الا اذا كان بين معموليها ترتيب اذ التغير الترتيب لم تقو على العمل كما تقول ما قائم زيد واذا عطفت عليها
اي على خبرها بموجب اي بما يبطل معنى النفي للاثبات فالرفع في المعطوف واجب لكان المعطوف عليه
منصوبا اذ لا يبقى معنى النفي بسبب ذلك الموجب فيكون العطف على محل الخبر وهو الرفع على انه خبر مبتدأ
كما تقول ما زيد قائما بل قاعد ولا يجوز ان يقال بل قاعدا اذ معنى النفي ليس بباق ويجوز ليس
زيد قائما بل قاعدا بالنصب اذ عمل ليس ليس بسبب معنى النفي بل للفعلية كما علم من قبل المجرورات
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف اي هذه المجرورات او المجرورات هذه وهو راجع الى المجرور
المذكور في ضمن المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو الجر كما علم في صدر الكتاب والمضاف اليه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا كما تقول مررت بزيد فالمرور منسوب الى زيد
بواسطة حرف جر ملفوظ وهي الباء او تقديرا كما تقول غلام زيد فالغلام منسوب الى زيد
بواسطة حرف جر مقدر وهي اللام مرادا اي ظاهرا اثره وهو الجر وهذا احتراز عن المفعول فيه
والمفعول له اذ حرف الجر مقدر فيهما لكنه ليس مرادا اذ اثره ليس بظاهر والاكثر ما يستعمل لفظ المضاف
والمضاف اليه الاضافة فيما يكون حرف الجر مقدرا مرادا الا فيما يكون ملفوظا ولما ثبت ان الاضافة
على قسمين احدهما ما يكون بحرف جر ملفوظ وثانيهما ما يكون بتقدير حرف جر ولا بحث عن القسم الاول
من جهة الاضافة خص القسم الثاني بالذكر وقال فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه اي شرط الاضافة
في الاضافة ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه او ما يقوم مقامه لاجلها اي لاجل الاضافة
وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر على قسمين احدهما معنوية وثانيهما لفظية فالمعنوية
علامتها ان يكون المضاف فيها اسما غير صفة مضافة الى معمولها فيجوز

فيجوز ان يكون المضاف في الاضافة المعنوية ايضا غير صفة كما في غلام زيد وخاتم حديد فان يكون صفة
غير مضافة الى معمولها كما في مصارع مصر وهي اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لانها اما ان يكون
بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه اي فيما لا يكون المضاف اليه من جنس المضاف
بمعنى ان لا يكون المضاف اليه صادقا على المضاف ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف او بمعنى
من البيانية في جنس المضاف يعني ان الاضافة بمعنى من انما يكون اذا كان المضاف اليه من
جنس المضاف اي صادقا عليه واصلا له او بمعنى في في ظرفه اي الاضافة بمعنى في انما يكون
اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف وهو اي هذا القسم الثالث قليل وقال بعض النحاة
الاضافة بمعنى في لا وجود لها ومثل ضرب اليوم مأول بان اليوم يشبه بالمضروب مبالغة فاليوم
مفعول فيه يشبه بالمفعول به والاضافة بمعنى اللام اي ضرب لليوم وكان اليوم مضروب مثل
غلام زيد مثال للقسم الاول من الاضافة لان زيدا ليس من جنس الغلام ولا صادقا عليه
ولا ظرفا له فاضافة الغلام الى زيد بتقدير اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للقسم الثاني
اذ المضاف اليه ههنا من جنس المضاف اي صادق عليه لان الفضة صادقة على الخاتم واصل له
والاضافة بمعنى من اي خاتم من حديد وضرب اليوم مثال للقسم الثالث لان اليوم ظرف
للضرب والاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم واعلم انهم اختلفوا في ان المضاف اليه مجرور بحرف الجر
المقدر او بالمضاف والجمهور على ان العامل في المضاف اليه المضاف نيابة عن حرف الجر المقدر
وتفيد الاضافة المعنوية تعريفا للمضاف مع المعرفة كما تقول غلام زيد لان المقصود
الاشارة الى غلام معين وتفيد تخصيصا للمضاف مع النكرة كما تقول غلام رجل
لان الغلام ههنا وان لم يكن معينا لكن الاضافة الى رجل تخرج غلام امرأة وشرطها اي شرط
الاضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف اذ لو كان المضاف معرفا بالالف واللام

او بالعلمية فلا يجوز اضافته الى المعرفة لان فائدة الاضافة مفيدة لتعريف المضاف والتقدير ان المضاف معرفة
باللام او بالعلمية مثلاً فيكون الاضافة لغواً اذ التعريف حاصل قبلها فلا يجوز ان يقال الغلام
زيد ولا زيد كم الا اذا انكر بان يصير مدلوله واحداً غير معين من افراد المسمى بزيد فح يكون اضافة
الى الضمير مفيد للتعريف وكذا لا يجوز اضافته الى النكرة لان الاضافة الى النكرة انما تفيد تخصيص المضاف
والمضاف ههنا معرف وظاهر ان التعريف اقوى من التخصيص فيكون طلباً للادنى مع حصول الاعلى
وما اجازه الكوفيون في الاعداد المضافة الى مميزها المعرفة باللام من تعريفها باللام فقالوا
الثلثة الاثواب شبيهة من الحق كالاربعة الرجال والخمسة الدراهم ضعيف لانه خلاف
القياس مع مخالف لاستعمال الفصحاء اذ استعمالهم ثلثة الاثواب واربعة الرجال بغير الالف في المضاف
اعني العدد واللفظية اي الاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة سواء كانت
اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مضافة الى معمولها وهو الفاعل او المفعول
مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاضافة اللفظية الا تخفيفاً في اللفظ لا تعريفاً ولا تخصيصاً
ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه لان حسن الوجه نكرة وقعت صفة للنكرة فيحصل المطابقة
بين الصفة والموصوف وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لان النكرة لا تقع صفة للمعرفة
وجاز تركيب الضارب الزيد والضاربا زيد لان التخفيف بحذف نون التثنية والجمع حاصل
وامتنع الضارب زيد لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ تنوين الضارب انما سقط لاجل
الالف واللام لا للاضافة خلافاً للفراء النحوي لانه يجوز الضارب زيد قياساً على ان لام التعريف
انما دخلت بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين للاضافة اولاً ثم صار معرفاً باللام قوله
راجح لتقدم اللام حساً على الاضافة فلا معنى لتاخره اعتباراً وضعف الواهب المائة الهجان
وعبدها اعلم ان القياس ان لا يجوز هذا التركيب فان عبدها معطوف على المائة المضاف..

اليها الواهب فيكون المضاف مقدرا كانه قيل الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في عدم
افادة التخفيف لكن قد يتحمل في التابع ما لا يتحمل في المتبوع ولذا جاز عطف عبدها على معمول الواهب
على ضعف ولما كان لقائل ان يقول الواهب المائة الهجان والضارب الرجل مثل الضارب زيد
في عدم افادة التخفيف لزوال التنوين باللام فينبغي ان لا يجوز تركيب الضارب الرجل كما لا يجوز الضارب زيد
مع انه يجوز عندهم اجاب بقوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة لان الضارب الرجل مشابه للحسن الوجه في كون الصفة ومعمولها معرفين باللام
فحمل عليه بخلاف الضارب زيد فانه غير مشابه له والضاربك وشبهه وهو الضارباك والضاربا
فيمن قال انه مضاف اعلم ان في الضاربك وشبهه قولين الاول ان الضمير مفعول لاسم الفاعل
والمعنى الذي ضربك التي ضربتك وح لا اشكال في الصيغ الثلثة التي ذكرت لسقوط التنوين بالالف
واللام ولا اضافة ههنا حتى يطلب التخفيف نعم يبقى الكلام في نحو الضارباك والضاربوك والضاربتا
اذ لا وجه لسقوط النون لعدم تحقق الاضافة والجواب ان النون بمنزلة التنوين وهو يؤذن
بالانفصال لبعده عما قبله فلا يجتمع مع الضمير المتصل لانه يؤذن بالاتصال والاتصال والانفصال
متنافيان فحذف النون لاتصال الضمير لا لاجل الاضافة والقول الآخر ان تلك الضمائر مجرورة
بالاضافة وح القياس عدم جواز نحو الضاربك والضاربتك والضارباتك لانتفاء التخفيف والجواب
ان الضاربك وشبهه مضاف حملا على ضاربك وهو مضاف بالاتفاق مع انتفاء التخفيف
فحذف التنوين والنون في مثل ضاربك وضارباك لاجل اتصال الضمير وبيانه ان الضمير لما اتصل
باسم الفاعل على وجه الاضافة حذفت النون والتنوين لاجل اتصال الضمير لما عرفت من المنافاة
بين الاتصال والانفصال فيكون التخفيف في هذه الصورة مقارنا للاضافة لا بالاضافة ففي صورة
اضافة اسم الفاعل والمفعول الى الضمير المتصل وان حصل التخفيف باتصال الضمير لكنه ليس مطلوبا

ولما جاز مضارب زید لان اعتبار التخفیف حمل علیه الضارب زید لان کل واحد منهما اسم فاعل مضاف الی معموله
متصل بها ولا یضاف موصوف الی صفته لاتحادهما ذاتاً فیلزم من اضافته الیها اضافة الشیء
الی نفسه ولان الصفة تابعة للموصوف فی الاعراب فعلی تقدیر کون الموصوف مضافاً الی الصفة یکون
مجروراً دائماً فلا یتصور تبعیتها للموصوف فی الاعراب ولا صفة الی موصوفها لما مر من اتحادهما
ذاتاً ولان الصفة تابعة للموصوف فی الاعراب متأخرة عنه فلا یجوز ان تکون مضافة الی موصوفها
لان المضاف لابد ان یکون متقدماً علی المضاف الیه فلا یبقی التبعیة ومثل مسجد الجامع وجانب الغربی
وصلاة الاولی وبقلة الحمقاء وغیرها مما یوهم فیه بحسب الظاهر اضافة الموصوف الی الصفة
متأول فان مسجد الجامع تاویل مسجد الوقت الجامع فان الجامع کما انه صفة للمسجد وصفة
للوقت ایضاً ففی هذا الترکیب المسجد مضاف الی الوقت وهو موصوف بالجامع فلیس من قبیل اضافة الموصوف
الی الصفة وعلی هذا القیاس جانب الغربی تاویل جانب المکان الغربی وصلاة الاولی تاویل صلوة
الساعة الاولی وبقلة الحمقاء تاویل البقلة الحبة الحمقاء ومثل جرد قطیفة واخلاق ثیاب
وغیرها مما یوهم فیه بحسب الظاهر اضافة الصفة الی الموصوف لان الجرد صفة للقطیفة ای قطیفة
جرد والاخلاق صفة ثیاب ای ثیاب اخلاق متأول والتاویل انهم استعملوا الصفة کالجرد
والاخلاق مثلاً مع التعریة عن الموصوف فتشارک فی معناها الابهام فحصل الالتباس بان الجرد
من ای جنس هو والاخلاق من ای جنس هی فقصدوا ازالة الابهام عنها باضافتها الی
لان یکون موصوفاً بها او لم یقصد واسا لة الاضافة انما اضافة الی موصوفها
بل هاهنا فاهم صفت الی الموصوف لتخصیص فلیس من قبیل اضافة الصفة الی الموصوف
ولا یضاف اسم مماثل للمضاف الیه فی العموم والخصوص الی الآخر کلیث فی اسد
فی الاعیان وحبس منع فی المعانی والاحداث لعدم الفائدة فی هذه الاضافة

لان ما هو المقصود مفهوم من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغوا بخلاف
اضافة العام الى الخاص نحو كل الدراهم وعين الشئ ونفسه فانه اي المضاف لكونه
عاما يختص به اي بالمضاف اليه بهذه الاضافة فهذه الاضافة لا تخلو عن الفائدة وقولهم سعيد
كرز ونحوه مثل زيد بطة وعمرو قفة ونحوهما مما يتوهم فيه انهما اسمان متساويان في العموم والخصوص واقعان
على شئ واحد مع صحة الاضافة متاول بان المراد من المضاف ذات المسمى ومن المضاف اليه نفس اللفظ فمعنى سعيد
كرز مدلول هذا اللفظ واذا كان المراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم فيكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم
لا من قبيل اضافة المسمى الى المسمى واذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به وهو ما في آخره
واو او ياء قبلهما ساكن الى ياء المتكلم كسر آخره على كلا التقديرين لمناسبة الياء فيقال غلامي
ودعاي وقولي وظبيي ودلوي والياء اي ياء المتكلم في هاتين الصورتين يجوز ان تكون مفتوحة
كما تقول غلامي او ان تكون ساكنة فيقال غلامي وقال بعضهم الفتحة اصل والسكون عارض قياسا
على ضمير المخاطب في مثل غلامك وعند بعضهم السكون اصل لان الياء حرف ثقيل والفتحة انما هو بواسطة
المناسبة لضمير المخاطب فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم حرف علة غير ملحق
بالحرف الصحيح كان يكون الفا تثبت اي الالف سواء كانت الف التثنية كما في غلاماي ومسلماي
او غير الف التثنية كما في عصاي ورحاي وياء المتكلم في هذه الحالة تكون مفتوحة لئلا يلزم التقاء الساكنين
على غير حده وفي حالة الوقف يجوز اسكان الياء ايضا وقبيلة هذيل تقلبها اي الالف حال كونها
لغير التثنية ياء فيقولون في عصاي ورحاي عصيّ ورحيّ وان كان آخره ياء ادغمت
في ياء المتكلم نحو قاضيّ ومررت بمسلميّ وياء المتكلم مفتوحة لما ذكر وان كان واوا مثل مسلمون
واضيف الى ياء المتكلم قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فقيل مسلميّ
وفتحت الياء اي ياء المتكلم للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ومن ثمه صار

اعرابه في حالة الرفع تقديريًا وأما الأسماء الستة فأخي وأبي فقد علم مما سبق ان الأسماء الستة
اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم فاعرابها بالحروف واذا اضيفت الى ياء المتكلم فيقال في اخ واب اخي وابي
لان لام الفعل من كل منهما محذوف او مجعول نسيًا منسيًا فآخرها حرف صحيح مكسور لمناسبة الياء۔
واجاز المبرد اخيّ وابيّ مشددًا برد لام الفعل فيهما وقلبها ياء ثم ادغام الياء في ياء المتكلم
وتقول حمي وهني واذا اضيف الفم الى ياء المتكلم يرد عين فعلها وهي الواو وتقلب ياء وتدغم الياء
في ياء المتكلم لكثرة الدور فيقال فيّ واما لام فعلها اعني الهاء فمحذوفة ومجعولة نسيًا منسيًا
في لغة الاكثر ويقال في بعض اللغات فمي لانه اذا قطع عن الاضافة يبدل الواو ميمًا لتناسبهما
لما في كونهما شفويين من المناسبة ولو لم يبدل واجري الاعراب على الواو لانقلبت الفًا وهي تسقط
حال التنوين فيلزم بقاء الكلمة المعربة على حرف واحد وهذا غير جائز واذا قيل في حالة القطع
عن الاضافة فم فلا بد وان يقال في حالة الاضافة فمي على قياس اخواتها واذا قطعت هذه
الاسماء الخمسة عن الاضافة اجري عليها الحركات بالاعراب وقيل اخ واب وحم وهن و
فم وفتح الفاء افصح منهما اي من ضمها وكسرها وجاء في حم لغات احدها ان يكون مثل يد
في الاعراب سواء كان مضافًا الى غير ياء المتكلم كما تقول حماك ومضافًا الى ياء المتكلم او منقطعًا
عن الاضافة وثانيها ان يكون مهموز الآخر مثل خبء فيكون في الاعراب مثله فتقول حمء
وثالثها ان يكون آخره واوًا وما قبلها ساكنًا نحو دلو فتقول حمو ورابعها ان يكون الواو
التي هي لام فعلها منقلبة الى الالف نحو عصا فتقول في الاحوال الثلث اعني الرفع والنصب
والجر حماك كعصاك مطلقًا يعني تجيء هذه الوجوه فيه في حالتي الافراد والاضافة وجاء
في هن لغة اخرى سوى ما ذكرت وهي ان يكون مثل يد مطلقًا اي في حال الاضافة
الى غير ياء المتكلم والاضافة الى ياء المتكلم والقطع عن الاضافة كما قيل في حم ولا يضاف الى مضمر

وشنارت اضافة جمعه اليه ولا يقطع عن الاضافة التوابع جمع تابع وهو بمنزلة الاسم والفاعل الآخر
يجمع على فواعل كالكاهل على كواهل والتابع في اصطلاح النحاة كل ثان يكون باعراب سابقه
من جهة واحدة انما قال كل ثان لان الاول لا يكون تابعا وبقوله باعراب سابقه خرج كل ثان
ليس باعراب سابقه نحو خبر كان وخبر ان وانما قيد بقوله من جهة واحدة ليخرج خبر المبتدا والمفعول
الثاني من باب علمت اذا اعربا بالنصب من جهة اعراب سابقهما لان قائما مثلا في علمت زيدا قائما منصوب
من جهة انه مظنون وزيد منصوب من جهة انه مظنون فيه وخبر المبتدا مرفوع من جهة ان التجريد
عن العوامل للاسناد يقتضي مسندا والمبتدا مرفوع من جهة ان الاسناد يقتضي مسندا اليه واما في مثل
جاءني زيد العالم فكل واحد منهما مرفوع من جهة ان الفعل يقتضي الفاعل فزيد مرفوع من جهة الفاعلية
والعالم متحد معه فهو ايضا مرفوع من الجهة التي صار بها زيد مرفوعا وهي الفاعلية فالرفع في كل منهما
ناش من جهة واحدة وعلى هذا القياس حال سائر التوابع النعت تابع يدل على معنى في
متبوعه مطلقا يعني ان حصول ذلك المعنى في المتبوع ليس مقيدا بزمان صدور الفعل عنه او زمان
وقوع الفعل عليه بخلاف الحال فانه مقيد به كما سبق فقيد الاطلاق تنبيه على الفرق بين النعت
والحال في مثل جاءني زيد الراكب وجاءني زيد راكبا لان الاول يدل على حصول معنى الركوب
لزيد من غير تقييده بزمان المجي والثاني يدل على حصول هذا المعنى له مقيدا بزمان المجي فظهر الفرق
بين النعت والحال وان لم يكن الحال من التوابع وفائدته اي فائدة النعت تخصيص
في النكرات كما تقول جاءني رجل عالم لان الرجل قد تخصص بهذا النعت بحيث لم يبق احتمال كونه
جاهلا او فائدته توضيح في المعارف كما تقول جاءني زيد التاجر لانه قد زال الابهام
ووضح المراد من ايراد هذا النعت وقد يكون النعت لمجرد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم
او الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم اللعين الخبيث او التاكيد يعني قد يكون لمجرد

معنى التاكيد المفهوم من المتبوع مثل نفخة واحدة فان معنى الوحدة علم ضمنا من التاء في نفخة واكدتا
بالواحدة ولا فصل بين ان يكون النعت مشتقا او غيره اذ مداره على ان يكون دالا على معنى
في ذات المتبوع سواء كان مشتقا نحو ضارب مضروب ونظائرها او لم يكن مشتقا لكن القسم الاول اكثر
في الاستعمال ومن ثمه توهم بعضهم ان شرط النعت ان يكون مشتقا وهذا من بعض الظن او النعت قد يكون
غير مشتق ايضا اذا كان وضعه لغرض المعنى اي الغرض الدلالة على معنى ثابت في ذات ما
اما عموما بان يكون دلالته على حصول المعنى في ذات المتبوع عامة اي في جميع الاستعمالات
مثل تميمي وذو مال لان التميمي يدل دائما على ان الذات منسوبة الى قبيلة تميم وذو مال يدل دائما
على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى في ذات ما و
يجوز ان يقع نعتا ولا يدل في بعضها على ذلك فلا يصح ان يقع نعتا مثل مررت برجل اي رجل
فان اي رجل يدل على معنى كمال الرجولية فيقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يكون
نعتا ومررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات معينة فتعيين المبهم
الذات المعينة بمنزلة معنى ثابت في الذات المبهمة فبهذه الجهة يصح وقوع الرجل صفة لهذا دون ذا
التي لا يدل الرجل على هذا المعنى لا يجوز ان يقع صفة وقال بعضهم الرجل بدل عن هذا وليس بنعت
وعلى هذا القياس مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع تدل على معنى
ثابت في ذات زيد فيصح ان يقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل عليه لا يصح ان يقع صفة
ويوصف النكرة بالجملة الخبرية لان الجملة الخبرية في حكم النكرة فيصلح لان تقع صفة للنكرة
لا للمعرفة فيجوز جاءني رجل ابوه عالم ولا يجوز جاءني زيد ابوه عالم وانما قيد الجملة بالخبرية لان الجملة
الانشائية لا يصح ان يقع صفة الا بتاويل بعيد كما تقول جاءني زيد اضربه اي مقول في حقه
اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم في الجملة التي وقعت صفة الضمير الراجع الى الموصوف

الیہا النسبۃ الی الموصوف والاشارۃ تأکل الجملۃ اجنبیۃ بالنسبۃ الی الموصوف فلا یصح ان تقع صفۃ
لہ کما تقول جاءنی رجل ہو عالم ویوصف بحال الموصوف کما تقول جاءنی زید العالم او رجل
عالم فان العلم حال من احوال الموصوف وقد یوصف بحال متعلقہ ای بحال متعلق الموصوف
نحو مررت برجل حسن غلامہ فالحسن لیس حال الموصوف بل متعلق الموصوف وہو الغلام
فالقسم الاول من الوصف تتبعہ ای الموصوف فی عشرۃ امور ویوجد منہا فی کل ترکیب اربعۃ
الاعراب رفعا ونصبا وجرا والواحد من التعریف والتنکیر والواحد من الافراد والتثنیۃ
والجمع والواحد من التذکیر والتانیث والقسم الثانی من الوصف لا بد ان یکون موافقا
للموصوف فی الخمسۃ الاول من ہذہ العشرۃ وہی الرفع والنصب والجر والتعریف والتنکیر ویوجد
فی کل ترکیب من ہذہ الخمسۃ اثنان الاعراب والواحد من التعریف والتنکیر وفی البواقی ای فی الخمسۃ
المتاخرۃ وہی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث کالفعل مع الفاعل الظاہر الذی
بعدہ فکما یکون الفعل مفردا مع کون الفاعل مفردا او تثنیۃ وجمعا کذلک ہذا الوصف ایضا یکون مفردا
مع کون فاعلہ مفردا او تثنیۃ وجمعا وکما یذکر الفعل ویؤنث بالنظر الی الفاعل کذلک ہذا الوصف ایضا
یذکر ویؤنث بالنظر الی فاعلہ لا بالنظر الی موصوفہ فتقول جاءنی رجل حسن غلامہ وحسن غلمانہ بافراد الوصف
کما تقول جاءنی رجل حسن غلامان وحسن غلمانہ بافراد الفعل فتقول جاءنی رجل حسن غلامہ وحسنت
جاریتہ وجاءتنی امراۃ حسن غلامہا وحسنت جاریتہا کما تقول جاءنی رجل حسن غلامہ وحسنت جاریتہ
جاءتنی امراۃ حسن غلامہا وحسنت جاریتہا ومن ثمہ ای من اجل ان الوصف بحال المتعلق
تابع للموصوف فی الخمسۃ الاول وفی البواقی کالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانہ
بافراد قاعد کما تقول فی الفعل قام رجل قعد غلمانہ او یقعد بافراد الفعل وضعف
ان تقول قام رجل قاعدون غلمانہ کما ضعف قام رجل یقعدون غلمانہ لان الظاہر

لان الواو فی یقعدون فاعل فلا یکون غلمانه فاعلا له الا ان یأول بان الواو فی یقعدون
لمجیئه الفاعل کلا به. ونحو مررت برجل قائمة جاریته الفاعل شبه اعدد انا الظاهر اذ استعمال الواو وجدانه
لم یثبت فی الفعل الا ان یأول بان غلمانه بدل عن الفاعل مع انه اثم فالظاهر النعت فی هذا القسم
شبیه بالفعل فی ضعف قاعدون غلمانه وان لم یکن الواو فی قاعدون ضمیرا بل حرف اعراب
ویجوز من غیر حسن ولا ضعف قعود غلمانه لان القعود جمع تکسیر ولیس بمشبه بالفعل والمضمر
لا یوصف لان ضمیر المتکلم والمخاطب اعرف المعارف علی الاصح فلا یحتاج الی التوضیح وضمیر الغائب
محمول علیهما ولا یکون المضمر موصوفا والمضمر کما لا یوصف لا یوصف به الیه اذ لیس فی المضمر
معنی الوصفیة الدالة علی قیام معنی بذات لانه یدل علی نفس الذات لا علی معنی قائم بها
فلا یقع وصفا لشیء والموصوف اخص ای اعرف من الصفة او مساو لها فی التعریف لان الصفة
تابعة للموصوف ومقصودة لاجله فلا یجوز ان تکون اعرف واقوی من متبوعه فاعلم ان المضمر لا یقع
موصوفا ولا صفة لانه اعرف المعارف علی الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة والموصول فانهما فی مرتبة
واحدة ثم المعرف باللام والمضاف الی کل واحد من هذه المعارف فی مرتبته فالمضاف الی المضمر
فی مرتبة المضمر والمضاف الی العلم فی مرتبة العلم وعلی هذا القیاس فیجوز ان یوصف العلم بالمضاف
الی العلم کما تقول مررت بزید صاحب عمرو لا بالمضاف الی المضمر فلا یجوز ان یقال مررت بزید صاحبه
وکذا یجوز ان یکون العلم موصوفا باسم الاشارة نحو مررت بزید هذا ای المشار الیه وبالموصول نحو مررت بزید الذی
یحفظ القرآن لا بالمعرف باللام نحو مررت بزید الابیض وعلی هذا فقس ومن ثمة ای من اجل
ان الموصوف اخص او مساو لم یوصف ذو اللام الا بمثله ای المعرف باللام لانه ادنی مرتبة من سائر المعارف
نحو مررت بالرجل الفاضل لا بمعرفة اخری او بالمضاف الی مثله لانه فی مرتبته کما تقول مررت بالرجل
صاحب القبو ولما کان من ها هنا مظنة ان یقال ان اسم الاشارة اعرف من المعرف باللام ومن المضاف الی المعرف باللام

ان يجز وصف اسم الاشارة بكل منهما انه لا يجوز وصفه الا بالمعرف باللام اجاب عنه بقوله وانما التزم وصف باب هذا
بذي اللام مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بكل منهما للابهام يعني ان في باب هذا ابهاما والمبهم يطلب الصفة التي
تعين ذات الموصوف والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها باعتبار معناها
انما هو باللام فقد لزم ان يكون وصف باب هذا باسم الجنس المعرف باللام ليحصل المقصود ومن ثمه
اي من اجل ان المقصود من وصف باب هذا ازالة الابهام وبيان الحقيقة ضعف مررت بهذا
الابيض لان الابيض وان كان معرفا باللام لكنه لا يدل على حقيقة المشار اليه وعينه وحسن مررت
بهذا العالم اذ يظهر بالعالم الواقع صفة ان المشار اليه انسان العطف اي المعطوف بالحرف تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه اي يقصد نسبة شيء اليه كما يقصد نسبته الى متبوعه او يقصد نسبة
كل واحد من التابع والمتبوع الى شيء فالتابع شامل لكل تابع وخرج بقوله مقصود بالنسبة النعت
والتاكيد وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة بل المقصود بالنسبة متبوعها وخرج بقوله
مع متبوعه البدل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل متبوعه اعني المبدل منه توطئة ومقدمة له
وليس مقصودا بالنسبة كما تقول جاءني زيد اخوك ويتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي في مباحث الحرف مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع قصد نسبة القيام اليه
كما قصد نسبته الى زيد فعلم ان التابع مقصود بتلك النسبة كمتبوعه اليه المقصود بها واحد الحروف
العشرة اعني الواو متوسط بينهما واذا عطف شيء على الضمير المرفوع المتصل اكد المرفوع
المتصل اولا بمنفصل اي بضمير منفصل ثم عطف عليه فذلك الاسم ليحصل لذلك المتصل بواسطة
التاكيد بالمنفصل نوع استقلال فيصلح لان يكون معطوفا عليه اذ لا يلزم عطف الاسم المستقل
على غير المستقل الذي هو بمنزلة جزء الكلمة وهذا غير جائز مثل ضربت انا وزيد فزيد معطوف
على الضمير المتصل الذي قوي بالضمير المنفصل وليس معطوفا على الضمير المنفصل والا يلزم ان يكون

نية تأكيد الضمير المتصل وهذا ظاهر البطلان ثم لا يجوز ترك التأكيد بالمنفصل الا ان يقع فصل
بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما هو معطوف عليه فيجوز حينئذ تركه اى ترك التأكيد بالمنفصل
مثل ضربت اليوم وزيد فانه قد حصل للضمير المتصل بواسطة الفصل نوع استقلال فيجوز ترك
التأكيد لئلا يطول الكلام واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض فى المعطوف
ولا يجوز العطف بلا اعادة الجار فيجوز نحو مررت بك وبزيد وبه وبزيد ولا يجوز بك وزيد
وبه وزيد اذ لو عطف عليه بلا اعادة الجار يلزم عطف الاسم المستقل على جزء الكلمة وهذا غير جائز
وكذا الحال اذا كان الجار اسما مضافا الى الضمير فتقول جاءني غلامك وغلام زيد ولا يجوز ان تقول
جاءني غلامك وزيد والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع على المعطوف عليه
نظرا الى ما قبله فان كانت الجملة معطوفة على الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ لا بد فى المعطوف من عائد
يرجع الى المبتدأ كما يجب فى المعطوف عليه فلا يجوز ان تقول زيد قائم ابوه وذهب عمرو على تقدير
ان يكون ذهب عمرو عطفا على قام ابوه وان كان معطوفا على مجموع زيد قام ابوه فيجوز بلا تكلف
ومن ثمه اى من اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه لم يجز فى تركيب ما زيد بقائم
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع فى ذاهب اذ على تقدير كونه مجرورا او منصوبا يكون ذاهب عمرو
خبرا عنه بعينه وتقدير الكلام ما زيد بذاهب او ذاهبا عمرو ولا اختفاء فى عدم الارتباط بين المبتدأ
والخبر لخلوه عن الضمير العائد الى المبتدأ لكون فاعله هو عمرو مذكورا فلا يصح ان يكون خبرا عنه
فتعين رفع ذاهب على ان عمرو مبتدأ وذاهب خبره وهذه الجملة معطوفة على الجملة المتقدمة
وانما جاز تركيب الذى يطير فيغضب زيد الذباب مع ان الظاهر عدم جوازه
اذ قولنا فيغضب زيد معطوف على يطير الذى هو صلة الذى ولا ضمير فى فيغضب زيد لانها
اى الفاء فى فيغضب فاء السببية لا العاطفة وقال المصنف فاء السببية لا العاطفة وتقدير الكلام

فينتصب من ضمير انه زيد فالضمير مقدر في المعطوف واذا عطف اسمان بحرف واحد على معمولي
عاملين مختلفين لم يجز هذا العطف لان حرف العطف لم تقو ان تقوم مقام عاملين مختلفين
فلا يجوز ان تقول ان زيدا في الدار وعمروا الحجرة على ان يكون عمروا معطوفا على زيد والحجرة معطوفا على
الدار ويكون حرف العطف قائما مقام عامل النصب والجر كليهما واما عطف اسمين على معمولي عامل واحد او عاملين
واحد فجائز اتفاقا كما تقول كان زيد قائما وعمرو قاعدا او ان زيدا بصير وعمروا اعمى لان حرف العطف
قائم مقام عامل واحد في عملين ولا خلاف في جوازه وخرج بقوله عاملين مختلفين مثل كان كان زيد قائما
وعمرو قاعدا لان العامل الثاني موافق للاول في العمل بل العامل هو الاول والثاني تاكيد له
فهذا بالحقيقة راجع الى العطف على معمولي عامل واحد وان كان بحسب الظاهر عطفا على معمولي عاملين
متفقين خلافا للفراء اذ عنده يجوز ان يقوم حرف واحد مقام عاملين ويعمل عملهما قياسا
على العطف على معمولي عامل واحد والحق انه لا يجوز هذا العطف الا اذا قدم المجرور على المرفوع
والمنصوب وروعي هذا المعنى في المعطوف ايضا كما في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان
حرف العطف قائم مقام في ومقام الابتداء ايضا وكذا يجوز ان في الدار زيدا والحجرة عمروا فان
حرف العطف قائم مقام حرف الجر ومقام ان ايضا وهذا هو مختار المصنف والدليل على جوازه ان
مثل هذا التركيب واقع في كلامهم كثيرا فناسب ان يجوز هذا التركيب بلا تاويل ويستثنى هذه الصورة
عن القاعدة المذكورة خلافا لسيبويه فانه منعه مطلقا التاكيد تابع يقرر ويثبت
امر المتبوع في النسبة اعلم انك اذا نسبت المجيء مثلا الى زيد وقلت جاءني زيد فيحتمل
عند العقل ان لا يكون الجائي زيدا بل ابنه او غلامه وانما نسبت المجيء اليه بطريق التجوز
او السهو او النسيان فاذا اوردت زيدا مكررا وقلت جاءني زيد زيد لم يبق شك واحتمال
في مجيئه فتقرر بهذا التكرار امر المتبوع في نسبة الحكم اليه واذا قلت جاءني زيد نفسه او عينه

لم یبق احتمال التجوز فی ہذہ النسبۃ لکن احتمال السہو والنسیان باق فیقرر امر التتبع والشمول
کما تقول جاءنی القوم کلہم اجمعون اذ لفظ القوم وان کان شاملا للجمیع لکن یحتمل ان یکون المراد اکثر القوم فتقرر
امر التتبع والشمول بلفظ کلہم اجمعون اذ علم بہ ان المراد جمیع القوم بحیث لا یشذ عنہ فرد وہو
ای التاکید قسمان لفظی ومعنوی فاللفظی تکریر اللفظ الاول مثل جاءنی زید زید
ویجری فی الالفاظ کلہا ای فی الاسم والفعل والحرف اما فی الاسم فکما عرفت الآن واما
فی الفعل فنحو ضرب ضرب زید وفی الحرف نحو ان ان زیدا قائم وفی الجملۃ نحو جاءنی زید جاءنی زید والکلام
ہہنا فی التاکید المتحقق فی الاسم والتاکید المعنوی کائن بالفاظ محصورۃ وہی نفسہ
وعینہ وکلاہما وکلہ واجمع واکتع وابتع وابصع فالاولان یعنی النفس والعین یعمان
ویشملان جمیع الاقسام ای یقعان علی المفرد المذکر والمونث وتثنیۃ المذکر والمونث
وجمع المذکر والمونث وتناولہما باختلاف صیغتہما افرادا وجمعا وباختلاف ضمیرہما
افرادا وتثنیۃ وجمعا تقول فی المذکر المفرد نفسہ وفی المفرد المونث نفسہا وفی تثنیۃ
المذکر والمونث انفسہما وکان القیاس ان یقال نفساہما لکنہم استکرہوا اجتماع تثنیتین
مع الاتصال لفظا ومعنی فابدلوا المثنی المضاف الی مثلہ بالجمع فقالوا انفسہما لا نفساہما
وتقول فی جمع المذکر انفسہم وفی جمع المونث انفسہن وعلی ہذا القیاس حال لفظ العین
والقسم الثانی للمثنی ای یختص بہ ولا یستعمل فی المفرد والجمع تقول فی تاکید تثنیۃ المذکر
کلاہما وفی تاکید تثنیۃ المونث کلتاہما والباقی لغیر المثنی باختلاف الضمیر
فی کلہ وکلہا وکلہم وکلہن لفظ کل لا یختلف الصیغۃ بل یختلف الضمیر فقط کما تقول
اشتریت العبد کلہ والجاریۃ کلہا والعبید کلہم والجواری کلہن وباختلاف الصیغ فی البواقی
تقول فی المفرد المذکر اشتریت العبد اجمع وفی المفرد المونث اشتریت الجاریۃ جمعاء

في اجمع المذكر اجمعون وفي المونث جمع وبكلا وكلتا كل واجمع وبما يشتق منها الا المثنى ذو
اجزاء يصح افتراقها اي افتراق تلك الاجزاء حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد
مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله وانما يظهر فائدة التاكيد بكل واجمع
في هذين الموضعين بخلاف ما اذا لم يكن للشيء اجزاء على الوجهين المذكورين اذ لا يجوز تاكيده بلفظ كل
واجمع اذ لا فائدة فيه اصلا فلا يجوز ان يقال جاءني زيد كله اذ اجزاء زيد لا يمكن افتراقها
في حكم المجيء فيكون التاكيد لغوا واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد
اولا بمنفصل اي بالضمير المرفوع المنفصل ليحصل له نوع استقلال ثم اكد بالنفس والعين فان الضمير
المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة والنفس والعين لاجل قبول انواع الاعراب تامان في الاستقلال
ولا يجوز ان يجعل المستقل تابعا لغير المستقل الا اذا حصل له نوع استقلال مثل ضربت انت
نفسك وانما قيد الضمير بالمرفوع اذ يجوز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
بالمنفصل وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيده بالمنفصل
اذ استقلالهما ليس كاستقلال لفظ النفس والعين واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع لاجمع
فلا تذكر الا عقيب اجمع اذ دلالة اجمع على معنى التاكيد اقوى فلا تتقدم عليه بل تقديمه اولى
واحرى وذكرها اي ذكر هذه الالفاظ الثلث دونه اي بدون اجمع ضعيف والترتيب
بين هذه الالفاظ الثلثة ان يذكر اولا اكتع ثم ابتع ثم ابصع البدل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه يعني ان المتبوع ليس بمقصود بتلك النسبة بل هو توطية وتمهيد لتابعه
كما تقول جاءني زيد اخوك فان المقصود منه نسبة المجيء الى الاخ وذكر زيد توطية وتمهيد له
فالتابع شامل لجميع التوابع وخرج بقوله بما نسب اليه النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست بمقصودة بالنسبة وخرج بقوله دونه العطف بالحرف وهو الى المعطوف

على انواع اربعة بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول اى
بدل الكل مدلوله اى مدلول الثانى عين مدلول الاول كما فى جاءنى زيد اخوك
فان ذات الاخ عين ذات زيد والثانى اى بدل البعض مدلوله جزءه اى جزء مدلول الاول
نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اى بدل الاشتمال بينه اى بين الثانى وبين الاول
ملابسة بغيرهما اى بغير الكلية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثانى كقوله تعالى
يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او كان الثانى مشتملا على الاول كما تقول سلب زيد ثوبه
او لم يكن احدهما مشتملا على الآخر كما تقول اعجبنى زيد علمه وانما سمى هذا القسم بدل الاشتمال لان
اول الكلام فيه يدل على آخره اجمالا فكان الاول مشتمل على الثانى مثلا اذا قلت اعجبنى زيد علمه
يعلم ابتداء ان كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته لا باعتبار ذاته فكانك قلت اعجبنى صفة
من صفات زيد فهذا المعنى شامل اجمالا للعلم وغيره من الصفات وهذا الوجه من التسمية شامل لجميع
اقسام بدل الاشتمال والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اليه اى الى البدل بعد ان
غلطت بغيره اى بغير البدل بان ذكرت غيره مقامه كما تقول جاءنى زيد حمار فكان قصدك
ان تقول جاءنى حمار لكن قد جرى على لسانك لفظ زيد بلا قصد وروية فتداركت ذلك الغلط
بذكر الحمار ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين مثال الابدال الاربعة اذا كانا
معرفتين جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا رأسه وسلب زيد ثوبه ورأيت زيدا الحمار او نكرتين
ومثال الابدال الاربعة اذا كانا نكرتين جاءنى شخص رجل صالح او ضربت جملا رأسا له وسلب
رجل ثوب له ورأيت رجلا حمارا له ومختلفين سواء كان الاول معرفة والثانى نكرة او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة اقسام والاربعة فى الاربعة ستة عشر وامثلة المختلفين تؤخذ
من الامثلة المذكورة بان يؤخذ المبدل منه من الامثلة الاربعة الاولى والبدل من الامثلة

الاربعة الآخرة او بالعكس واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى يجب
توصيف تلك النكرة مثل قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا عند المصنف واما عند غيره
فتوصيفه ليس بواجب بل احسن واولى ويكونان اى البدل والمبدل منه ظاهرين ومضمرين
ومختلفين وهذه اقسام اربعة وهى مع الاقسام الاربعة للبدل ستة عشر قسما مثال الابدال
الاربعة اذا كانا ظاهرين جاءنى زيد اخوك وضربت زيدا راسه واعجبنى زيد علمه وجاءنى زيد حمار واذا كانا
مضمرين يد ضربته اياه وراسه يد ضربته اياه وعلمه زيد اعجبنى هو وان تقول فى موضع ذكر زيد والحمار
رايته اياه بان يكون الضمير الاول راجعا الى زيد والثانى الى الحمار وامثلة المختلفين تعرف من الامثلة
المذكورة على قياس ما علم ولا يبدل اسم ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الضمير الغائب
نحو ضربته زيدا الا ان ضمير المتكلم والمخاطب فى المرتبة الاعلى من التعريف والوضوح فلو ابدل الظاهر
منهما يلزم ان يكون المقصود بالنسبة ادنى مرتبة من غير المقصود وهذا الحكم مخصوص ببدل الكل اذ
مدلول الثانى فيه عين مدلول الاول فلو جاز ابدال الاسم الظاهر من المضمر المتكلم او المخاطب بدل الكل يلزم
كون الثانى انزل مرتبة من الاول مع اتحاد مدلولهما واما فى باقى اقسام البدل فيجوز ان يقع
الاسم الظاهر بدلا عن ضمير المتكلم والمخاطب اذ ليس مدلول الثانى فيها عين مدلول الاول عطف
البيان تابع غير صفة فانه لا يدل على معنى قائم بذات المتبوع بخلاف الصفة فانها تدل
على معنى قائم بذات الموصوف فالتابع شامل لجميع التوابع وخرج بقوله غير صفة الصفة وبقوله
يوضح متبوعه البدل والعطف بالحرف والتاكيد والحاصل ان عطف البيان تابع
يوضح متبوعه لكن لا على وجه ايضاح الصفة موصوفها فان الصفة تدل على معنى قائم بذات الموصوف
ويمتاز تلك الذات عن اغيارها بالقيام تلك الصفة بخلاف عطف البيان فانه اسم موضح لمتبوعه
مثل اقسم بالله ابو حفص عمر اعلم ان الفرق بين عطف البيان وبدل الكل

في غاية الظهور وفي بدل الكل هو المقصود بالنسبة الى المتبوع فهو ليس لتوضيح متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه ليس بمقصود بالنسبة بل هو لتوضيح متبوعه وافصله اي افصل عطف البيان من البدل
لفظا في مثل قول الشاعر انا ابن التارك البكري بشر اذ لا يجوز ان يكون بشر
في هذا التركيب بدلا عن البكري ولا يكون التقدير انا ابن التارك بشر وهذا ليس بجائز لانه من قبيل
الضارب زيد فتعين ان يكون بشر عطف بيان لم يكون هذا التركيب من قبيل الضارب الرجل ومن
هذا القبيل لا الضارب زيد اذ لا يجوز ان يكون زيد بدلا من الرجل بل عطف بيان وفي اكثر المواضع
يكون كل منهما جائزا كما في قولك جاءني اخوك زيد اذ يجوز ان يكون زيد بدلا ويجوز ان يكون
عطف بيان اذ لا مانع منهما لفظا فان قصد المتكلم به النسبة الى زيد وجعل الاخ توطئة وتمهيدا له
فزيد بدل من الاخ وان قصد النسبة الى الاخ وذكر زيدا لتوضيح الاخ فزيد عطف بيان ومن
هذا القبيل اقسم بالله ابو حفص عمر ولما فرغ المصنف عن بيان الاسم المعرب واحواله شرع في بيان الاسم
المبني واحكامه فقال المبني ما اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي
بالاتفاق والامر الحاضر اليه على القول الاصح والجملة من حيث انها جملة اليه مبنية الاصل واما
استحقاقها للاعراب المحلي فبواسطة وقوعها موقع المفرد واعلم ان المناسبة اعم من المشابهة اذ المشابهة
بين شيئين ان يكون امر واحد مشتركا منهما كالاحتياج الى الغير في تعيين المعنى مشترك بين الحروف
والمبهمات مثلا والمناسبة بينهما قد تكون بهذا الوجه وقد تكون بنوع من التعلق كالظرف المضاف
الى الجملة فانه مناسب لمبني الاصل وليس مشابها له لعدم اشتراك معنى واحد بينهما فكان الواجب
على المصنف ان يقول في تعريف المعرب لم يناسب مبني الاصل دون لم يشبه ووقع الاسم
غير مركب مع غيره نحو زيد عمرو وخالد وامثالها اذا عددت الاسماء وان لم يناسب مبني الاصل
لكن لما كان سبب استحقاق الاعراب التركيب وهو مفقود في حال التعداد لم يبق لها استحقاق

الاعراب فصارت مبنية وسكونها سكون البناء عند المصنف وان كان مخالفا لقول اكثر النحاة
وحكمه اي حكم المبني ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل في اوله القابه اي القاب المبني
من حيث حركات اواخره وسكونها ضم وفتح وكسر ووقف وهذه الالقاب قد تستعمل في الحركات
الاعرابية ايضا لكن القاب حركات الاعراب لا تستعمل في المبني مثلا يقال زيد في جاءني زيد مضموم
ولا يقال انه مبني على الرفع وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات واسماء
الافعال والاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف اشارة الى ان بعض الظروف
ليست من قبيل المبنيات المضمر ما اي اسم وضع لمتكلم نحو انا ونحن او وضع لمخاطب
نحو انت انتما انتم او وضع لغائب تقدم ذكره يعني شرط في الوضع لغائب ان يتقدم ذكر
ذلك الغائب اما لفظا نحو زيد هو القائم او معنى نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اي ضمير هو
راجع الى العدل المذكور معنى او حكما كما في ضمير الشان وهو اي الضمير قسمان متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه في التلفظ اي ما يصح التلفظ به منفردا على قانون
اللغة بلا سبق لفظ آخر نحو انت واياك والمتصل غير المستقل بنفسه بان لا يمكن التلفظ به
على قاعدة اللغة بلا سبق لفظ آخر عليه نحو ضربت وضربت وهو اي الضمير باعتبار انواع
الاعراب اقسام ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك لانه قد وضع لكل حال من الاحوال
الثلث اعني الرفع والنصب والجر صيغة مثلا انت وضعت للمرفوع واياك للمنصوب والياء
في غلامي ولي للمجرور واذ تختلف صيغة الضمير بحسب اختلاف هذه الحالات توهم بعضهم ان الاعراب
على قسمين صريح نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد فزيد باق على حاله والحركات مختلفة
لدلالتها على المعاني المعتورة عليه وغير صريح كما في المضمرات اذ الصيغة تختلف بحسب
اختلاف الحالات اعني الرفع والنصب والجر وهذا كلام ظاهري والحق ان المضمرات

من قبیل المبنیات الا تری ان کل واحد من انت وایاک مثلا موضوع فی مفردات اللغۃ
وان لم یکن ثمہ معانی معتورۃ فہذا الاختلاف لیس للدلالۃ علی المعانی المعتورۃ فہو لیس
باعراب نعم ہذا الاختلاف شبیہ لاختلاف الاعرابی فالاولان یعنی المرفوع والمنصوب
کل واحد منہما قسمان متصل ومنفصل والثالث ای المجرور متصل فقط اذ المجرور
غیر منفصل عن الجار سواء کان حرفا او مضافا فلا احتمال ہہنا الانفصال بخلاف المرفوع
والمنصوب فان کل واحد منہما یحتمل الاتصال والانفصال فذالک ای المضمر خمسۃ انواع
الاول الضمیر المرفوع المتصل نحو ضربت علی صیغۃ المعلوم وضربت علی صیغۃ المجہول
الی ضربن وضربن ہکذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا
ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلی ہذا القیاس المجہول والثانی الضمیر المرفوع المنفصل نحو انا
الی ہن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن ہو ہما ہم ہی ہما ہن الثالث الضمیر المنصوب
المتصل نحو ضربنی الی ضربہن ضربنی ضربنا ضربک ضربکما ضربکم ضربک ضربکما ضربکن
ضربہ ضربہما ضربہم ضربہا ضربہما ضربہن وانّنی الی انّہن انّنی انّنا انّک انّکما انّکم انّک انّکما
انّکن انّہ انّہما انّہم انّہا انّہما انّہن الرابع الضمیر المنصوب المنفصل نحو ایای الی ایاہن ایای
ایانا ایاک ایاکما ایاکم ایاک ایاکما ایاکن ایاہ ایاہما ایاہم ایاہا ایاہما ایاہن الخامس الضمیر
المجرور المتصل بالاسم او بالحرف نحو غلامی ولی الی غلامہن ولہن ای غلامی غلامنا
غلامک غلامکما غلامکم غلامک غلامکما غلامکن غلامہ غلامہما غلامہم غلامہا غلامہما
غلامہن ولی لنا لک لکما لکم لک لکما لکن لہ لہما لہم لہا لہما لہن فللمتکلم لفظان وللمخاطب خمسۃ وللغائب
خمسۃ فالمجموع اثنی عشرۃ کلمۃ ثمانیۃ عشر معنی ثم ان صیغۃ المجرور المتصل کصیغۃ المنصوب
المتصل مثلا کاف ضربتک کاف مررت بک صیغۃ واحدۃ وانما الاختلاف بحسب النصب والجر

ولا يعلم الا بالعامل فالضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر والغائبة الواحدة المؤنثة نحو زيد ضرب وهند ضربت فهو مستتر في ضرب وهي في ضربت بخلاف ضربا وضربتا فان الضمير فيهما بارز فاعل الفعلين ظاهر وانما قال خاصة لان الضمير المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران وكذا يستتر الضمير في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا واحدا كان او متعددا نحو اضرب ونضرب فان فاعلهما مستتر وانا ونحن للمخاطب المذكر الواحد نحو تضرب فان فاعل هذا الفعل مستتر وانت حتى لو قيل تضرب انت فانت تاكيد للمستتر ليس بفاعل للفعل ويستتر الضمير المرفوع المتصل في المضارع الغائب والغائبة نحو زيد يضرب وهند تضرب وكذا يستتر في الصفة سواء كانت اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة مطلقا سواء كان مع احد او مثنى او جمعا وسواء كان مذكرا او مؤنثا فتقول زيد ضارب الزيدان ضاربان الزيدون ضاربون فهو مستتر في ضارب وهما في ضاربان وهم في ضاربون وليست الالف والواو في ضاربان وضاربون ضميرين بل حرفي التثنية والجمع وعلى هذا القياس مثال ضاربة وضاربتان وضاربات وانما قيد المرفوع بالمتصل لان المرفوع المنفصل لا يستتر لاستقلاله واستبداده وانما قيد الاستتار في الضمير المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل ولا يسوغ اي لا يجوز ايراد الضمير المنفصل الا لتعذر المتصل فان المتصل اخصر من المنفصل فمتى حصل المقصود بالاخصر لا يسوغ العدول عنه الى الاثقل وذلك اي تعذر المتصل اما بالتقديم اي بسبب تقديم الضمير على عامله فلا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الا به وهو الحصر والتخصيص مثلا او بالحذف اي بحذف العامل لانه لما حذف عامله لم يبق في اللفظ ما يتصل به او يكون سبب التعذر كون العامل اي عامل الضمير معنويا كالابتداء او يكون سبب التعذر كونه حرفا والضمير مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بحرف او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له سواء كان في محل الالتباس ام لا مثل اياك ضربت

مثال تقديم الضمير على عامله اذ لو كان مؤخرا لكان متصلا بان يقال ضربتك ومن ضربت اياك
وما ضربك الا انا مثال الفصل بين الضمير وعامله لغرض وهو التخصيص هنا اذ معناه الا انا فقط
بين الضمير وعامله حيث لا يمكن اتصاله به اصلا ومن الفصل لغرض التخصيص الحصر ثم الفصل لابد من
ان يكون حقيقة كما عرفت او حكما مثل انما ضربك انا فانه في قوة ما ضربك الا انا ولو وقع الفصل
بين الضمير وعامله بشيء لا يتعلق بغرض نحو خبر جائز فلا يجوز ان يقال ضربت في الدار انا بل ينبغي
ان يقال ضربت في الدار اياك والشر مثال بحذف العامل اذ اصله اتقك بل اتق
نفسك لئلا يجتمع ضميران متصلان احدهما للفاعل والثاني للمفعول ومرجعهما شيء واحد
واذا حذف الفعل يحذف النفس ايضا فجاء الضمير منفصلا اذ لم يبق شيء يتصل الضمير به وانا زيد
مثال لكون عامل الضمير معنويا سواء كان الضمير مبتدأ او خبرا اذ اتصال اللفظ بالامر المعنوي
غير معقول وما انت قائما مثال لكون العامل في الضمير حرفا والضمير مرفوع والانفصال الضمير
واجب في هذا الموضع اذ لو اتصل لزم ان يكون الضمير في بعض المواضع مستترا كما علم في ضمير المرفوع
المتصل والحرف لا يصلح لان يستتر فيه الضمير واما لو كان الضمير منصوبا او مجرورا بالحرف فيجوز كونه متصلا
نحو انه وبه لعدم لزوم المحذور المذكور وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه
صفة جرت على غير من هي له لان ضاربته صفة جارية على زيد لانها خبره ذكره
في هذا المثال التباس ولذا انفصل الضمير اذ يعلم بتانيث ضاربته وتذكير الضمير الذي ابرز ان هند
زيدا اذ لو كان المقصود ان زيدا ضربت هندا لكان ينبغي ان يقال هند زيد ضاربها وانما التزم هو
الانفصال في هذا المقام طرد الباب اما في مثل زيد عمرو ضاربه هو لو لم ينفصل الضمير لم يعلم ان الضارب
زيد او عمرو بل الظاهر ان الضارب عمرو والصفة جارية على صاحبها واذا انفصل الضمير
علم ان الضارب زيد والصفة جارية على غير من هي له لان الضرب صفة لزيد في الاصل

وقد جرت على عمرو لانها خبر عن عمرو واذا اتصل ضميران واولهما متصل بعامله لكونه مرفوعا
مرفوعا لا بد من تقديمه او كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيجب اتصاله
سواء كان الضمير المرفوع اعرف من الضمير الآخر او لم يكن اعرف منه كما تقول زيد ضربتك ولا يجوز ان
تقول ضربت اياك وزيد ضرب اياك واما اذا اجتمع ضميران والحال انه ليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف من الآخر وقدمته اي ذلك الاعرف على الضمير الثاني فلك
الخيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه وان شئت اوردته منفصلا
نحو اعطيتك اياه يعني اذا كان الاعرف مقدما وهو متصل باعتبار اللفظ فكانه لم يفصل
بين العامل والضمير الثاني شيء فيجوز ايراده متصلا واذا لضمير الاول المعين مرفوع وليس فيه شدة الاتصال
فكانه فصل بين العامل والضمير الثاني فالضمير الثاني منفصل وكذا الحال في ضربيك لان الضمير
المجرور المتصل الذي هو اقدم اعرف من الضمير المخاطب فيجوز ان يكون الضمير المخاطب متصلا كما تقول
اعجبني ضربيك ويجوز ان يكون منفصلا كما في ضربي اياك بناء على اعتبار الجهتين المذكورتين
والا اي وان لم يكن احد من الضميرين اعرف او يكون احدهما اعرف ولكن لا يكون الاعرف مقدما ومتعين
فهو اي الضمير الثاني منفصل اما على الاول فلان الضميرين متساويان لا وجه لتقديم احدهما
على الآخر من غير مرجح واما على الثاني فلان غير الاعرف على تقدير تقديمه يكون فاصلا قطعا
فانفصال الضمير الثاني واجب على كلا التقديرين نحو زيد اعطيته اياه واعطيته اياك
والمختار في خبر باب كان واخواتها الانفصال اي كون الضمير منفصلا نحو كان زيد قائما
وكنت اياه فان خبر كان في الاصل خبر للمبتدا وخبر المبتدا لا بد وان يكون ضميرا منفصلا
لان العامل فيه معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا كما تقول كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول ان لم يكن الاتصال واجبا فلا اقل

من جوازه لكن المختار الانفصال لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول شاذ لانه
الاكثر ان يكون بعد لولا ضمير مرفوعا منفصلا لانه مبتدا وخبره واجب الحذف كما تقول
لولا انت لكان كذا الى آخرها اى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكذلك الاكثر
في الاستعمال كون الضمير المرفوع متصلا بعسى واخواتها نحو عسيت الى آخرها
اى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا
وانما جاز كون الضمير متصلا لكون عسى فعلا وجاء في بعض اللغات لولاك لكان كذا
فقال الاخفش ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع الضمير المرفوع فهو مبتدا كالضمير المرفوع
لان الضمائر تقع بعضها موقع البعض كما تقول ما انا كانت انت في هذا الموضع ضمير مرفوع واقع موقع الضمير
المجرور فيجوز ان يكون الكاف مثل لولاك ضمير مجرور واقعا موقع المرفوع وقال سيبويه لولا في هذا المقام
حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا وسيبويه في نفسه جار
في بعض اللغات عساك الى آخرها اى لولاك لولاكما لولاكم لولاك لولاكما لولاكن لولاه
لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا وعساك عساكما عساكم عساك عساكما عساكن
عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا واعلم انه قال الاخفش
ان الكاف ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وقال سيبويه عسى في هذا المقام محمول على لعل لتقاربهما
في المعنى ففي هذا المقام ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في الفعل الذي هو عامل في الضمير
ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي يعني اذا اتصلت ياء المتكلم مع الفعل الماضي
يجب لحوق نون الوقاية في الماضي مطلقا لتبقى آخر الماضي عن الكسرة ولذا قيل لها
نون الوقاية فيقال ضربني لا ضربي وعليه القياس في ضربني وكذا نون الوقاية لازمة

في الفعل المضارع اذا كان عريا اي عاريا عن نون الاعراب كما تقول يضربني ويضربني
وانت مع النون اي مع نون الاعراب فيه اي في الفعل المضارع مخير في ايراد نون الوقاية وتركها
فيجوز ان تقول يضربانني ويضرباني وتضربانني وتضرباني ويضربونني ويضربوني وتضربونني وتضربوني
وتضربينني وتضربيني فايراد النون قياس على اخواتها العارية عن نون الاعراب وتركها لاشتباهها على ان
نون الاعراب خارج عن الفعل فلا احتياج الى تحفظها عن الكسرة الا ترى ان هذه النون بعد الف
التثنية مكسورة وكذلك انت مع النون في لدن مخير في اثباتها وحذفها اما اثباتها فلمحافظة بنائه
على السكون وعلى هذا ينجم فيها نون لدن فيقال لدني واما حذفها فلكونه اسما لا فعلا فيقال
لدني بكسر نون لدن وكذا انت في اخواتها وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل مخير في اثباتها
وحذفها اما اثباتها فلمشابهة تلك الحروف بالفعل واما حذفها فلكراهة اجتماع النونات ويختار
لحوق النون في ليت لتحقق المشابهة وعدم اجتماع النونات وكذا يختار لحوق نون الوقاية
في من وعن وقد وقط ليبقى هذه الحروف والاسماء على سكونها مع قلة الحروف فيقال مني
وعني وقدني وقطني بمعنى كفاني وعكسها اي عكس ليت لعل فالمختار فيها ترك النون
فلعلي اولى من لعلني لكثرة الحروف وقرب اللام من النون في المخرج فتركها اولى ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعده اي بعد دخول العوامل صيغة مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا ويسمى هذا المرفوع فصلا
اي فارقا ليفصل بين كونه اي كون الخبر نعتا او خبرا مثال توسطه قبل
دخول العوامل زيد هو العالم اذ لو لم يذكر هو احتمل ان يكون العالم خبرا لزيد وان يكون
نعتا له ويكون الخبر مذكورا بعده فلما ذكر هو تعين ان العالم خبر له ليس بصفة ومثال توسطه
بعد دخول العوامل كان زيد هو القائم وهذا الضمير المرفوع المنفصل يسمى فصلا عند البصريين لانه يفصل الخبر

عن الصفة وعمادا عند الكوفيين اذ عليه الاعتماد في فصل الخبر عن الصفة وشرطه اي شرط توسط ذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة اذ على تقدير كونه معرفة يحتمل ان يكون صفة للمبتدأ المعرفة فيحتاج الى الفصل او افعل من كذا اي افعل التفضيل المستعمل بمن لانه مشابه للمعرفة في امتناع دخول الالف واللام عليها وكون المفضل عليه معلوما فهو في حكم المعرفة وان لم يحتمل ان يكون صفة للمبتدأ المعرفة نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره كما ورد في القراءة الشاذة وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون فهم مع ما بعده جملة اسمية في محل النصب لكونه خبر الكان ويتقدم قبل الجملة الاسمية او الفعلية ضمير مفرد غائب يسمى ذلك الضمير ضمير الشان اذا كان مفردا مذكرا كما تقول هو زيد قائم وقل هو الله احد اي الامر والشان زيد قائم والله احد والقصة اذا كان مفردا مؤنثا كما تقول هي هند مليحة ويفسر ذلك الضمير الغائب بالجملة المذكورة بعده ويكون ذلك الضمير منفصلا كما علمت ومستترا وبارزا ونهاية الانفصال والاستتار والبروز على حسب العوامل فان تقتضي العامل الانفصال كما اذا كان العامل في الضمير معنويا كالابتداء مثلا يكون منفصلا وان كان العامل ان واخواتها يكون بارزا واذا كان العامل كان واخواتها يكون مستترا نحو هو زيد قائم وانه قائم وكان زيد منطلق ففي كان ضمير الشان هو اسمه فيه والجملة خبر لها وضمير الشان مفسر بهذه الجملة وحذفه اي حذف ضمير الشان حال كونه منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذف ضمير الشان لازم هناك اعلم ان مشابهة ان المفتوحة بالفعل ازيد من مشابهة ان المكسورة مع ان ان المكسورة المخففة قد علمت في بعض المواضع

وان کان المالیہ فیہم وتخفف ان المفتوحۃ المخففۃ لم یظہر فی بعد ضمیر مہلا ولذا قالوا اسم ان
المفتوحۃ المخففۃ وانما ضمیر الشان اللازم حذفہ لئلا یلزم مزیۃ الاضعف علی الاقوی ثم ان
الضمیر انما یکون مونثاً فی الاستعمال اذا وقع المونث فی الجملۃ المفسرۃ عمدۃ نحو ہی ہند
ملیحۃ وکقولہ تعالیٰ فانہا لا تعمی الابصار ولو لم تکن فی تلک الجملۃ مونث او کان غیر عمدۃ بل فضلۃ
فلا یکون ذلک الضمیر مونثاً فی الاستعمال وان کان القیاس جواز التانیث مثل ہی زید قائم
وہی ضربت ہند لم یوجد فی الکلام العرب اسماء الاشارۃ فی الاصطلاح ما ای اسماء
وضع کل واحد منہا لمشار الیہ وہی خمسۃ اسماء وکان القیاس ان تکون ستۃ ثلثۃ
للمذکر وثلثۃ للمونث لکنہم لم یفرقوا فی الجمع بین المذکر والمونث کما لم یفرقوا بین تثنیۃ المذکر
والمونث فی الضمائر فاحدہا ذا للمذکر المفرد من ای غیر کائن والثانی للمثناہ ای تثنیۃ
المذکر وہی ذان فی حالۃ الرفع وذین فی حالتی النصب والجر والثالث للمونث
الواحد وہی تا ومرادفاتہا وہی تی وذی وتہ وذہ وتہی وذہی وللمثناۃ تان
فی حالۃ الرفع وتین فی حالتی النصب والجر والخامس للجمع منہما وہی اولاء مداً وقصراً
ویلحقہا ای یدخل علی اوائل اسماء الاشارۃ حرف التنبیہ وہی کلمۃ ہا لئلا یغفل المخاطب
عن الاشارۃ المقارنۃ باسم الاشارۃ وانما یتعین المشار الیہ بواسطۃ تلک الاشارۃ وتتصل بہا
ای باواخر اسماء الاشارۃ حرف الخطاب وہو الکاف وہی ای حروف الخطاب خمسۃ
مع ان القیاس یقتضی الستۃ اذ کاف الخطاب للتثنیۃ مشترکۃ بین تثنیۃ المذکر والمونث
فمرجعہا الی خمسۃ مضروبۃ فی خمسۃ من انواع اسماء الاشارۃ فیکون المجموع خمسۃ
وعشرین وہی ای تلک الخمسۃ والعشرون ذاک الی ذاکن ذاک ذاکما ذاکم
ذاکِ ذاکما ذاکن وذانک الی ذانکن علی ہذا القیاس وتلک البواقی وبالجملۃ لا

في اسماء الاشارة من ملاحظة حال المشار اليه من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وفي حرف الخطاب من ملاحظة حال المخاطب فيما ذكر ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
للمتوسط اعلم ان اسم الاشارة لو كانت عارية عن كاف الخطاب واللام وما يقوم مقام اللام
تكون للاشارة الى القريب نحو ذا وان كانت مع كاف الخطاب بلا لام وما يقوم مقامها فللمتوسط
بين القريب والبعيد نحو ذاك وان كانت مع اللام فللبعيد نحو ذلك وتلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك للبعيد لان التشديد قائم مقام اللام واما ثم وهنا
وهنا فللمكان خاصة بخلاف اسماء الاشارة فانها عامة لكل ما يصلح للاشارة واذ
اسماء الاشارة محتاجة في تعيين المراد الى الغير صارت مبنية واختلفوا في ذان وتان فقيل
انهما معربة والصحيح انهما مبنية لان ذان موضوع للمرفوع صيغة وللمنصوب والمجرور صيغة
اخرى على قياس الضمائر [illegible] الموصول هو ما اي اسم لا يتم جزءا
اي لا يكون جزءا تاما من الكلام لا عمدة ولا فضلة الا بصلة وعائد وصلته جملة خبرية
لا انشائية والعائد الى الموصول ضمير له اي ضمير راجع الى الموصول لا الى غيره واعلم
ان الصلة يجب ان تكون جملة لكن صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول
وهو مفرد صورة وجملة معنى اما كونه مفردا صورة فلان اللام الموصولة لشبهها بلام التعريف
وبدخول لام التعريف لا يكون الا اسما واما كونه جملة معنى فلان قولنا الضارب زيد بمعنى ضرب زيد على صيغة المعلوم
والمضروب زيد بمعنى ضرب زيد على صيغة المجهول وانما جعلوا صلتها مفردة صورة لرعاية شبهها
وجملة معنى لرعاية حقيقتها وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث بالالف في حال الرفع والياء اعني اللذين واللتين
في حالتي النصب والجر والاولى والذين لجمع المذكر واللائي واللاء واللاي واللاتي

واللواتي لجمع المؤنث ومن جملة الموصولات كلمة من وما من تحقيق لذوي العلم وما غير تحقيق
وكل منهما مفرد بحسب اللفظ وبحسب المعنى شامل لجميع الاقسام يعني انه يستوي فيهما المفرد والمثنى
والجمع والمذكر والمؤنث واي واية ايضا من جملة الموصولات فاي للمذكر واية للمؤنث
وذو الطائية يعني ان ذو من الموصولات في لغة قبيلة طئ كما قال شاعرهم فان الماء ماء ابي
وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي بئري التي حفرتها وطويتها وذو هذا غير ما هو معدود
في الاسماء الستة لانه بمعنى الصاحب وذا ايضا من الموصولات لكن لا مطلقا بل اذا وقع بعد ما
الكائنة للاستفهام وذا هذا غير ما هو معدود في اسماء الاشارة ومن جملة الموصولات
الالف واللام يعني مجموعهما وهو مخففة الذي واخواته لانهم خففوا الذي بحذف الياء
وقالوا اللذ ثم خففوه بحذف الذال فاقتصروا على الالف واللام وعلى هذا القياس حال اخواته
فصار الالف واللام بمعنى الذي او التي وهذا الالف واللام غير الالف واللام التي للتعريف
لان هذا الالف واللام اسم موصول وتلك حرف تعريف وشتان ما بينهما والعائد المفعول
اي الضمير الذي يعود الى الموصول اذا كان مفعولا يجوز حذفه وهذا كثير في الكلام لان المفعول
فضلة والموصول مع الصلة طويل فيطلب التخفيف بالحذف وان كان العائد فاعلا لا يجوز
حذفه وان كان مبتدأ يجوز حذفه لكن حذفه ليس بكثير في الكلام وان كان مجرورا فحذفه
ايضا اقل لانه يؤدي الى حذف حرف الجر فيلزم الحذف الكثير واذا اخبرت باستعانة الذي
واخواته عن تعيين الاسم المبهم الواقع طرفا للنسبة الخبرية المعلومة للمخاطب سواء كانت
النسبة اسنادية او غير اسنادية صدرتها اي جعلت كلمة الذي في صدر الجملة وجعلت
موضع المخبر عنه وهو الاسم المبهم المقصود تعيينه عند المخاطب ضميرها اي ضميرا
راجعا الى كلمة الذي واخرته اي اخرت الاسم الذي خصوصيته غير معلوم للمخاطب

حال کونه خبرا عنه ای عن الموصول مثلا فی قولنا زید منطلق اذا کان انطلاق شخص
معلوما للمخاطب لکن تعیین ذلک الشخص لا یکون معلوما ینبغی ان یقال الذی هو منطلق
زید بان کان کونه زیدا حالا من الاحوال معلوما له ولکن خصوصیة الانطلاق والقیام
لا یکون معلوما ینبغی ان یقال الذی زید هو منطلق فاذا اخبرت عن زید من ضربت
زیدا الضمیر اذا اعلم المخاطب انک ضربت شخصا ولکنه لا یعلم ذلک الشخص ای التعیین قلت
الذی ضربته زید وفی مثل ضرب زید عمروا ان لم یعلم خصوصیة زید ینبغی ان یقال الذی
ضرب عمروا زید والضمیر الواقع موقع زید مستتر فی الفعل وان لم یعلم خصوصیة عمرو ینبغی ان
یقال الذی ضربه زید عمرو والضمیر الواقع موقع عمرو متصل بالفعل ولذا انما یقع ایما ان عمل
وکذلک بالالف واللام یعنی حکم الالف واللام فی الاخبار حکم الذی لکن الاخبار بالالف
واللام انما یتصور فی الجملة الفعلیة خاصة لیصح بناء اسم الفاعل والمفعول
الذی هو صلة الالف واللام فان اخبرت عن زید من ضربت زیدا بالالف واللام
قلت الضاربه انا زید لانه اذا بنی اسم الفاعل من الفعل وجعل صلة للالف واللام الالف
واللام عبارة عن المبهم الذی هو فی الواقع زید والضارب هو المتکلم فصار صفة جاریة علی غیر
من هی له فلابد من ابراز فاعلها کما علم فاذا تعذر امر منها ای من الامور الثلثة
المذکورة فی الاخبار بالذی تعذر الاخبار ومن ثمه امتنع الاخبار بالذی
فی ضمیر الشان اذ ضمیر الشان یجب ان یکون فی صدر الجملة المفسرة له لان المخاطب
لیفهم اولا المبهم ویشتاق الی ادراک تعینه ویتوجه الیه ویتقرر ویتمکن فی ذهنه عند ذکر تفسیره
فتاخیر ضمیر الشان عن موضعه وجعله خبرا عن الموصول غیر جائز فلا یجوز ان یقال فی مثل
هو زید منطلق الذی هو زید منطلق هو بان یکون هو الاول قائما مقام ضمیر الشان مثلا:

الی الموصول وهو الثانی الذی هو ضمیر الشان خبراً عن الموصول (وکذا یمتنع الاخبار
بالذی فی الموصوف وحده لان الضمیر الذی یقع موقع الموصوف لا بد ان یکون
موصوفا بالصفة لکن الضمیر لا یصلح للموصوفیة کما علم فیما سبق ففی مثل جاءنی زید العالم
لا یجوز ان یقال الذی جاءنی هو العالم زید لان هو واقع موقع زید فلا بد وان یکون
موصوفا بالعالم وهذا باطل وعلی تقدیر کون الضمیر مستتراً فی الفعل کما هو الواجب
فی هذا المثال یلزم کون الضمیر المستتر موصوفا بالعالم (کذا لا یجوز الاخبار بالذی فی الصفة
وحدها مثلاً لا یتصور الاخبار بالذی عن العالم فی المثال المذکور لان الضمیر الذی
وقع موقع العالم صفة لزید والضمیر لا یصلح للوصفیة کما لا یصلح للموصوفیة واما الاخبار
عن مجموع الموصوف والصفة فجائز کما تقول الذی جاءنی زید العالم فان الضمیر
الذی وقع موقع الموصوف والصفة معاً مستتر فی الفعل وراجع الی الموصول (مجموعهما خبر
من الموصول (وکذا یمتنع الاخبار بالذی فی المصدر العامل لان الضمیر الذی
یقع موقع المصدر لا بد ان یکون عاملا مثل عمله لکن لا یتصور کون الضمیر عاملاً ففی مثل
اعجبنی ضرب زید عمرواً لا یجوز الاخبار بالذی عن الضرب وحده لان الضمیر الواقع موقعه لا بد
ان یجعل الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً وهذا غیر متصور لکن یجوز الاخبار عن المصدر
ومعموله معاً نحو الذی اعجبنی ضرب زید عمرواً فان الضمیر الواقع موقع المصدر ومعموله معاً
مستتر فی الفعل وراجع الی الموصول (المصدر مع معموله خبر عن الموصول (وکذا
یتعذر الاخبار بالذی فی الحال لان الحال یجب ان یکون نکرة والضمیر معرفة فلا یجوز
ان یکون الضمیر واقعاً موقع الحال (وکذا یتعذر الاخبار بالذی فی الضمیر المستحق
لغیرها ای فی الضمیر المستحق لان یعود الی غیر کلمة الذی لان الضمیر الواقع موقعه

لا بد ان يعود الى مستحقه فيلزم ان لا يكون في الصلة ضمير عائد الى الموصول وهذا باطل وان عاد الى الموصول
بقي ذلك الغير بلا عائد مثلا في قولنا زيد ضربته لا يجوز الاخبار عن الضمير المفعول بان يقال الذي
زيد ضربته اذ على تقدير عود الضمير الى الموصول يلزم بقاء المبتدأ بلا عائد مع انه لا بد للخبر الجملة
من عائد يربطها بالمبتدأ وعلى تقدير عوده الى المبتدأ يلزم خلو الموصول عن العائد كذا
يتعذر الاخبار بالذي في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغير الموصول
لان الضمير الواقع موقع ذلك الاسم ان عاد الى الموصول بقي المستحق بلا عائد وان عاد
الى المستحق يلزم خلو الموصول عن العائد ففي مثل زيد ضربت غلامه لا يجوز الاخبار عن غلام
بان يقال الذي زيد ضربت غلامه لان الضمير الواقع موقعه ان عاد الى الموصول بقي المبتدأ
بلا عائد وان عاد الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد واعلم ان كلمة ما قد تكون حرفا وهي اما كافة
نحو انما زيد قائم او نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما وقد تكون اسما وهي اما اسمية موصولة
نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع
وما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب
او بجملة نحو قول الشاعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكره النفوس
وتامة بمعنى شيء نحو فنعما هي اي فنعم شيئا هي وصفة لامر ما يسود من يسود اي لامر
ما ومن كذلك اي كلمة من مثل ما في جميع الاقسام الا في التامة والصفة فان كلمة
من لا تجيء تامة ولا صفة اما الموصولة فنحو عرفت من ضربته والاستفهامية نحو من عندك والشرطية
نحو من تضرب اضربه والموصوفة بالمفرد نحو وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي
شخص غيرنا او بالجملة نحو رب من انضجت غيظا صدره اي رب شخص موصوف بمن ذكر وكلمة
اي واية كمن في جميع الاقسام الا انها قد تجيء صفة ايضا بخلاف من اما الموصولة فنحو

قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا والاستفهامية نحو ايهم عندك والشرطية
نحو ايهم تكرمني اكرمه والموصوفة نحو يا ايها الرجل ويا ايتها النفس والصفة نحو مررت برجل اي رجل
وهي اي الكلمة اي مع مؤنثها معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد وانما صارت معربة مع ان الموصولات
باجمعها مبنية لمشابهتها بالحرف في الاحتياج الى الغير لانها مستلزمة للاضافة ولذا زيد لها التنبيه
في يا ايها الرجل لتكون عوضا عن المضاف اليه والاضافة من خواص الاسم فاضعفتها تصير قوية
بالاضافة والاصل في الاسماء الاعراب فرجعت الى اصلها لكن اذا حذف صدر صلتها تاكد مشابهتها
بالحرف في الاحتياج الى امر آخر غير الصلة وهو القرينة لان الحذف لا يكون بلا قرينة فلا تكون
الاضافة مقاومة للمشابهة فبقيت مبنية على الضم كما في سورة الذاريات مثلا وفي ماذا صنعت
وجهان احدهما ما الذي على ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي اي ما الذي صنعته
فما مبتدا وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع على انه خبر مبتدا محذوف كما تقول خير اي الذي
صنعته خير ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والآخر اي شيء على
ان يكون ما استفهامية في محل النصب بالفعل المذكور بعده وذا زائدة اي اي شيء صنعت
وجوابه نصب على انه مفعول لفعل محذوف ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون
كل منهما جملة فعلية كما تقول خيرا اي صنعت خيرا اسماء الافعال عبارة عن الاسماء التي تكون
صيغها مخالفة لصيغ الافعال مع تاديتها معانيها فمنها ما كان بمعنى الامر والماضي مثل
رويد زيدا اي امهل مثال لما كان بمعنى الامر ومن امثلته بله زيدا اي دعه وصه
اي اسكت وهلم زيدا اي قربه احضره وهات الشيء اي اعطه وهاء زيدا اي خذه ومنها هيهات اي

اى بعد كذا نشان فى اك اى وافترق مثال لما كان بمعنى الماضى وهذان القسمان مبنيان لمشابهتهما
لمبنى الاصل اعنى الامر الحاضر والفعل الماضى ومن جملة اسماء الافعال صيغة فعال بمعنى الامر
الحاضر وهذه الصيغة من الثلاثى المجرد قياس اى قياسى كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى
اترك وضراب بمعنى اضرب ومناع بمعنى امنع ولا كلام فى بناء فعال الذى بمعنى الامر وكذا فعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وفعال حال كونه صفة لمونث مثل
يا فساق بمعنى يا فاسقة ويا خباث بمعنى يا خبيثة مبنى لمشابهته له اى لفعال بمعنى الامر
عدلا ووزنا يعنى كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر كذا فعال المصدر معدول عن المصدر
المعرفة والصفة معدول عن فاعلة وانما اعتبر العدل فى البناء لان المشابهة فى الزنة غير كافية فيه
والا لزم كون سلام وكلام مبنيا وفى فعال علما للاعيان مونثا كقطام وغلاب وحذام
وزناه تركيبا اختلاف فانه مبنى فى الحجاز اى فى لغة اهل الحجاز كاخواتها الثلث ومعرب فى لغة
بنى تميم الا ما كان فى آخره راء نحو حضار فانه مبنى على الاكثر منهم لان الراء فى مخرجه كالحرف المكرر
فيحتاج الى الامالة للتخفيف ولا يتيسر الامالة الا على تقدير كونه مبنيا على الكسر واما على تقدير الاعراب
فلا كسرة حتى تتيسر الامالة واما الذين قالوا باعراب فعال علما للاعيان المونثة فذهبوا الى انه غير
منصرف للعلمية والتانيث نحو جاءتنى حذام ورأيت حذام ومررت بحذام ولا حاجة فى منع صرفه
الى تقدير العدل كما سبقت الاشارة اليه وبعضهم لم يفرقوا بين حذام وحضار وجعلوا كلا منهما معربا
وهذا القول اقرب الى القياس والذين قدروا العدل فى قطام لمنع الصرف فى لغة بنى تميم مع انه
لا احتياج الى هذا التقدير كما عرفت تمسكوا بان اخواتها الثلث قد قدر فيها العدل فناسب
ان يقدر العدل ههنا ايضا وان لم يكن تقديره محتاجا اليه لمنع الصرف وبهذا ظهر وجه ذكر باب قطام
فى اكثر نسخ المتن فى باب منع الصرف وحذفها فى بعض نسخ مرجحة المبنيات اللازمة البناء اسماء

كالاصوات وهي عبارة عن كل لفظ يحكى به صوت من الاصوات او صوت به للبهائم فالاول
كغاق حكاية عن صوت الغراب والثاني كنخ لاناخة البعير اسماء الاصوات كاسماء الافعال
كثيرة جدا وما ذكره المصنف قليل منها على الوجه الجلي الكلي ومن جملة المبنيات المركبات والمراد
بها كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن الجزء الثاني من ذلك الاسم
المركب من كلمتين حرفا من حروف العطف وغيره بنيا يعني كل واحد منهما لتعيين بنيا اما الجزء
الاول فلكونه بمنزلة صدر الكلمة كزاء زيد اما الثاني فلتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر وحادي عشر
واخواتها اي اخوات حادي عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر الا اثني
واثنا عشرة فان الجزء الاول منهما معرب لشبهه بالمضاف بحذف النون في التركيب مع كون الجزء الثاني
مبنيا والا اي وان لم يكن الجزء الثاني متضمنا لمعنى الحرف اعرب الثاني كبعلبك ومعديكرب
وحضرموت فانها معربة مع منع الصرف وبني الاول في الاصح اي اصح اللغات وفي هذا القسم
لغتان آخران احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني كما تقول
هذا بعلبكٍ رأيت بعلبكٍ مررت ببعلبكٍ الثاني اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني
ومنع صرف الثاني كما تقول هذا بعلبكَ رأيت بعلبكَ مررت ببعلبكَ لكن اللغة الاولى افصح
واولى ومن جملة المبنيات الكنايات المقصود بالكنايات في هذا المقام الكنايات المبنية
لا الكنايات المعربة نحو فلان فانه لان البحث انما هو عن المبنيات كم وكذا للعدد
وكيت وذيت للحديث اعلم ان الكناية لفظ دال بالابهام على معنى مفسر بلفظ آخر فعلى
هذا كم لا يكون من الكنايات لانه اما سؤال عن عدد مبهم او اخبار عن عدد كثير مبهم ولا يعتبر في
كل منهما كون العدد المبهم مفسرا بلفظ آخر وانما اورد في هذا المقام لمناسبة كذا في كونه للعدد ثم
ان كم الاستفهامية مبنية لتضمنها معنى همزة الاستفهامية وكم الخبرية ايضا مبنية لموافقتها لها

في اللغة وكذا المبني يكون في اسماء الاشارات وكيت وذيت اذ هما كنايتان عن الجملة وتمييز
فالاصل حكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد لانها حملت على العدد المتوسط وهو احد عشر
وما دون المائة ومميزه مفرد منصوب كما سيعلم ومميز كم الخبرية مجرور مفرد تارة كما في العدد الكثير
نحو مائة رجل ومجموع اخرى كما في العدد القليل نحو ثلثة رجال فيقال كم رجل عندي وكم رجال
وتدخل كلمة من فيهما اي في مميز كل واحد منهما ح يكون ذلك المميز مجرورا بمن ولا يجوز اظهار
حرف الجر ان كان مذكورا ولهما اي لكم الاستفهامية والخبرية صدر الكلام اما الاستفهامية فلانها
تدل على نوع من انواع الكلام وهو الاستفهام فلا بد وان يكون لها صدر الكلام ليعلم انه من اي نوع
من انواع الكلام ولا يبقى للمخاطب تردد فيه واما الخبرية فلمشابهتها لكم الاستفهامية واحتمال
لها الخبرية لكون ما بعدها خبرا لها فيتضمن الاخبار عن الكثرة وان كانت هي انشاء للتكثير نحو كم رجل
عندي فحصول الرجل عند المتكلم بطريق الخبر واستكثاره اياه بطريق الانشاء وهذا ايضا نوع من نوع
الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون
بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره بان لا ينصب الفعل ضميره او متعلق ضميره
الضمير عاملة على شريطة التفسير كان منصوبا على حسبه اي على حسب ما يقتضيه ذلك الفعل فيجوز
ان يكون مفعولا به كما تقول كم رجلا ضربت وكم رجل ضربت ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا كما تقول
كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت ويجوز ان يكون ظرفا نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت وكل ما اي كل
واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر او اسم مضاف فمجرور اي كم
مجرور المحل بذلك الحرف او بذلك المضاف نحو بكم رجلا مررت وبكم رجل مررت وغلام كم رجلا ضربت
وغلام كم رجل ضربت فان الغلام في هذا المثال منصوب بكونه مفعولا به لضربت ولا يبطل صدارة كم

بواسطة حرف الجر او المضاف لان الجار مع المجرور والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة
فيقدر معنى الاستفهام قبل حرف الجر والمضاف كانه قيل ابعشرين رجلا مررت ام بثلاثين وغلام عشرين
رجلا ضربت ام غلام ثلاثين رجلا اي وان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره ولا قبله حرف جر او اسم
مضاف فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا سواء كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره كما تقول كم رجلا ضربته او ضربت غلامه كم رجل ضربته او ضربت غلامه او اسم نكرة
نحو كم رجلا اخوك او ظرف نحو كم درهما عندك او اسم معرفة نحو كم درهما مالك في جميع هذه المواضع كم
مرفوع على الابتداء وما بعده خبره على مذهب سيبويه على مذهب غيره في مثل كم درهما مالك كم في
محل الرفع على انه خبر مبتدأ ومالك مرفوع على الابتداء على قياس ما علم في من ابوك والمذكور في المتن
مذهب سيبويه وكم خبر وما بعده مبتدأ ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك وكم يوما صيامك وكذلك
اي مثل كم في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط فانه ان كان بعد هذه الاسماء فعل غير مشتغل
عنها بضميرها او متعلق ضميرها فهي منصوبة على مفعولية ذلك الفعل كما تقول من ضربت اي شخص
ضربت ومن تضرب اضرب فلو كان من مفعول الشرط لكونه اقرب يكون مفعول الجزاء محذوفا اي
شخص تضربه اضربه ولو كان مفعولا للجزاء يكون مفعول الشرط محذوفا اي اي شخص تضربه اضربه ان كان
قبل هذه الاسماء حرف او اسم مضاف يكون مجرورا محلا كما تقول بمن مررت وغلام من ضربت
وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب والا فهذه الاسماء مرفوعة على الابتداء نحو من عندك ومن ابوك
على مذهب سيبويه وفي مثل تميز كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري
ثلاثة اوجه احدها النصب على ان يكون كم استفهامية والثاني الجر على ان يكون كم خبرية وعلى
التقديرين كم في محل الرفع على انه مبتدأ وخبره فدعاء قد حلبت الخ والثالث رفع عمة على ان
مميز كم محذوف اي كم مرة او كم حلبة ويجوز في ذلك المحذوف النصب والجر بناء على كون كم استفهامية

او خبرية وعلى التقديرين كم منصوب المحل على المصدرية او الظرفية وعمة مرفوعة على الابتداء وكم
صفتها وجملة قد حلبت او خبر للمبتدا او خالة تابعة لعمة في الرفع والنصب والجر بحكم العطف والبيت
للفرزدق يهجو جريرا بان عمة وخالاته لكثرة الخدمة صارت فدعاء اي منقلبة الكف والقدم
وفي لفظ على اشارة الى انه كاره لخدمتهما لخستهما وسوء خلقتهما وقد يحذف مميز كم في مثل كم مالك
وكم ضربت اي كم درهما مالك وكم ضربة ضربت او كم مرة ضربت الظروف منها ما قطع عن الاضافة
اعلم ان اكثر الظروف معربة وقليل منها مبنية لما قال فيما تقدم وللبعض الظروف واشار في هذا المقام بقوله
والظروف الى تلك الظروف المبنية فمن تلك الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة مع ان الظرفية تقتضي
الاضافة كقبل وبعد وقدام وامام وتحت وفوق وخلف ووراء اذا حذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية يكون مشابها بالحرف في الاحتياج الى الغير وهو المضاف اليه فيكون مبنيا وعند ذكر
المضاف اليه معه لا يكون الاحتياج في غاية القوة فيكون منصوبا على الظرفية كما تقول جئت
قبل زيد او بعده او مجرورا بحرف الجر كما تقول جئتك من قبل زيد ومن بعده وبالجملة على تقدير
حذف المضاف اليه وكونه منويا مرادا في المعنى تشتد احتياج الظرف اليه فيكون مبنيا على الضم لكونه
يخالف حركته البنائية لحركته الاعرابية ومن هذا القبيل لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل
ذلك ومن بعد ذلك وانما قلنا ان المضاف اليه يجب كونه منويا مرادا في المعنى اذ على تقدير كونه
محذوفا منسيا يكون الظرف معربا كما قال الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص
بالماء الفرات واجري مجراه في حذف المضاف اليه والبناء على الضم لا غير وليس غير ولذا
حسب فانها لكثرة الاستعمال بلا اضافة مثل الظروف المقطوعة ومنها اي من جملة الظروف
المبنية حيث وهو موضوع لمكان تقع فيه النسبة ولذا لا يضاف الا الى جملة في الاكثر
فيشبه الظروف لانها غالبة الاضافة الى الجملة فمبني على الضم تشبيها واذا اضيفت الى مفرد

كما قال الشاعر اما ترى حيث سهيل طالعاً فيكون معرباً لزوال علة البناء وهي الاضافة الى الجملة
وان عجز علة الاضافة الى الجملة فيكون في هذا الحال ايضاً مبنياً لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها
اي من الظروف المبنية كلمة اذا وهي للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة
على الماضي وفيها معنى حرف الشرط وبناؤها من هذه الجهة ولذا اختير بعدها الفعل
كما علم فيما سبق وقد يكون كلمة اذا للمفاجاة كما تقول خرجت فاذا السبع واقف اي خرجت
ففاجأت زمان وقوف السبع او مكان وقوفه فيلزم المبتدأ بعدها اي بعد اذا الفجائية غالباً
ليكون فرقا بين اذا هذه واذا الشرطية ومنها اي من الظروف المبنية كلمة اذ للماضي
ويقع بعدها الجملتان الفعلية والاسمية بخلاف اذا الشرطية اذ لا يقع بعدها الا الجملة
الفعلية وبناؤها لكونهما مثل وضع الحروف ومنها اي من الظروف المبنية اين وانى للمكان
مستفهماً وشرطاً اي حال كونها للاستفهام والشرط كما تقول اين زيد وانى زيد اي في
اي مكان هو واين تجلس اجلس وانى تجلس اجلس اي في اي مكان تجلس ظرف للشرط او الجزاء
اي في اي مكان تجلس اجلس فيه او في اي مكان تجلس فيه اجلس وسبب بناء كل منها تضمن حرف الشرط
او الاستفهام وعلى هذا القياس سائر اخواتها ومن الظروف المبنية متى للزمان فيهما اي
في الاستفهام والشرط كما تقول متى القتال حرف اي زمان القتال ومتى تجلس اجلس اي في اي
زمان تجلس اجلس والمشهور عند النحاة ان متى واخواتها مثل اين وانى من معمولات الشرط لا الجزاء
وان كان كونها من معمولات الجزاء ايضاً صحيحاً من حيث المعنى كما سبق آنفاً ومن الظروف المبنية
ايان للزمان مستفهماً عن الزمان الذي له وقع وفخامة في الافهام نحو ايان يوم
اي اي زمان او في اي زمان يوم القيمة ومنها اي من الظروف المبنية كيف للحال
اي للسؤال عن الحال استفهاماً كما تقول كيف زيد اي صحيح ام سقيم فان كان بعده اسم

نحو في محل الرفع على خبرية منه وان كان بعدها فعل كما تقول ما رأيت منذ جئت فهو في محل النصب على انه
اي على انهما في محل حجة كما امر ماشياً ومن الظروف المبنية مذ ومنذ وهما قد يكونان بمعنى
اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما فيليهما اي يقع بعدهما الاسم المفرد المعرفة
فاول المدة تتعين لتعلم مجموع المدة تبعاً كما تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة وقد
يكون بمعنى الجميع اي جميع المدة فيليهما اي يقع بعدهما المقصود بالعدد
اي الزمان الذي قصد بيانه متلبساً اي بعدد المستغرق جميع اجزائه كما تقول ما رأيته مذ يومان
او شهران او سنتان وسبب بنائهما مشابهتهما مذ ومنذ الحرفين لفظاً ومعنى وقد يقع بعدهما
اي بعد مذ ومنذ المصدر نحو ما رأيته مذ سفره او الفعل نحو ما رأيته مذ سافر او ان سواء كانت
مخففة نحو مذ ان سافر او مشددة نحو مذ انه سافر فيقدر زمان مضاف الى احد هذه الامور اي
لا بد من تقدير الزمان المضاف الى احد هذه الامور في هذه الصور الاربعة اذ المعنى مذ زمان سفره
وعلى هذا القياس فهو اي كل واحد من مذ ومنذ على جميع التقادير المذكورة في محل الرفع
على انه مبتدأ وما بعده خبره اي اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان او اول المدة
زمان سفره الى آخره خلافاً للزجاج اذ عنده ما بعده مبتدأ وهو خبره ويلزم عليه
ان يكون المبتدأ في مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك لا يجوز ومن الظروف المبنية لدى
ولدن بمعنى عند والفرق انه يجوز ان يقال المال عند زيد في حال عدم حضوره وفي حال كونه
في خزينته ولا يجوز ان يقال المال لدى زيد ولدن زيد الا اذا كان المال حاضراً عنده وقد جاء
لدن ولدن ولدن ولدن لد لد وسبب بناء لدى ولدن واخواتهما ان لدى ولد على هيئة
الحروف فجعلوا جميع لغاتهما مبنية وفي لب اللباب لدى واخواتها دائماً مضافة الى ما بعدها وما بعدها
مجرور بها لكن في بعض لغات العرب ينصب بلدن لفظة غدوة لان نونها شبيه بالتنوين

في كونها فخذ وقتا تارة وثبتت اخرى كما في مثل قط تياد من الظروف المبنية قط للماضي المنفي
اي لاستغراق الماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي اي لاستغراق المستقبل المنفي وسبب بنائهما
ولاتهما على الاستغراق الذي هو معنى اللام الحرفية والظروف المضافة الى الجملة بالذات
وبواسطة كلمة اذ يجوز بناءهما على الفتح لخفة وجواز اعرابها نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين فيجوز
كون لفظ اليوم مبنيا على الفتح لاضافة الى الجملة التي بعده ويجوز ان يكون منونا مرفوعا على انه خبر
مبتدء وكذا قوله تعالى ومن خزي يومئذ اذ يجوز كون اليوم مجرورا على انه مضاف اليه
ويجوز ان يكون مبنيا على الفتح لانه مضاف الى الجملة بواسطة اذ وتقدير الكلام يوم اذ كان كذا لفظ
حذف المضاف اليه وعوض عنه التنوين وكذلك اي مثل الظروف المذكورة في جواز البناء والاعراب
مثل وغير المذكورين مع ما وان المصدريتين وان لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة فيجوز
الاعراب والبناء على الفتحة كما تقول قيامي مثل ما قام زيد ومثل ان قام زيد ومثل ان زيدا قائم
او قيامي غير ما قام زيد الى آخره المعرفة والنكرة اي هذا باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم
المعرفة ما وضع لشيء بعينه فقوله ما وضع لشيء متناول للمعرفة والنكرة كليهما وخرج بقوله
بعينه النكرة وهي اي اقسام المعرفة خمسة احدها المضمرات وقد تقدم ذكرها وثانيها الاعلام
وثالثها المبهمات وهي عبارة عن الموصولات واسماء الاشارات كما سبق ورابعها المعرف
باللام والنداء اعلم ان المعرف بالنداء قد علم مما تقدم كما تقول يا رجل وتقصد الشخص المعين
واما المعرف باللام فهو اما للجنس نحو الرجل خير من المرأة او للاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات اي جميع الناس في خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات او للعهد
نحو جاءني الرجل وخامسها المضاف الى احدها معنى يعني اضافة معنوية اذ الاضافة
اللفظية لا تفيد تعريف المضاف نحو غلامك وغلام زيد وغلام هذا العلم ما وضع لشيء بعينه

غير متناول غيره بوضع واحد فقوله ما وضع لشيء بعينه متناول لجميع المعارف وخرج
بقوله غير متناول غيره جميع المعارف ودخلت الاعلام المشتركة في التعريف بتقييد بوضع واحد
كما اذا كان زيد علما لشخصين لانه يدل على هذا التقدير متناول لغيره لكن لا بوضع واحد بل بوضع غيره
بخلاف انا وانت وهذا والرجل لانها بوضع واحد متناولة للامور المتعددة كما فصل في المبسوطات
واعرفها اي اعرف المعارف المضمر المتكلم اذ لا التباس فيه ولا اشتباه فيه اصلا ثم المضمر
المخاطب ثم الغائب والمضاف الى احدها في مرتبة ما اضيف اليه وقال بعضهم اعرف المعارف
العلم الشخصي لانه ليس بمتناول بوضع واحد الا شيئا واحدا بخلاف المضمرات وسائر المعارف بالعقل
لانها بوضع واحد يتناول امورا متعددة وبعضهم قال اعرف المعارف اسماء الاشارة اذ معناها معلوم
بالحس والمذهب الاول هو المذهب الاشهر والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وامرأة وان لك
درس اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء اي لبيان مقدار آحاد الاشياء
وافرادها كما تقول ثلثة رجال فيعلم ان آحاد الرجل ثلثة وعلى ما ذكر في التعريف يكون الواحد
والاثنان من اسماء العدد لانهما يقعان في الجواب اذا سئل عن معدودا ومعدودين بكم كما تقول
واحد او اثنان في جواب من قال كم رجلا عندك وقد خالف بعض اهل الحساب في كون الواحد
والاثنين عددا واصولها اي اصول اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة واحد
الى عشرة ومائة والف وباقي مراتب الاعداد ماخوذة منها اما بالتركيب او بالعطف
او بالحاق بصيغة التثنية كمائتين والفين او بصيغة الجمع سواء كان الجمع قياسيا كمئين
بالالف والواو او غير قياسي كعشرون واخواتها الى تسعين والتفصيل انك تقول في المفرد المذكر
وتثنيته واحد واثنان وفي المؤنث المفرد وتثنيتها واحدة واثنتان وثنتان
فالتذكير والتانيث في هذا المقام على الوجه المشهور وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة

بزيادة التاء نحو ثلثة رجال وعشرة رجال وفي المؤنث ثلث الى عشر بدون التاء نحو ثلث نسوة
وعشر نسوة وهذا مخالف للمشهور ووجهه ان المذكر متقدم على المؤنث وهو لكون الثلثة جماعة
وجمع المذكر مونث لفظي فلرعاية تانيثه اثبتوا التاء في المذكر وسقطوها عن المؤنث للفرق
بين المذكر والمؤنث واذا جاوزت عشرا تقول احد عشر واثنا عشر في المذكر نحو
احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو
اثنتا عشرة امرأة وثنتا عشرة امرأة وهذا في الحقيقة تركيب الواحد والواحدة مع العشرة لكنهم
غيروا الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا واذا كان لفظ عشر غير مركب مع غيره تثبت التاء
في المذكر وتسقط عن المؤنث على خلاف القياس المشهور وبعد التركيب يرجع الى الاصل فتثبت
في المؤنث وتسقط عن المذكر فيقال احد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة وعلى هذا القياس اثنا عشر
رجلا واثنتا عشرة امرأة وتقول في المذكر ثلثة عشر الى تسعة عشر وفي المؤنث ثلث
الى تسع عشرة بابقاء الجزء الاول على حاله الذي كان قبل التركيب فيكون بالتاء في المذكر
وبدونها في المؤنث وتذكير الثاني في المذكر وتانيثه في المؤنث لرجوعه الى الاصل نحو ثلثة عشر رجلا
وثلث عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وتميم تكسر الشين اي شين العشرة
المركبة مع غيره في المؤنث وتقول عشرون واخواتها السبع التي على صورة صيغة
الجمع المذكر السالم فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق فتقول عشرون رجلا وعشرون
امرأة وتقول فيما زاد على عشرين احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المؤنث نحو
احد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ثم بالعطف بلفظ ما تقدم من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون رجلا وثلثة وعشرون رجلا واثنتان وعشرون وثنتان وعشرون امرأة
وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف.

مثل الواحد ومایتان والفان في التثنية من غير فرق فيهما اي في المذكر والمؤنث
ثم فيما زاد على المائة والالف بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او بعطفهما على الزائد على
ما تقدم من غير تغيير فيقال احد ومائة واحدة ومائة واحد ومائة واحدى ومائة واثنان ومائة
ومائة ومائة وثلثة رجال ومائة وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا ومائة واحدى عشرة امرأة
ومائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا ومائة واثنتان
وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا ومائة وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين
وكذا الحال في مثنية المائة والالف ويجوز عكس العطف في الكل والاصل في ثماني عشرة
فتح الياء وجاز اسكانها اي اسكان الياء وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها مكسورة قبل حذف الياء فينبغي ان يكون بحالها بعد حذفها اليها واعلم ان الفاظ الاعداد موضوعة
للمعاني العددية المعينة لكن الاجناس التي تعلق بها تلك المعاني مبهمة ولا تدل الفاظها على تلك الاجناس
على التعيين فلا جرم احتيج في تلك الالفاظ الى ذكر التمييز لتعيين الجنس مثلا عشرون معنى عدد معين
ولا ابهام في معناه لكن الابهام في انه من اي جنس هو فلا بد له من مميز ولما اراد ان يبين مميز
مراتب الاعداد فابتدأ من الثلثة اذ لا مميز للواحد والاثنين كما سنبين فقال ومميز الثلثة
الى العشرة مخفوض اي مجرور لاضافة العدد الى المعدود ومجموع رعاية لمطابقة اللفظ
للمعنى في الجمعية يجوز ان يكون لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة نفر وهذا اي كونه مجموعا
الا في ثلثمائة الى تسعمائة يعني اذا كان مميز الثلث واخواته الى التسع لفظ المائة فمميزها
مجرور مفرد وكان قياسها ان يجمع على مآت ومئين وانما ترك هذا القياس ويجوز
اضافتها الى المائة بوجه الكثرة فيها فثبت الجمع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد اما النصب فلتعذر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلان التنوين

مقدرۃ والمعنی اذ جعل احد عشر احدٌ وعشرۃ واما فی عشرین وما زاد علیہ الی تسعۃ وتسعین فلان ہذہ النون
لیست بنون الجمع بل شبیہۃ بہا فتعلق التقدیر الاضافۃ لا یمکن حذفہا ولا اثباتہا فترکوا التمیز علی اصلہ
وتمیز الف ومائۃ وتثنیتہما وجمعہ ای جمع الالف مخفوض بالاضافۃ کما علمت
فی ثلث مفرد لانہ لما کان العدد کثیرا اکتفوا فی الممیز بالمفرد لبیان الجنس ولم یراعوا المطابقۃ
نحو الواحد مائۃ رجل ومائۃ امرأۃ والف رجل والف امرأۃ ومائتا رجل ومائتا امرأۃ والفا رجل والفا امرأۃ
لسقوط النون بالاضافۃ والاف رجل والاف امرأۃ واذا کان المعدود بحسب المعنی مونثا
واللفظ مذکرا کما اذا اطلق الشخص او الاشخاص علی النسوۃ او بالعکس کما اذا اطلق
لفظ النفس علی المذکر فالوجہان فان شئت قلت فی الاول ثلثۃ اشخاص من النساء وان
راعیت المعنی قلت ثلث اشخاص وفی الثانی ان شئت قلت ثلثۃ انفس من الرجال لرعایۃ المعنی
وان شئت قلت ثلث انفس لرعایۃ اللفظ ولا یمیز واحد واثنان فلا یقال واحد رجل واثنا
رجل استغنوا بلفظ التمیز عنہما نحو رجل ورجلان لافادتہ النص المقصود بالعدد
یعنی ان تمیزہما یدل علی الجنس وعلی تعیین العدد المقصود بلا اشتباہ فان رجلا یدل علی الجنس
وعلی الوحدۃ ورجلان علی الجنس والتثنیۃ فلا یجتمع العدد مع الممیز بطریق التمیز کما فی سائر
الاعداد ولکن یمکن ان یجعل العدد ہہنا صفۃ موکدۃ للممیز نحو الہ واحد والہین اثنین وتقول
فی المفرد من المتعدد باعتبار تصییرہ ای باعتبار تصییر ذلک المفرد عدد الاقل ازید علیہ
بواحد الثانی ومعناہ مصیر الواحد اثنین بانضمامہ الیہ فہو اسم فاعل مشتق من اثنین وہکذا
حال الثالث واخواتہ الی العاشر وانما ابتدء من الثانی اذ لیس قبل الواحد عدد حتی یکون
الواحد مصیرہ والتذکیر والتانیث فی ہذہ الاسماء علی قاعدۃ التذکیر والتانیث فی اسماء
الفاعلین فیقال فی المذکر الثانی الخ وفی المونث الثانیۃ الی العاشر والعاشرۃ

وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله اي حال ذلك المفرد ومرتبته في التعدد فانه اي ال
عبارة عن بيان مرتبة المفرد من المتعدد الاول والثاني في المذكر ولم يقل الواحد لانه
يدل على نفس العدد لا على المرتبة بخلاف الاول والاولى والثانية في المؤنث الى العاشر
والعاشرة واعلم ان الثاني والثالث وغيرهما من الاسماء وان كانت على صيغة اسماء الفاعلين
لكنها ليست باسماء الفاعلين حقيقة لفقدان معنى الفعل فيها اعني الحدث ولذا لا تعمل النصب
بخلاف ما اذا كانت بمعنى التصيير واذا جاوزت العشرة فانما تكون باعتبار الحال لا باعتبار التصيير
الذي يشير في احد عشر وما فوقه بمعنى الفعل ليكون الاسم ماخوذا منه بطريق اسم الفاعل بمعنى التصيير
فتقول في المذكر فيما فوق العشرة الحادي عشر بتذكير الجزءين وفي المؤنث الحادية عشرة
بتانيث الجزءين الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وكلا الجزءين مبنيان وحينئذ اي حين اريد ان الواحد من المتعدد يكون فيه باعتبار التصيير
واما باعتبار الحال فقيل في الاول اي في المفرد من المتعدد وباعتبار التصيير ثالث اثنين اي مصيرهما ثلثة يعني انه
لا يجوز اضافته الى العدد الذي فوقه ولا الى العدد المساوي له اذ لا يمكن على ذين التقديرين
اعتبار معنى التصيير فلا يقال بهذا المعنى ثالث ثلثة ولا ثالث اربعة بل انما يكون اضافته الى العدد
الانقص منه بمرتبة فيقال ثاني الواحد وثالث اثنين ورابع ثلثة كقوله تعالى ما يكون من نجوى ثلثة
الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم من ثلثتهما اي ثالث اثنين بهذا المعنى ماخوذ من قولهم
ثلثتهما اي صيرت الاثنين ثلثة وتقول في المفرد من المتعدد وباعتبار حاله ثالث ثلثة
اي احدها اذ اضافته لا يكون الا الى العدد المساوي له وكثالث ثلثة وثاني اثنين
ولا يجوز اضافته الى العدد الاقل منه وان جاز الاضافة الى العدد الذي فوقه لكن الاضافة
الى المساوي اشهر واكثر وتقول في اضافة الاسم المتعدد الماخوذ من احد عشر واخواته
الى العدد المساوي له في حادي عشر احد عشر في المذكر معناه واحد من احد عشر

بعشر وثمانية عشرة واحدى عشرة في المؤنث على الثاني اي اعتبار بيان الحال
خاصة او الاعتبار الاول بالايجاد اعشرة وان شئت حذفت العشرة من تلك الاسم
لكونه انكرته في المثالين اليه وقلت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب
الجزء الاول ح لان التركيب الذي هو سبب البناء ليس بباق فيه المذكر والمؤنث اعلم
ان التذكير والتانيث كالتعريف والتنكير من خواص الاسماء واطلاق التذكير على الفعل في الجملة
بطريق المجاز والتانيث في مثل ضربت اولا للدلالة على تانيث الفاعل فهو في الحقيقة راجع الى الفاعل
وكذا الحال في التاء اللاحقة للمؤنث فالمؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر
بخلافه يعني ما لا يكون فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا وعلامة التانيث التاء الزائدة
في آخر الكلمة وهذه التاء قد تكون ملفوظة نحو ضاربة وضاربات وظلمة وغرفة وقد تكون مقدرة
نحو هند وعين وزينب وعقرب والدليل على تقدير التاء في هند وعين ظهورها في التصغير فيقال هنيدة
وعيينة وفي زينب وعقرب ان الحرف الرابع في المؤنث السماعي قائم مقام التاء ولذا لا تظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية وانما قدم هذه العلامة لكونها اظهر والالف
سواء كانت ممدودة وهي عبارة عن الالف الزائدة التي تكون بعدها همزة نحو حمراء
او مقصورة وهي عبارة عن الالف الزائدة التي لا تكون بعدها همزة نحو حبلى وبشرى فالالف
التي في رداء وكساء او في العصا والرحى ليست علامة للتانيث واعلم ان هذه العلامة
في الاسم لا تكون الا ملفوظة لا مقدرة وهو اي المؤنث قسمان حقيقي ولفظي فالحقيقي
ما بازائه ذكر من الحيوان كامرأة وناقة سواء كان فيه الف ممدودة نحو حمراء او وصفت
صفة للمرأة او مقصورة نحو حبلى او تاء ملفوظة نحو ضاربة او مقدرة نحو هند وزينب والمؤنث
اللفظي بخلافه اي بخلاف المؤنث الحقيقي سواء كان فيه الف ممدودة نحو حمراء او وصفت

صفة لشماتة او مقدرة نحو بشرى او تاء ملفوظة كانت او مقدرة كظلمة وغرفة وعين
وعقرب واعلم ان اللفظي في هذا المقام مقابل للحقيقي وفي باب ما لا ينصرف مقابل للمعنوي والمؤنث
المعنوي ما فيه تاء مقدرة سواء كان مؤنثا حقيقيا نحو هند او غير حقيقي نحو عين وعقرب والمراد
باللفظي ههنا ما فيه تاء ملفوظة سواء كان مؤنثا حقيقيا كامرأة وناقة او غير حقيقي كظلمة وغرفة
واذا اسند اليه اي الى المؤنث الحقيقي الفعل سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره
فبالتاء اي التاء واجبة في فعله المسند اليه عند المصنف نحو جاءت امرأة والمرأة جاءت وقال بعضهم
ان كان بين الفعل وبين ظاهر المؤنث الحقيقي فاصلة يجوز ترك التانيث نحو جاء القاضي اليوم امرأة
واذا كان المؤنث الحقيقي غير نوع الانسان يجوز ترك التانيث بلا فاصلة نحو سار الناقة وانت
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يعني اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي فانت مخير في اثباتها
وتركه كما تقول طلع الشمس وطلعت الشمس واما اذا اسند الى ضميره فتانيث الفعل واجب فتقول الشمس
طلعت ولا يجوز ان تقول الشمس طلع وحكم ظاهر الجمع مطلقا سواء كان جمع المذكر الحقيقي
كالرجال او جمع المذكر الغير الحقيقي كالايام او جمع المؤنث الحقيقي كنسوة او جمع المؤنث الغير الحقيقي
كالغرفات غير الجمع المذكر السالم اذ لا يجوز تانيثه حكم ظاهر غير الحقيقي يعني اذا اسند
الفعل الى ظاهر هذه الجموع يجوز تانيث الفعل وترك التانيث كما في اسناد الفعل الى الظاهر المؤنث
الغير الحقيقي فتقول جاء الرجال وجاءت الرجال ومضى الايام ومضت الايام وقال نسوة وقالت نسوة
وعلا الغرفات وعلت الغرفات وانما صار حكم ظاهر هذه الجموع حكم المؤنث الغير الحقيقي لانه
لا فرق في اسناد الفعل الى ظاهر هذه الجموع اذ الجمع في الكل يتاول بالجماعة والجماعة مؤنث
غير حقيقي وضمير جمع المذكر العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا الرجال
والايام فعلت وفعلن تفصيله انه اذا اسند الفعل الى ضمير هذه الجموع سوى جمع المذكر

فان كان المسند اليه مذكرا حقيقيا كالرجال يجوز فيه الوجهان الاول الحاق تاء التانيث بالفعل
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير المؤنث لان الجمع بتاويل الجماعة فيقال الرجال جاءت وثانيهما الحاق
الواو نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقلين فيقال الرجال جاءوا وان كان المسند اليه
جمعا مذكرا غير حقيقي كالايام او جمعا مؤنثا حقيقيا كالنساء فيجوز فيه ايضا الوجهان احدهما ان يكون
مقرونا بتاء التانيث نظرا الى تاويل الجماعة وثانيهما ان يكون بالنون نظرا الى المعنى اذ حكم جمع المذكر
غير الحقيقي حكم جمع المؤنث فيقال الايام مضت ومضين والنساء مشت ومشين المثنى قد عرفت
ان التثنية من خواص الاسم وتثنية الفعل راجع الى الفاعل لا الى نفس الفعل فالمثنى ما اى اسم
لحق آخره الف مفتوح ما قبلها ونون مكسورة في حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها
ونون مكسورة في حالتي النصب والجر ليدل ذلك اللحوق او اللاحق على ان معه اسم مثله
من جنسه اشارة الى انه لا يجوز تثنية اللفظ المشترك باعتبار معنيين مختلفين لانهما ليسا من جنس واحد
فلا يجوز ان يقال قرءان يراد بهما الطهر والحيض بل لا يكون المراد بهما الا الطهران او الحيضان وقد ظهر
حال تثنية الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو دلو وظبي والناقص الذي في آخره ياء ثابتة كالقاضي
او مقدرة نحو قاض من تفسير المثنى فتقول زيدان ودلوان وظبيان وقاضيان في حال الرفع وفي حالتي النصب
والجر بالياء مقام الالف لكن بقي الكلام في تثنية الاسم الذي في آخره الف مقصورة او ممدودة
فلذا قال والمقصور اى الاسم الذي في آخره الف مقصورة ان كان الفه منقلبة
عن واو وهو ثلاثي قلبت تلك الالف في التثنية واوا فيقال عصوان وعصوين في تثنية
عصا والا اى وان لم يكن كذلك فبالياء اى فالفه مقلوبة بالياء فان كان زائدا على الثلاثي
سواء كان الفه في الاصل واوا كملهى او ياء كاعشى او لم يكن لها اصل كحبارى تقلب ياء فيقال
ملهيان وملهيين واعشيان واعشيين وحباريان وحباريين وكذا ان كان ثلاثيا والفه منقلبة عن ياء

او لم یکن اما اصل تقلب الالف یاء اذ یقال سعیان ورحیین وفتیان فی سعی ورحی وفتی اذ لم تکن متروکة ثالثة تصغیر

وللممدود ای الاسم الذی فی آخره الف وبعدہا ہمزة ان کانت ہمزته اصلیة ثبتت

الہمزة فی التثنیة فیقال فی تثنیة قراء قراءان وقرائین لان حق الحرف الاصلی ان یکون باقیا بحاله

وان کانت ہمزة للتانیث کما فی حمراء وصحراء قلبت الہمزة فی التثنیة واوا فیقال حمراوان

وصحراوان لان الہمزة حرف ثقیل من جنس الالف فلا یجوز ان تقع بین الفین مع انہا غیر اصلیة

وانما قلبت واوا لان مناسبة الواو بالہمزة ازید من الیاء لثقلہما والا ای وان لم تکن ہمزته اصلیة

ولا للتانیث فالوجہان ای فالکلام فیہا علی جواز الوجہین المذکورین احدہما ابقاء الہمزة علی حالہا

لمناسبة الہمزة الاصلیة وثانیہما قلب الہمزة واوا ففی تثنیة کساء ورداء یجوز رداآن ورداوان

ولا یجوز ردایان مع ان المشہور ردایان ایضا ولکن ینبغی ان یقول الا الوجہان بغیر لام التعریف

وہما الوجہین ابقاء الہمزة بحالہا وثانیہما ان لا اصل فیقال فی تثنیة کساء کساءان وکساوان فی رداء

رداآن ورداوان ویحذف نونه ای نون التثنیة للاضافة لان نون التثنیة کنون التنوین

فی قوته بالانفصال فیحذف بالاضافة کما یحذف التنوین بہا واعلم انه لا یحذف تاء التانیث

التی فی آخر الکلمة من المثنی فیقال ثمرتان وشجرتان فی تثنیة ثمرة وشجرة الا انه یجوز حذفہا فی لفظین کما قال

وحذفت تاء التانیث فی خصیان والیان فی تثنیة خصیة والیة وسبب جواز الحذف فیہما

شدة اتصالہما وعدم افتراقہما فاذا اتصلت التثنیة فی ہذا المقام بمنزلة الکلمة المفردة وتاء التانیث لا تقع

فی وسط الکلمة المفردة المجموع اعلم ان الجمع الیه کالتثنیة من خواص الاسم وفی الفعل راجع

الی الفاعل المجموع ما ای اسم دل علی احاد مقصودة بحروف مفردہ بتغیر ما فقوله

ما دل علی احاد متعددة یشمل نحو رہط ونحو قوم ونحو ابل وخرج بقوله بحروف مفردہ نحو لا

لعدم المفرد له او الظاہر ان الجار فی قوله بحروف مفردہ متعلق بقوله دل فخرج نحو بل

ذلك لاسم على احاد مقصودة مع حال كونه متلبسا بتجرد عن مفرده وقوله تغيير اشارة الى ان الالف في التغيير

كان في الحقيقة فنحو تمر وركب ليس بجمع لتمرة وراكب لعدم دلالتها على احاد مقصودة مع الاحاد

وان كان المشهور فيما بين الظاهرين ان التمر جمع تمرة وركب جمع راكب بل التمر اسم جنس يتناول القليل

والكثير ولفظ الركب اسم جمع وليس بجمع اذ صيغة فاعل لم تجمع على فعل فقد علم ان اسم الجمع

خارج عن الحد ونحو فلك وهجان مما استعمل جمعا تارة ومفردا اخرى وفيها التغيير التقديري

اذ ضمته في فلك على تقدير كونه مفردا ضمة قفل وعلى تقدير كونه جمعا ضمة اسد وكسرة هجان على

تقدير كونه مفردا مشابهة لكسرة كتاب وحمار وعلى تقدير كونه جمعا مشابهة لكسرة رجال وهو

قسمان احدهما صحيح وهو ما يكون بناء واحده سالما فيه وثانيهما مكسر وهو ما لا يكون

بناء الواحد سالما فيه فالصحيح قد يكون لمذكر وقد يكون لمونث فالمذكر اي الجمع

الصحيح المذكر ما اي اسم لحق اخره واو مضموم ما قبلها ونون مفتوحة حال الرفع

نحو زيدون ومسلمون او ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة حالتي النصب والجر نحو زيدين

ومسلمين ليدل ذلك اللحوق او اللاحق على ان معه اكثر منه فان كان اخره

اي اخر الاسم الذي يراد ان يجمع بهذا الجمع ياء سواء كانت ملفوظة كالقاضي والداعي او مقدرة

كقاض وداع قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون فان اصله قاضيون نقلت

ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا الحال

في داعون وعلى هذا القياس حال النصب والجر اذ اصل قاضين قاضيين حذفت كسرة الياء

لثقل اجتماع الكسرتين في اليائين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين وان كان اخره مقصورا

يعني ان كان في اخر الاسم الف مقصورة مقدرة نحو مصطفى ومجتبى ومرتضى او ملفوظة

نحو المصطفى والمجتبى والمرتضى حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها

مفتوحاً مثل مصطفون اذ اصله مصطفيون قلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت
لالتقاء الساكنين فبقي ما قبل الالف مفتوحاً والمراد بكون ما قبل الواو مضموماً اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل وشرطه ان كان اسماً اعلم ان الاسم الذي اريد جمعيته جمع المذكر السالم اما ان يكون
محضاً او صفة فان كان اسماً محضاً فشرطه في صحة هذا الجمع ثلثة امور احدها ما ذكره بقوله فمذكر يعني
ان يكون ذلك الاسم مذكراً بمعنى ان يكون مجرداً عن تاء التانيث ملفوظة كانت او مقدرة فمثل
طلحة وحمزة لا يجمعان بالواو والنون واما مثل ورقاء وحمراء وغيرهما اعلاماً لرجلين فيجمعان بالواو والنون
نحو ورقاوون وحمراوون اذ علامة التانيث هي التاء لا الالف فالتاء مانعة عن هذه الجمعية
بخلاف الالف والثاني ما اشار اليه بقوله علم يعني ان الشرط الثاني ان يكون ذلك الاسم علماً
فمثل رجل مع كونه مذكراً ومن اولي العقل لا يجمع هذا الجمع فلا يقال رجلون لان العلم في تعيين المعنى
اقوى من اسم الجنس فخصوا هذا الجمع لشرافته بالعلم والشرط الثالث ما اشار اليه بقوله يعقل
يعني ان يكون ذلك الاسم المذكر علماً لاولي العقل فاعوج واللاحق علمين للفرس لا يجمعان هذا الجمع
اذ اولوا العقل اشرف من الحيوانات العجم فلا يستحسن هذا الجمع في اعلام سائر الحيوانات وان كان
الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر السالم صفة فشرطه في صحة هذا الجمع امور منها ما اشار اليه بقوله فمذكر
يعقل يعني ان يكون الاسم الذي فيه معنى الوصفية مذكراً من اولي العقل فضارب ومضروب
وحسن لكونها من صفات الانسان المذكر تجمع هذا الجمع ويقال ضاربون ومضروبون وحسنون ومثل
ضاربة وان كانت صفة للانسان ومثل مضروب وحسن اذا كانا صفتين لغير الانسان لا تجمع هذا الجمع
ومنها ان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر حمراء فلا يجمع احمر على احمرون للفرق بين افعل الصفة
وافعل التفضيل فان افعل التفضيل يجمع بالواو والنون نحو الافضلون والاعلمون ولم يعكس الامر لان
افعل التفضيل اشرف واقوى في الوصفية لدلالته على الزيادة ومنها ان لا يكون فعلان

فعلى مثل سکران سکرى وعطشان عطشى فلا یقال فی جمع سکرى سکرانون لان جمع
عطشانون لا فرق بینه وبین فعلان فعلانة کندمان وندمانة فیقال فی جمعه ندمانون
فعلان فعلانة یحصل فی الفرق بین المذکر والمؤنث لانه فیه بالتاء ومنها ان لا یکون
فیه ای فی وصف التذکیر والتانیث مع المؤنث کما یکون فی فعیل بمعنى مفعول
بمعنى فاعل مثل جریح وصبور فلا یقال جریحون فی جمع جریح اذ لا فرق فی المفرد بین
والمؤنث تقول رجل جریح وامراة جریح وان جاز جریحون فی جمع المذکر فلا یلحق به الصیغة
على جمع المؤنث فلا بان یقال فی جمعه جریحات فیکون فی الجمع الذی هو فرع المفرد فرق
بین المذکر والمؤنث فیلزم مزیة الفرع على الاصل ومخالفة الفرع للاصل وکذا لا یقال فی
جمع صبور اذا کان صفة لرجل صبورون وکذا فی مفعال الذی هو صیغة المبالغة مستویة فیه
والمؤنث لا یجوز الحاق هذا الجمع فلا یقال فی جمع مفعال مفعالون لما ذکر فی عدم جواز
جریحون ومنها ان لا یکون متلبسا بتاء التانیث التی للمبالغة مثل علامة لانه
وان کان بحسب المعنى مذکرا لکن التاء التی هی علامة التانیث موجودة فیه لفظا فلا یجوز ان یجمع
مثل هذا الاسم بهذا الجمع الاشرف الذی هو من خواص الاسماء المذکرة وتحذف نونه
کنون التثنیة بالاضافة وقد شذ نحو سنین وارضین واوزین وقلین
وثبین لعدم وجود الشرائط المذکورة فی هذه الالفاظ وقد ادخلها بعض النحاة فی هذا الاعراب
عن الشذوذ کما فصل فی الکتب المبسوطة وجمع المؤنث الصحیح ما ای اسم الحق
آخره الف وتاء لیدل على ان معه اکثر منه من جنسه واعلم ان الاسم الذی یجمع بهذا الجمع
اما ان یکون صفة او غیر صفة فان کان صفة فاما ان یکون له مذکر اولا فان کان صفة
وله مذکر فشرطه ان یکون ای فشرط جمعه ان یکون مذکره قد جمع بالواو والنون

فيجمع مسلمة على مسلمات اذ يقال فيه جمع مسلم مسلمون لكن فعولا بمعنى مفعول وفعولا بمعنى فاعل
ومفعالا لا تجمع جمع المونث السالم اذ لم يجمع مذكرها فاحد من المذكورات جمع السلامة
ان لم يكن له مذكر فان لا يكون لها مذكر اى فيشترط صحة جمعيته ان لا يكون جزءا من كتبه ثلثة
كحائض اذ لا يقال في جمعها حائضات كما يقال في جمع حائضة حائضات لما يلزم الالتباس
اذ المجرد من التاء اسم لامرأة بلغت حد البلوغ وبالتاء لامرأة تكون حائضة بالفعل ولم يلتبس
فان فيه التاء اولى بالجمع بالالف والتاء لما ليس فيه التاء الا اتفاقا او لا اى وان لم يكن المؤنث
الذي يراد جمعه جمع السلامة صفة بل يكون اسما فيجمع مطلقا اى يجمع بالجمع مطلقا من غير
اعتبار شيء من الشروط المذكورة مثل طلحات وزينبات وشجرات وهندات في جمع طلحة وشجرة
وزينب وهند ولما فرغ من بيان قسمي جمع السلامة شرع في بيان جمع التكسير فقال جمع التكسير
ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وفلوس في نظائرها الكثيرة والجمع باعتبار المعنى
منقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة لا يطلق الا على العشرة وما دونها الى الثلثة
اذا عرى عن القرينة ولما كان صيغ جمع القلة قليلة ضبطها ليعلم ان ما عداها صيغ جمع الكثرة
وهي ستة اربعة منها لجمع التكسير وهي افعل نحو اكلب وافعال كافراس وافعلة
نحو اشربة وفعلة نحو غلمة واثنان للجمع الصحيح المذكر والمونث وما عدا ذلك
اي ما عدا هذه الصيغ الستة جمع كثرة واقع على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعمل
جمع الكثرة مقام جمع القلة نحو ثلثة قروء وثلثة رجال وعكسه اي بالعكس بوجود القرينة
ثم انه اراد ان يبين عمل المصادر فاحتاج الى تفسير المصدر فقال المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل والمراد بالحدث المعنى القائم بالغير والمراد بجريانه على الفعل ان يكون بعد الفعل
يذكر المصدر تاكيدا له او بيانا لنوعه او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة مثل يجالد وجالد

لیسا مبنیین بل هما مشتقان من الفعل منه ما وان کانا مفردین لفظا وهو ای المصدر من الثلاثی
المجرد سماع ای سماعی وعدد اوزانه یرتقی الی اثنین وثلاثین کما تقرر فی علم التصریف ومن غیره
ای من غیر الثلاثی قیاس ای قیاسی کما علم فی التصریف ویعمل المصدر عمل فعله ماضیا
کان الفعل او غیره ای غیر ماض سواء کان حالا او مستقبلا اذا لم یکن المصدر مفعولا مطلقا
کما تقول اعجبنی ضرب زید عمرا امس او الآن او غدا ولا یتقدم معموله ای معمول المصدر علیه
ای المصدر فی العمل بناء علی الفعل لان المصدر حرف مصدری والحرف المصدری موصول ومعمول
معمول الفعل الذی هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا یتقدم علی الموصول فکما لا یجوز ان تقول
اعجبنی عمرا ان ضرب زید کذلک لا یجوز ان تقول اعجبنی عمرا ضرب زید ولا یضمر فیه یعنی لا یجوز
اضمار الفاعل فی المصدر والا یلزم ان یضمر فی المثنی والمجموع ایضا فیلزم اجتماع التثنیتین والجمعین بالنظر
الی المصدر والفاعل ح کما کان تثنیة الفعل وجمعه باعتبار الفاعل لا باعتبار نفس الفعل فلا یلزم
ما ذکر فیه اصلا وکذا حال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة اذ التثنیة والجمع فیها
علی رجعان الی الفاعل بخلاف المصدر فان التثنیة والجمع فیه باعتبار نفس ذاته ولا یلزم ذکر الفا
ای فاعل المصدر کما تقول اعجبنی ضرب زیدا ولا یلزم الاضمار فیه اذا کان مسندا الی الضمیر ویجوز
اضافته ای اضافة المصدر الی الفاعل وهذا کثیر فی الاستعمال وح یکون الفاعل مجرورا لفظا
والمفعول ان ذکر منصوبا نحو اعجبنی ضرب زید عمرا وقد یضاف المصدر الی المفعول
وح ان کان الفاعل مذکورا یکون مرفوعا واعلم ان عمل المصدر علی ثلثة اوجه الاول ان یکون المصدر
منونا ویعمل عمل فعله نحو اعجبنی ضرب زید عمرا وهذا اصل فی عمل المصدر والثانی ان یکون المصدر
مضافا الی الفاعل او المفعول فیکون المعمول الآخر علی حاله نحو اعجبنی ضرب زید عمرا او اعجبنی
ضرب عمرو زید والعمل علی هذا الوجه اولی من العمل علی الوجه الاول والثالث اعماله باللام

او ان اعتمد فسره الاعتماد على صاحبه وهو المبتدأ والموصوف وذو الحال او
شرط الاعتماد على الهمزة اى همزة ما النافية نحو أقائم زيد وأقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان
وانما اشترط العمل على الوجه المذكور لانه موافق للفعل المضارع المعلوم من بابه فى الزنة وفى اصل المعنى وفى
احتمال زمان الحال والاستقبال فان كان اسم الفاعل للماضى فلا يعمل يعنى لا يرفع الاسم
الظاهر ولا ينصب المفعول به لانه على هذا التقدير يشبه المعنى مشابه للفعل الماضى ويجب اللفظ
المضارع فلا يكون له مشابهة تامة بكليهما فلا يعمل عمل واحد منهما بل وجبت الاضافة
اى اضافة اسم الفاعل الى ما يليه لان يكون منصوبا به حال كونه بمعنى الحال والاستقبال
خلافا للكسائى فان اسم الفاعل يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضى او الحال او الاستقبال
فيكون اضافته على تقدير كونه بمعنى الماضى لفظية عنده فان كان له على تقدير كونه بمعنى الماضى
ومفعولا ان ماذكره معمول آخر منصوب نحو زيد معطى عمرو درهما امس فبفعل مقدر اى
فذلك المعمول منصوب بفعل مقدر عند الجمهور لا باسم الفاعل اى اعطاه درهما فان دخلت اللام
على اسم الفاعل استوى الجميع اى يعمل فى المفعول مطلقا سواء كان المراد منه الماضى
او الحال او الاستقبال فان اسم الفاعل حين دخول اللام الموصولة فعل بحسب المعنى
وان كان اسما بحسب الصورة فان معنى الضارب الذى ضرب وما وضع منه اى من اسم الفاعل
للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله اى مثل اسم الفاعل فى العمل
واشتراط الشرط فى عمله نحو زيد ضراب عمروا الآن او غدا او الضراب عمروا الآن او غدا او امس
والمشابهة اللفظية بالفعل المضارع المعلوم وان فاتت فى صيغة المبالغة لكن معنى المبالغة
تقوم مقامها والمثنى والمجموع مثله فى العمل وشرائطه كما تقول الزيدان
ضاربان عمروا الآن او غدا والضاربان عمروا الآن او غدا او امس وكذا حال المجموع

كما تقول الزيدون ضاربون عمرواً الآن او غداً والضاربون عمرواً الآن او غداً او امس
ويجوز حذف النون اى حذف نونى التثنية والجمع من اسم الفاعل مع العمل اى مع
كون اسم الفاعل عاملا فى معموله بنصبه على المفعولية والتعريف كما تقول الحافظو عورة العشيرة
تخفيفاً وسبب ارتكاب هذا التخفيف ان اللام موصولة وقد طالت الصلة بسبب النون فيستحب التخفيف
بحذفها اسم المفعول ما اى اسم اشتق من فعل اى حدث موضوعاً لمن وقع الفعل
عليه وصيغته اى صيغة اسم المفعول من الثلاثى المجرد على زنة مفعول نحو مضروب
ومأكول ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
اى بميم مضمومة موضوعة فى موضع حرف المضارعة مع فتح ما قبل الآخر كمستخرج وامره
اى حال المفعول فى العمل والاشتراط كامر الفاعل فيكون عند الجمهور بمعنى الحال
او الاستقبال معتمداً على صاحبه او الهمزة او حرف النفى وان كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضى
ايضاً فيرفع ما اقيم مقام فاعله وان كان هناك مفعول آخر يبقى على النصب مثل زيد معطى
غلامه درهما الصفة المشبهة ما اى اسم اشتق من فعل لازم اى مصدر لازم
لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث كما فى اسم الفاعل فالضيق يقال لما ثبت فيه الضيق
والضائق لما حدث فيه وعلى هذا القياس حسن وحاسن وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة
مخالفة لصيغة اسم الفاعل مع كونهما مشتركين فى قيام معنى المصدر بهما وكون كل منهما
مذكراً ومؤنثاً ومفرداً ومثنى وجمعاً ولذا يقال لها الصفة المشبهة اى المشبهة باسم الفاعل على حسب السماع
اى صيغة الصفة المشبهة كائنة على قدر السماع وليست بقياسية بخلاف صيغة اسم الفاعل
واسم المفعول فصيغتها قياسية كما سبق كحسن وصعب وشديد وتعمل الصفة المشبهة
عمل فعلها نحو حسن مثل عمل حسن مطلقا يعنى لا يشترط فى عملها زمان الحال والاستقبال

لانها تجيء لثبوت لا الحدوث فيعتبر فيه الزمان ولكن اشترط في عملها اعتمادها على صاحبها او الهمزة او حرف النفي
وتقسيم مسائلها اي تقسيم مسائل الصفة المشبهة ان يكون الصفة المشبهة اما معرفة باللام او مجردة
عن اللام ومعمولها على كلا التقديرين اما ان يكون مضافا او معرفا باللام او مجردا عنهما
اي عن اللام والاضافة فهذه ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول في كل واحد منها
اي من الاقسام الستة مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت الاقسام ثمانية عشر حاصلة من ضرب
ستة في ثلثة فالرفع في معمول الصفة المشبهة على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول
لا على المفعولية لان فعل الصفة المشبهة غير متعد بل لازم في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها اي تفصيل اقسام الصفة المشبهة ان تقول حسن وجهه
ثلثة باعتبار الاعراب الثلث وثالث حسن الوجه بالاعراب الثلث الحسن وجهه الحسن
الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان احدهما الحسن وجهه بالاضافة اذ لا تخفيف في
هذه الاضافة اللفظية والثاني الحسن وجه بالاضافة لانها تجب الصورة اضافة المعرفة الى النكرة
والاصل ان يكون بالعكس واختلف في حسن وجهه فقال بعضهم انه ممتنع لانه اضافة الشيء الى نفسه
فان الحسن عين الوجه فلا معنى للاضافة اليه وقال بعضهم الحسن اعم من الوجه فيكون من اضافة العام
الى الخاص كما في نفس زيد وكل القوم وهذا كلام حق والباقي ما كان فيه ضمير واحد احسن
اذ المقصود وهو ربط الصفة بالموصوف حاصل بضمير واحد من غير زيادة ولا نقصان في هذه الصفة وجوه
وما كان فيه ضميران حسن لحصول المقصود مع الزيادة وهو اثنان وما لا ضمير فيه
قبيح لعدم حصول المقصود وهي اربعة واعلم ان الضمير الذي في معمول الصفة بارز ولكن في ضمير الصفة
نوع خفاء لكونه مستترا فلا بد من ضابطة يعلم بها وجوده وعدمه ولذا قال ومتى نعت بها
اي بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها اي في الصفة فهي اي تلك الصفة كالفعل اي حكمها

حکم الفعل فیذکر ویونث بحسب المعمول ویثنی ولا یجمع بتثنیة معمولها الذی هو تبعة کالفعل ولا
ای وان لم یرفع معمول الصفة بل تنصب الضمیر فیها ای فی الصفة ضمیر راجع الی الموصوف
فتونث الصفة وتثنی وتجمع علی حسب الموصوف واسم الفاعل والمفعول غیر
المتعدیین یعنی ان اسم الفاعل الغیر المتعدی الی المفعول یعنی ما اشتق من فعل لازم کقائم
وکذا اسم المفعول الغیر المتعدی الی المفعول به یعنی ما اشتق من فعل متعد الی مفعول واحد لانه
قائم مقام الفاعل نحو مضروب مثل الصفة فیما ذکر من المسائل الثمانیة عشر معمول اسم الفاعل
وکذا معمول اسم المفعول یکون مرفوعا علی الفاعلیة او علی انه قائم مقام الفاعل ومنصوبا
علی التشبیه بالمفعول اذا کان معرفة وعلی التمیز اذا کان نکرة ومجرورا بالاضافة واذا کانا متعدیین
فلا یجوز نصبهما ولا اضافتهما الیها لئلا یلزم الالتباس بالمفعول مثلا اذا قلت زید ضارب اباه
لم یعلم ان اباه فاعل للضارب نصب تشبیها بالمفعول او مفعول به واذا قلت زید معطی اباه الدرهم العلم
انه مفعول ثان للمعطی او مفعول اول له قائم مقام الفاعل ففی هذا القسم من اسمی الفاعل والمفعول
النصب علی التشبیه بالمفعول او علی التمیز موجب للالتباس بخلاف ما اذا لم یکونا متعدیین اذ لا
التباس بالمفعول اصلا اسم التفضیل ما ای اسم اشتق من فعل ای حدث لموصوف
بزیادة علی غیره فی الفاعلیة او المفعولیة وهو افعل غالبا وانما قلنا غالبا اذ قد تغیر
صیغة افعل بحسب الظاهر نحو خیر وشر اذ اصلهما اخیر واشر وشرطه ای شرط اسم التفضیل
ان یبنی من ثلاثی مجرد لیمکن بناء صیغة افعل منه ولو بنی من غیر الثلاثی المجرد
فلا بد من اسقاط بعض الحروف لیحصل صیغة افعل فیلزم الالتباس مثلا لو ارید بناء افعل التفضیل
من استخرج فان لم تحذف منه شیئا لم یکن افعل وان حذفت الزوائد وقلت اخرج لم یعلم ان معناه
الزیادة فی الخروج او الاستخراج وکذا لو اشتق افعل التفضیل من دحرج وقیل ادحج لم یعلم ان معناه

الزيادة في الجمع اوفي الدرجة ولو قيل ادخل ثم اعلم ان معناه الزيادة في الدعور اوفي الدرجة ليس
بلون ولا عيب يعني شرط افعل التفضيل ان لا يكون من الثلاثي المجرد من قبيل اللون والعيب
لان منهما اي من اللون والعيب يشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل وهو افعل الصفة ولا فيهما
معنى الزيادة فان بني منهما افعل التفضيل يلزم الالتباس ولا يعلم ان معنى الاحمر والاصفر مثلاً ذائد الحمرة
والصفرة او ذو الحمرة والصفرة وكذا في اعور واعمى لا يعلم انهما بمعنى اصل العيب او الزيادة فيه مثل زيد
افضل الناس فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب توصل اليه اي الى
غير الثلاثي المجرد باشد ونحوه مما كان مناسبا له بشرط كونه غير لون ولا عيب مثلاً اذا قصد بيان الزيادة
في الاستخراج والحمرة والصفرة والبياض والعمى توصل اليه بلفظ اشد واكثر واشباهها ويجعل مصدر ذلك الباب
تميزاً له مثل هو اشد استخراجاً واكثر حمرة وصفرة وبياضاً واقبح عمى وقياسه اي قياس
اسم التفضيل ان يكون للفاعل لان بيان حال الفاعل اهم واكثر من بيان حال المفعول وقد
جاء للمفعول ايضاً نحو اعذر والوم واشغل واشهر ونظائرها وتستعمل افعل التفضيل
على ثلثة اوجه مضافاً او بمن او معرفاً باللام وانما التزموا احد هذه الوجوه ليعلم المفضل
عليه لانه ان كان مستعملاً بمن يكون ما بعدها مفضولاً عليه نحو زيد افضل من عمرو وان كان معرفاً
باللام يكون اللام للعهد فيكون المفضل عليه بعينه المفضل معهوداً نحو زيد الافضل اي هو ذلك الذي
علم افضليته واذا كان فضلية المفضل وهو بها معلوماً كان المفضل عليه ايضاً بعينه معلوماً معهوداً
واذا كان مضافاً فمعناه المشهور التفضيل على المضاف اليه المذكور ولا يجوز الجمع بين اثنين
من هذه الوجوه الثلثة فلا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو والا يكون احدها لغواً ولا
افضل اذ لا يجوز خلوه عن الكل والا فات الغرض ومثل قوله تعالى يعلم السر واخفى فتقديره
من السر واخفى من السر لان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر فانه ضعيف اي اذا استعمل

اسم التفضيل باحد الثلاثة معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على
من اضيف اليه فيشترط ان يكون منهم اى ممن اضيف اليهم واخوانهم شركاء لهم
فى اصل المعنى ومتميزا منهم بالزيادة ولو بالاعتبار فيثبت اليهم مثل زيد افضل الناس فزيد من
من الناس ومشترك لهم فى اصل الفضل ومتميز عنهم بزيادة الفضل فلا يجوز ان يقال الملك افضل الانس
اذ الملك ليس من افراد البشر كما لا يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى لخروجه عنهم
باضافته اليهم والثاني ان يقصد به زيادة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
وحده وكما كان فى المعنى الاول ويضاف اسم التفضيل للتوضيح مثلا اذا قلت الناقص والاشج
اعدلا بنى مروان فمعناه انهما موصوفان بزيادة العدل وليس المقصود تفضيل على المضاف اليه
ليلزم مشاركة سائر بنى مروان معهما فى العدل فى نفس المعنى اذ بنى مروان كلهم ظلمة سوى هذين
الشخصين بل المقصود انهما موصوفان بزيادة العدل من بين قبيلة مروان فيجوز يوسف
احسن اخوته اذ اضافة احسن الى اخوته ويوسف لتوضيح حال يوسف المشتهر اقربه باخوته لا التفضيل
على اخوته ليلزم دخوله فى المضاف اليه ويجوز فى الاول الافراد لانه يشابه اسم التفضيل المستعمل
بمن حيث يكون المفضل عليه فى كل واحد منهما مذكور اللفظ فيجوز ان يجعل فى حكم المستعمل بمن اى مفردا
مذكرا والمطابقة لمن هو له لكونها اصلا واما الثاني اى الذي يستعمل بالاضافة واريد به
الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لمن هو له افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا اما فى الاول فلوجود المقتضى وعدم المانع وهو المشابهة بافعل من لعدم ذكر المفضل عليه
واما فى الثاني فلانه مطابقة الصفة لموصوفها مع انه لا مانع ههنا من مطابقة الصفة لموصوفها
والذي اى اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير يعنى اذا كان اسم التفضيل مستعملا
بمن يجب ان يكون مفردا مذكرا لا غير كما تقول زيد افضل من عمرو الزيدان افضل من عمرو والزيدون

انفصل عنه بينه والمنفلات افضل من عمرو اذ كلمة من اشد الاتصال بمعنى بمنزلة الجزء منه ولذلك
يجب الانفراد كلمة بها فلا يجوز الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل ذكر من لا يلزم الحاق
هذه العلامات في وسط الكلمة ولا يجوز الحاقها بعدها من لا يلزم ان يكون تلك العلامات لاحقة
بكلمة اخرى وكل منها باطل فوجب ان يكون مفردا مذكرا واعلم ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم التفضيل يجوز اعمال كل واحد منها في الضمير بلا شرط واما في الاسم الظاهر الذي هو اقوى من الضمير
فاعمال اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مشروط بالشرائط المذكورة فيما سبق واعمال اسم التفضيل لبعده
عن معنى الفعل لدلالته على الزيادة مشروط بما ذكره بقوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء اي جاريا بحسب
اللفظ على شيء وهو الرجل مثلا وهو في المعنى صفة لسبب اي لما يتعلق بذلك الشيء وهو الكحل مثلا مفضل ذلك
المتعلق باعتبار الشيء الاول وهو الرجل على نفسه باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغير الموصوف الاول كعين زيد مثلا تفضيلا منفيا
والمشهور اطلاق المتعلق على السبب وعن المسبب كما فعله المصنف ولا مناقشة فيه مثل ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لا بد في هذه الصورة من ملاحظة الاثبات اولا ليظهر معنى الكلام
ثم من ملاحظة دخول حرف النفي ففي رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فعل التفضيل
اعني احسن صفة لشيء بحسب الظاهر وهو الرجل وبحسب المعنى صفة للكحل المشترك بين عين رجل وعين زيد
وهو سبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل وهذا السبب مفضل باعتبار الاول وهو
عين الرجل على نفسه باعتبار غير الاول وهو عين زيد واذا ورد عليه النفي يكون التفضيل المثبت منفيا
ويحصل الشرط بتمامه وحاصله عليه في هذه الصورة ما بينه بقوله لانه بمعنى حسن يعني ان اسم التفضيل
الواقع في سياق النفي بمعنى اصل الفعل فاذا قلت ما رايت رجلا احسن من زيد فمعناه في الاصل
وان كان نفي الزيادة لكن يفهم بحسب المتعارف نفي الزيادة والمساواة معا فكانك قلت ما رايت
رجلا حسنا كزيد ويكون معنى المثال المذكور بحسب المتعارف ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل

مثل حسن فی عین زید فیکون افعل التفضیل بمعنی الفعل ویعمل عمله فیرفع الکحل علی انه فاعل له
فاعتبار کونه منفیا انما هو لیکون بمعنی الفعل ولیعمل عمله اذا لا یبقی القیود المشروطة فانما اعتبر لیحصل معمولا
مظهرا فتیسیر عمله فیه وعلی التقدیر بعدم تحققها یکون عاملا فی الضمیر نحو ما رأیت رجلا احسن من زید مع
لو رفعوا فصلوا بین احسن ومعموله باجنبی هو الکحل یعنی ان لا اعمال احسن فی المثال
المذکور فی الکحل باعتبار آخر سوی العلة المذکورة وهو انه لو لم یعملوا احسن فی الکحل لم رفعوه ولو رفعوا
لکان خبر المبتدأ وهو الکحل وهذه الجملة تکون صفة لرجل فیلزم الفصل بین احسن ومعموله وهو منه
وهو الکحل وهذا لیس بجائز ولا یخفی ان ضمیر منه راجع الی الکحل فحقه ان یکون مؤخرا من الکحل واما التقدیم
علی الکحل فهو وان کان جائزا لتقدم الکحل فی المرتبة علی ما هو متعلق بخبره ولا یلزم الفصل بین احسن
ومعموله باجنبی لکن فی معناه رکاکة واعلم ان مسئلة الکحل وشرائطها والتعبیر عنها بالعبارة التی یطابق المعنی
المقصود منها بحیث لا یلزم الحذف والتقدیر سابق ولکن یجوز لک ان تعبر عن المعنی المقصود بعبارة
اخصر واخف من العبارة المذکورة وتقول ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل من عین
زید وهو اخصر منه بمقدار ضمیر منه وکلمة فی فان قدمت ذکر العین علی افعل التفضیل قلت
ما رأیت کعین زید احسن فیها الکحل بحذف کلمة من واقامة الکاف مقامها وفیه زیادة
اختصار ولا شک ان المتبادر من لفظ کعین زید مثل عین زید علی الاطلاق والعین الاخر مقدرة
فیجوز ان تقول تقدیر الکلام ما رأیت عینا کعین زید او تقول ما رأیت کعین زید عینا احسن فیها
الکحل وح لفظ احسن بحسب الظاهر صفة للعین المقدرة کما ان کعین زید صفة له ویجوز ان تقول
المتبادر من مثل عین زید العین الاخری فلا حاجة الی تقدیر الموصوف او المعنی المقصود مفهوم
من المذکور وح یکون الاختصار ازید من غیر احتیاج الی تقدیر الموصوف بل الکاف التی بمعنی المثل
موصوف باحسن بحسب الظاهر والضمیر فیها راجع الی العین المقدرة علی التقدیر الاول او راجع الی الکاف

انتهى يعني المثل المراد بها العين على التقدير الثاني ونحو العبارة الثالثة مثل ما قال الشاعر ع مررت
على وادي السباع ولا ارى ؛ كوادي السباع حين يظلم واديا ؛ اقل به ركب اتوه تأية
واخوف الا ما وقى الله ساريا ؛ لانه قدم المفضل عليه وهو وادي السباع على افعل التفضيل وهو اقل
فان كان لا ارى من رؤية البصر يكون واديا مفعول لا ارى وكوادي السباع حالا منه مقدما عليه
لكونه صاحبها حال نكرة وان كان من رؤية القلب فواديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله
الثاني وحين يظلم ظرف وقع حالا من وادي السباع اي لا ارى واديا يشبه وادي السباع كائنا في زمان
الاظلام واقل اسم التفضيل وقع صفة لواديا بحسب اللفظ وبحسب المعنى صفة للسبب المشترك بين المفضل
والمفضل عليه وهو الركب فانه مفضل باعتبار واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع وتأية بمعنى توقفا
تمييز عن نسبة اقل الى ركب وركب مرفوع على انه فاعل له كالكحل المرفوع بلفظ احسن واخوف معطوف
على اقل لكنه صفة لواديا لفظا ومعنى وفيه ضمير راجع الى واديا وكلمة ما مصدرية اي لا ارى واديا
اخوف من وادي السباع في وقت من الاوقات الا في وقت وقاية الله تعالى من كان ساريا
في وادي السباع فقوله لا ارى كوادي السباع اقل به ركب مثل العبارة الثالثة واخوف
وما بعده لا تعلق له بها واذ ذكر لفظ واديا في الشعر علم ان العين مقدرة في العبارة الثالثة اي ما رأيت
كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وان لم يذكر واديا فلا حاجة الى التقدير لان المتبادر من قوله
كوادي السباع واديا مثله وح اقل صفة للكاف التي بمعنى المثل كما ذكر في الوجه الآخر ولما فرغ
من بحث الاسم الذي هو القسم الاول من الكلمة وقدمه لشرف اقسامها لانه يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه
شرع في احوال الفعل الذي هو القسم الثاني ودون من الاسم واشرف من الحرف لصلاحيته
للاسناد فقط فقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة
شاملة للاقسام الثلثة وخرج بقيد في نفسه الحرف لانها وان كانت دالة على المعنى لكن لا تدل

كتاب الفعل

على معنى في نفسها بل تدل على معنى يحتاج في الدلالة الى ضم كلمة اخرى كما سبق وخرج بقوله مقترن
او الاسم لانه وان كان مستقلا بالمفهومية لكنه ليس بمقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه
اي من خواص الفعل دخول قد المستعملة لتقريب الماضي الى الحال او لتحقيقه او لتقليل الفعل المضارع
او لتحقيقه وهذه المعاني مختصة بالفعل فلا جرم يكون دخول قد من خواص الفعل ومن جملة خواصه
دخول السين وهي لتخصيص المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال كما ان لام الابتداء
لتخصيص المضارع بالحال عند البعض وسوف وتاثيرها اكثر من السين ومن جملة خواص الفعل
دخول الجوازم اي دخول الكلمات الجازمة سواء كانت حروفا او اسماء لان الجزم خفيف فاختص
بالفعل الذي هو ثقيل كما ان الجر لثقله مختص بالاسم لانه خفيف ومن جملة خواصه لحوق تاء التانيث
الساكنة لانها تدل على تانيث الفاعل نحو ضربت هند وتقييد التاء بالساكنة لان تاء التانيث
المتحركة مختصة بالاسم نحو ضاربة ومضروبة وحسنة ومن جملة خواص الفعل الضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة نحو تاء فعلت وانما قيد الضمائر بالمرفوعة لان الضمائر المنصوبة والمجرورة تتصل
بالحرف ايضا نحو به وانه وبالمتصلة لان الضمير المرفوع المنفصل يكون فاعلا للاسم كما علم في الصفة الجارية
على غير من هي له مثل هند زيد ضاربته هي وبالبارزة لان الضمير المرفوع المتصل يكون مستترا في الاسم
ايضا نحو ضارب ضاربان ضاربون ثم اعلم ان قد يدخل على الماضي والمضارع كليهما وسوف والسين مختصان
بالمضارع والجوازم ايضا مخصوصة بالمضارع وتاء التانيث الساكنة مخصوصة بالماضي والضمائر المرفوعة
المتصلة البارزة مشتركة بين الماضي والمضارع والامر كما في نحو ضربا وضربوا وضربت يضربان يضربون
وتضربين اضربا واضربوا واضربي الماضي اعلم ان للفعل ثلث صيغ احدها الماضي وثانيها المضارع
والثالث الامر الحاضر والاصل من بينها الماضي واما المضارع فماخوذ منه بزيادة الهمزة كما ان الامر الحاضر
ماخوذ من المضارع بالنقصان كما سيعلم فالماضي ما اي فعل دل على زمان قبل زمانك

وہو زمان الحال والحاضر نحو ضرب ودحرج واستخرج واحرنجم والماضی مبنی علی الفتح مع غیر الضمیر
المرفوع المتحرك والواو یعنی اذا لم یتصل به ضمیر مرفوع متحرك او واو فهو مبنی علی الفتح اما بناءه
فلان مقتضی الاعراب غیر موجود فی الماضی لا بطریق الاصالة ولا بطریق التبعیة وکان القیاس
ان یکون مبنیا علی السکون اذ السکون اصل فی البناء لکن الماضی مشابه للاسم فی وقوعه موقعه
کما تقول زید ضرب امس مقام زید ضارب امس فلذا استحق ان یکون بعیدا عن السکون الذی هو
اصل البناء وقریبا عن الحرکة التی هی اصل الاعراب فصار مبنیا علی الحرکة وانما اختیر الفتح للخفة ویجوز
ان یکون الفتح ملفوظا نحو ضرب ویجوز ان یکون مقدرا نحو رمی واذا اتصل بالفعل الماضی ضمیر مرفوع
متحرك فهو مبنی علی السکون نحو ضربت اذ ضمیر الفاعل بمنزلة جزء الفعل فان لم یکن آخر الفعل ساکنا
یلزم اجتماع اربع حرکات متوالیة فیما هو بمنزلة کلمة واحدة وهذا لیس بجائز واذا اتصل واو الضمیر یکون
ذلك الماضی مبنیا علی الضم لمناسبتها لفظا نحو ضربوا وتقدیرا نحو رموا المضارع ای فعل الشبه
الاسم باحد حروف نایت وذلك لان المضارع ماخوذ من الماضی بزیادة حرف واحد من حروف
نایت وانما یکون مشابها له لوقوعه مشترکا بین معانی الحال والاستقبال فان یضرب مثلا علی الاصح
الاصح مشترك بین الحال والاستقبال بالاشتراك اللفظی کما ان الرجل مشترك بین زید وعمرو بالاشتراك المعنوی
وتخصیصه ای تخصیص الفعل المضارع کیضرب مثلا بالاستقبال علی التعیین بالسین وسوف کما ان الرجل
یختص بالشخص المعین بلام العهد وایضا المضارع مشابه لاسم الفاعل فی عدد الحروف والحرکات والوقوع
موقع الاسم کما تقول زید یضرب مقام ضارب لهذه المشابهة یقال له المضارع ای المشابه وتبعیته
جعلوه معربا کما تعلم والهمزة من حروف نایت للمتکلم مفردا سواء کان مذکرا او مونثا
لموافقتها انا والنون له ای للمتکلم مع غیره سواء کان مثنی او مجموعا مذکرا او مونثا یوافق نحن
نحن والتاء للمخاطب مطلقا یوافق تاء انت والیاء التاء للمؤنث والمؤنثین غیبة وکان الاولی

ان يكون الياء مقام التاء في الغائبة والغائبتين ايضاً كما في الغائب المذكر مفرداً وجمع الغائب
المؤنث لكنهم جعلوا الغائبة والغائبتين ملحقة بالمخاطب واوردوا التاء مقام الياء تخفيفها ليكون ما هو
اخف اكثر استعمالاً والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهو الغائب المذكر مطلقاً
وجمع المؤنث الغائب وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي يعني ان حركة حروف المضارع
الفتحة في المضارع الذي يكون ماضيه على اربعة احرف وانما اختاروا الضمة لئلا يلزم الالتباس
في مثل ضرب يضرب اذ لو قيل يضرب كما في الثلاثي المجرد يلزم الالتباس فاسوا باقي الابواب
على باب الافعال فجعلوا احرف المضارعة مضمومة في جميعها لكون الماضي على اربعة احرف ومفتوحة
فيما سواه اي فيما سوى الرباعي للخفة ولا يعرب من الفعل غيره اي غير الفعل المضارع وهو معرب
لمشابهة الاسم كما ذكر وانما يعرب المضارع اذا لم يتصل به نون التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة
اذ لو اتصلت به نون التاكيد لصار مبنياً اذ نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلا يكون
الاعراب قبلها والا يلزم الاعراب في وسط الكلمة ولا عليها والا يلزم ان يكون
اعراب كلمة على كلمة اخرى حقيقتاً ونون جمع مونث يعني اذا كان نون جمع المؤنث متصلة
بالفعل المضارع لصار مبنياً نحو يضربن وتضربن لاقتضائها كون ما قبلها ساكناً واعرابه اي اعراب الفعل
المضارع رفع ونصب ويشتركان في الاسم والفعل المضارع وجزم وهو في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء فالصحيح اي الفعل المضارع الصحيح وهو ما لا يكون حرفه الاخير حرف علة
المجرد عن ضمير بارز مرفوع وهو اربع صيغ يضرب وتضرب في موضعين اضرب ونضرب للتثنية
يعني ان في تلك الضمير لا يكون في المضارع الا التثنية المذكر والمونث مثل يضربان وتضربان والجمع
المذكر والمونث مثل يضربون وتضربون ويضربن وتضربن والمخاطب المونث نحو تضربين بالضمة والفتحة
في الرفع والنصب والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمتصل به اي المضارع

وتعيين ذلك ان الضمير البارز المرفوع في خمس صيغ يضربان تضربان يضربون تضربون تضربين
والتفريق اعرابيا بالنون اى بثبوت النون فى حالة الرفع وحذفها فى حالتى الجزم والنصب لان النون
قائمة مقام الحركة والنصب ههنا تابع للجزم كما انه فى الاسم تابع للجر والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا والفتحة لفظا يعنى ان الفعل المضارع الذى يكون آخر حرف علته ان كان
ذلك الحرف واوا او ياء نحو يغزو ويرمى يكون رفعه بالضمة التقديرية لان الضمة ثقيلة على الواو
والياء فتستثقل يغزو ويرمى بسكون الواو والياء ونصبه بالفتحة اللفظية نحو لن يغزو ولن يرمى لان الفتحة
خفيفة عليهما والحذف يعنى جزمه يكون بحذف الواو والياء نحو لم يدع ولم يرم لان الجازم
لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب للحركة والمعتل بالالف بالضمة فى حالة الرفع والفتحة
فى حالة النصب تقديرا يعنى يكون رفعه ونصبه تقديرين نحو يخشى اذ الالف ليست قابلة للحركة والحذف
يعنى يكون جزمه بحذف الالف واعلم ان الفعل المضارع يرتفع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد فعامل الرفع فيه معنوى هو التجرد عن عامل النصب والجزم او وقوعه
موقع الاسم كزيد يضرب مقام زيد ضارب فالظاهر ان عامل رفعه معنوى وفيه قيدان احدهما
عدمى وهو التجرد عن الناصب والجازم والآخر وجودى هو وقوعه موقع الاسم كما ان فى العامل المعنوى
للمبتدأ والخبر ايضا يعتبر احدهما عدمى وهو التجرد عن العوامل القياسية والثانى وجودى هو قصد الاسناد
فالمناسب ان يعتبر فى رافع الفعل وقوعه موقع الاسم ايضا وينتصب المضارع بان ولن واذن
وكى وبان مقدرة بعد حتى ولام كى ولام الجحود والفاء والواو واو وتستعلم تفصيلها ان شاء الله تعالى
فان الناصبة المنونة مثل اريد ان تحسن الى والنصب فيه بالفتحة وان تصوموا خير لكم
والنصب فيه بحذف النون وان التى بعد العلم هى المخففة من المثقلة وليست هذه
اى الناصبة لان ان المخففة للتحقيق فيناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسب العلم

نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم احترازا والسين في كلمة لا في اول المضارع لما سيجي من ان
ان المخففة من المثقلة لا تدخل على المضارع الا اذا كان في اول المضارع السين او سوف او حرف النفي
وان التي تقع بعد الظن ففيها وجهان فيجوز ان تكون مخففة ويجوز ان تكون ناصبة والواو وقعت
بعد الفعل الذي ليس بمعنى العلم والظن فهي ناصبة ولن مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي
المستقبل بطريق التاكيد فهي ابلغ من لا واصلها عند البعض لا قلبت الالف نونا وقال البعض اصلها
لا ان فخففت بحذف الف لا وهمزة ان واذن تنصب الفعل المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها اذ على تقدير كون ما بعدها معتمدا على ما قبلها
لا تقدر على العمل فيما اعتمد على ما قبلها لانه يتقدم عليها حكما كقولك انا اذن اكرمك في جواب من قال انا
اتيك وكان الفعل مستقبلا اي بمعنى الاستقبال لا الحال مثل اذن تدخل الجنة وانما
اعتبر فيه الشرط اذ هو محل معناها الجواب والجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال واذا وقعت
كلمة اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان الرفع بناء على ان ما بعدها قد اعتمد على
ما قبلها بواسطة الواو والفاء فلا تعمل والنصب لان المعطوف مستقل بنفسه لكونه جملة كقوله تعالى
واذن لا يلبثون ومثل فاذن اكرمك وكي اعلم ان كي حرف تنصب الفعل المضارع مثل ان ولن
عند البصريين وعند الكوفيين كي حرف جر وان مقدرة بعدها والفعل المضارع منصوب بان المقدرة
والمذهب الاول اصح لدخول اللام عليها كما في قوله تعالى لكيلا يكون على المؤمنين حرج فلا يكون
حرف جر مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية على المذهبين اذ الاسلام سبب
دخول الجنة وكلمة حتى تنصب الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان الفعل الواقع بعدها مستقبلا
ومترتبا بالنسبة الى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة الى زمان التكلم كما تقول اسير حتى
ادخل البلد او لم يكن كما تقول سرت امس حتى ادخل البلد فالدخول في البلد وان لم يكن واقعا

الذي يترتب على السبب الى السير وان لم يكن مترتبا بالنسبة الى زمان التكلم وحتى هذه بمعنى كي يعني تجيء
للسببية تارة او بمعنى الى اخرى بمعنى انتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت
حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب الشمس فان اردت بالفعل الواقع بعدها زمان الحال حقيقة
او حكاية كانت حتى حرف ابتداء لا حرف جر ويقال لها الابتدائية والاستينافية فيرفع
ما بعد حتى ويكون كلاما مستقلا وتجب السببية لئلا ينقطع الارتباط اللفظي والمعنوي بالكلية مثل مرض
فلان حتى لا يرجونه في الزمان الحاضر هذا مثال لما اريد الحال تحقيقا ومثل سرت امس حتى ادخل البلد
مثال لما اريد الحال حكاية فان دخل حكاية الحال الماضية كانك في زمان دخول البلد بهيات هذه
والان تحكيها على ما كانت بهيات وكان في تلك العبارة ما بعد حتى مرفوعا فالبقية على ما كان عليه
وحكيته نفي الحكاية ايضا يكون ما بعدها مرفوعا واذا كان المراد زمان الحال تحقيقا او حكاية فلا يمكن
تقدير ان لانها علم الاستقبال ومن ثم اي من اجل كون حتى ابتدائية عند ارادة الحال
تحقيقا او حكاية امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في كان الناقصة اذ يبقى كان الخ
بلا خبر لكون ما بعد حتى جملة مستقلة ومن اجل ان ما قبل حتى الاستينافية يجب ان يكون سببا لما بعدها
امتنع اسرت حتى تدخلها بالرفع اذ الدخول المسبب مقطوع بوقوعه مع كون السبب مشكوك الوجود
بحرف الاستفهام فيلزم وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وجاز في التامة كان سيري
حتى ادخلها اذ المعنى ثبت سيري فانا ادخل الآن وجاز ان تقول ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق وانما الشك في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون مسببا للتحقيق
ولام كي حرف جر للتعليل فاذا دخلت على الفعل المضارع فلا بد من تقدير ان لئلا يلزم دخول حرف
على الفعل مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود وهي لام تاكيد بعد النفي لكان اي
لتاكيد النفي الداخل على كان وهي ايضا حرف جر وان تقدر بعدها مثل قوله تعالى وما كان الله

ليعذبهم وانت فيهم والا اى تقدير ان الناصبة للفعل المضارع بعد الفاء بشرطين
احدهما السببية اى سببية ما قبل الفاء لما بعدها والثانى ان يكون قبلها احد الاشياء الستة
الامر نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام منى او النهى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن
منك شتم فضرب منى او استفهام نحو هل تاتينى فاكرمك اى هل يكون منك اتيان فاكرام منى
نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث منى او تمنى نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى
ثبوت مال فانفاق منى او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة
خير منى ففى جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود وتدل عليها الفاء والفعل بعد الفاء بتاويل مصدر
معطوف على مصدر مفهوم مما قبل الفاء وتقدير ان الناصبة للفعل المضارع بعد الواو بشرطين
احدهما ان تفيد معنى الجمعية والثانى ان يكون قبلها مثل ذلك اى واحد من الاشياء الستة
المذكورة وامثلة الواو امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو ومثلا تقول زرنى واكرمك اى لتجمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا تجمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
وينتصب الفعل المضارع بعد او وتقدير ان بشرط معنى الى او الا ان يعنى ينتصب الفعل المضارع
بعد او بتقدير ان بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الذى للمستثنى على ان يكون حرف جر وانما وجب تقدير ان
ليكون حرف الجر داخلا على الاسم كما تقول لالزمنك او تعطينى حقى اى لالزمنك الى ان تعطينى حقى وقال
بعضهم او ههنا بمعنى حتى وذهب بعضهم الى انها بمعنى الا اى لالزمنك حتى تعطينى او الا تعطينى حقى
اى فى كل وقت من الاوقات الا وقت اعطائك حقى وتقدير ان بعد العاطفة اى بعد
حرف العطف ويكون المضارع منصوبا به اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا يلزم عطف الفعل
على الاسم كما قال الشاعر للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف اى وان تقر فلا بد
ههنا من تقدير ان ليكون الفعل مقدرا بمصدر وليصير الاسم معطوفا على الاسم ويجب اظهار ان

لام کی لا یجوز اظهارها اذا لم تجتمع مع لا النافیة کما تقول جئتک لتکرمنی ولان تکرمنی و مع الحروف
العاطفة کما تقول للبس عباءة وتقر عینی واما لام الجحود فلا تظهر بعدها ان لانها لا تدخل علی الاسم
ویجب اظهارها مع لا النافیة فی اللام ای لام کی کقوله تعالی لئلا یعلم ولا یجوز الاظهار فیما عدا لام
کی والحروف العاطفة وینجزم الفعل المضارع بلم ولما ولام الامر ولا فی النهی وکلم المجازاة
وهی ان ومهما واذما وحیثما وهما یجزمان المضارع مع ما لا بدونها واین ومتی وهما یجزمان
المضارع مطلقا سواء کان مع ما او لا وای وانی واما انجزام الفعل المضارع مع کیفما واذا سواء کان
مع ما او بدونها فشاذ اما مع کیفما فلان معناه عموم الاحوال کما تقول کیفما تقرأ اقرأ ومعناه علی ای حال
وکیفیة تقرأ انت اقرأ انا ایضا وهذا مستبعد جدا او رعایة جملة کیفیات قراءة المخاطب امر مشکل جدا واما مع
اذا فلان الشرط یقتضی الابهام والعموم وکلمة اذا للتعیین والخصوص فلا یناسب المجازاة وان وقع فی الاستعمال
کما قال الشاعر ع واذا تصبک خصاصة فتجمل وبیان مقدمة کما سیعلم فلم تقلب المضارع ماضیا
ونفیه یعنی لم یجزم الفعل المضارع بحذف الحرکة او النون او حرف العلة وتقلب المضارع الی الماضی
وتجعله منفیا ولما مثلها وتختص بالاستغراق ای استغراق النفی الی زمان التکلم کما تقول ندم زید
ولما ینفعه الندم او معناه استمرار استغفار النادم الی وقت التکلم وهذا الاستغراق لا یفهم من لم ینفعه الندم
وبجواز حذف الفعل ای تختص لما بجواز حذف الفعل المنفی بها کما تقول عند ذکر رکوب الامیر حسبت
ولما ای ولما یرکب لا یجوز ان تقول حسبت ولم والفرق یستعمل لما التی للتوقع بخلاف لم ولما هذه غیر
التی بمعنی الحین فی مثل قولک لما جاءنی زید ولام الامر المطلوب بها الفعل نحو لیضرب زید
ولا النهی المطلوب بها الترک ای ترک الفعل نحو لا تضرب زیدا وکلم المجازاة وهی ان والاسماء المتضمنة
لمعناها تدخل علی الفعلین لسببیة الاول ومسببیة الثانی ای لدلالتها علی
کون الفعل الاول سببا والثانی مسببا کما تقول ان تضربنی اضربک ویسمیان شرطا وجزاء

فالاول يسمى شرطاً والثاني جزاءً ويسميان ملزوماً ولازماً ايضاً فان كانا مضارعين فاللفظ الجزم
ويكون الجازم موجوداً مع عدم المانع او يكون الفعل الاول مضارعاً والثاني ماضياً فالجزم متعين
في الاول لان الجازم يصلح مع كونه قابلاً للجزم وان كان الثاني مضارعاً والاول ماضياً فالوجهان
جائزان في الثاني احدهما الجزم لكونه قابلاً له مع عدم المانع ووجود المقتضي اعني عامل الجزم
وهذا كثير في الاستعمال والثاني الرفع لان اداة الشرط لما لم تعمل في الاول لمانع البناء ضعفت عن العمل
في الثاني فلا تعمل فيه ايضاً وهذا قليل في الاستعمال لكنه وارد كما قال الشاعر وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم وان كان كل منهما ماضياً فالاظهر انه لا يعمل حرف الشرط في واحد
منهما لمانع ولذا لم يذكره الماتن واعلم ان الشرط لا يكون الا جملة فعلية خبرية واما الجزاء فقد يكون
جملة فعلية بجميع اقسامها وقد يكون جملة اسمية والجزاء باعتبار دخول الفاء ينقسم الى ثلثة اقسام احدها ما لا تجوز
فيه الفاء وثانيها ما يجوز فيه وثالثها ما يجب فيه الفاء وقد بين هذه الاقسام الثلثة بقوله واذا كان الجزاء
فعلاً ماضياً بغير قد لفظاً كما تقول ان ضربتني ضربتك او معنى نحو ان ضربتني لم اضربك
لم يجز الفاء في الجزاء فان كلمة الشرط قد جعل الجزاء بمعنى المستقبل فمع هذا التاثير لا احتياج الى الرابط
بل يكون الربط لغواً وان كان الجزاء مضارعاً مثبتاً او منفياً فالوجهان اما جواز ترك الفاء
في المضارع المثبت فلانه يحتمل الحال والاستقبال فلما عينت للاستقبال كان لحرف الشرط تاثير فلا يحتاج الى الفاء موجودة
واما جواز دخولها فلان الاستقبال بعد تعيينه فهو مستعمل في معناه فلم تؤثر فيه حرف الشرط فالمناسب
ان تربط بالفاء وقال بعضهم ان كان المضارع المثبت خبر مبتدأ محذوف فلابد من الفاء والا فلا احتياج
اليها وفي المضارع المنفي ان جعل لا لنفي الاستقبال فلا يكون لحرف الشرط تاثير في الجزاء فيحتاج الى
وان جعل للنفي المطلق يكون لحرف الشرط تاثير في الجزاء بقطع احتمال زمان الحال فلا يحتاج الى الفاء
والا اي وان لم يكن الجزاء احد القسمين المذكورين بان كان ماضياً كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك

أمس أو تقديراً كما تقول إن أكرمتني اليوم فأكرمتك أمس تقديراً وكقوله تعالى إن كان قميصه قدّ
من قُبُل فصدقت أو جملة اسمية أو أمراً أو نهياً أو دعاءً أو مستقبلاً منفياً بما أو لم أو لن فالفاء
أي فيجب الفاء في جميع هذه المواضع إذ لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج إلى الفاء ويجيء إذا
التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية الواقعة جزاءً موضع الفاء لقرب معناها من معنى الفاء كقوله تعالى
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون ثم إنما قيد الجملة بالاسمية فإن
إذا المفاجأة لا تدخل على الجملة الاسمية إلا نادراً وإن مقدرة بعد الأمر والنهي والاستفهام
والتمني والعرض إذا قصد السببية يعني أن التي تجزم بها المضارع إنما تقدر بعد الأشياء الخمسة
المذكورة فإن الأشياء المذكورة تدل على الطلب وطلب المطلوب غالباً إنما يكون لفائدة مترتبة عليه بحيث يكون ذلك المطلوب
سبباً لها وهي مسببة له فإذا كان الفعل المضارع المذكور بعد هذه الأشياء صالحاً لأن يكون مسبباً
لما تقدم وقصد المتكلم معنى السببية أي سببية ذلك الفعل المطلوب بتلك الأشياء لتلك الفائدة واستفيد
مضمون الفعل المضارع الواقع بعدها قدر إن مع ذلك الفعل وجعل الفعل المضارع الواقع بعدها
جزاءً فيجزم بها نحو أسلم تدخل الجنة أي إن تسلم تدخل الجنة ولا تشتم يكن خيراً لك أي
إن لا تشتم وأين بيتك أزرك أي إن تعرفني بيتك وليت زيداً عندنا يحدثنا أي إن يكن عندنا وألا تنزل
بنا تصب خيراً أي إن تنزل ولا خلاف في مثل لا تكفر تدخل الجنة إذ معناه إن لا تكفر
فالنهي قرينة للشرط المنفي كما في لا تشتم يكن خيراً لك وامتنع لا تكفر تدخل النار ولا تدن من
الأسد يأكلك عند جمهور النحاة خلافاً للكسائي فإنه يقول بجوازه إذ معناه بحسب العرف إن تكفر
تدخل النار وإن تدن من الأسد يأكلك فالنهي في هذا المقام قرينة للشرط المثبت بحسب العرف وإنما امتنع
عند الجمهور لأن التقدير إن لا تكفر فإن النهي قرينة الشرط المنفي فيكون تقدير الكلام إن لا تكفر
تدخل النار وإن لم تدن من الأسد يأكلك وهذا ظاهر الفساد واعلم أن الأمر يطلق على الأمر الحاضر اتفاقاً

معلوماً كان او مجهولاً وعلى الامر الغائب لكن يقال للامر الحاضر المعلوم الامر بالصيغة وللباقي
الامر بحرف وهي اللام واذا اطلق لفظ الامر تبادر منه الامر الحاضر المعلوم ولذا قال الامر صيغة
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فقوله صيغة يطلب بها
الفعل يتناول للامر الاربعة وخرج بقوله من الفاعل المخاطب الامر الغائب معلوماً والامر الحاضر
المجهول وبقوله بحذف حرف المضارعة امر المخاطب باللام كما ورد في القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا
او القياس مطلقاً تقرير الخطاب ان يقال فافرحوا وحكم آخره اي حكم آخر امر المخاطب حكم آخر
المجزوم في حذف الحركة وحروف العلة والنون فيقال اضرب اغزوا ارم واخش ونحوها
واغزوا لكنه ليس مجزوماً فانه مبني لانه الاصل كالماضي المشابهة التي بسببها جعل الفعل المضارع معرباً
اعني حرف المضارعة ليس باقياً فيه لكنه لما شارك الاقسام الثلثة المجزوم في معنى الامر اي طلب الفعل
صار حكم آخره حكم المجزوم وعند الكوفيين مجزوم بلام مقدرة والاقرب الى الصواب مذهب البصريين
من انه موقوف وليس بمجزوم فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة ساكن وليس
المضارع برباعي يعني لم يكن من باب الافعال زيدت همزة وصل ليتوصل بها الى التلفظ
بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وان كان حقها
ان تكون مكسورة لانها في الاصل ساكنة والساكن اذا حرك حرك بالكسر لكن الانتقال من الكسرة
الى الضمة ثقيل فصارت الهمزة مضمومة للاتباع والهمزة مكسورة على اصلها فيما سواه اي
سوى الساكن يكون بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة نحو اقتل اضرب اعلم وان كان
حذف حرف المضارعة متحرك اسكن آخره وتجعل الباقي امراً فتقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
وفي تدحرج دحرج ولما كان هذا القسم ظاهراً لم يذكره المصنف وان كان رباعياً اي يكون من
الافعال نحو تكرم فمفتوحة مقطوعة لكونها اصلية مفتوحة في الاصل وانما حذفت في المضارع

للزوم اجتماع همزتين في المتكلم وحذفت في البواقي طرداً للباب لما لم يكن موجب حذفها موجوداً في الامر لاجرم عادت الى اصلها فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله هو ما اي فعل حذف فاعله واقيم المفعول مقامه فان كان الفعل ماضياً ضم اوله وكسر ما قبل آخره ان لم يكن مكسوراً مثل ضرب ودحرج ولم يكتف بكسرة ما قبل الآخر للزوم الالتباس بين المعلوم والمجهول في مثل علم ولا بضم الاول اذ لو قيل في مثل اكرم اكرم لالتبس بالمجهول المضارع وهو اكرم وهذا حكم الماضي الذي لا يكون اوله همزة وصل ولا تاء فان كان اوله همزة وصل مثل استخرج فحكمه ان يضم الثالث مع همزة الوصل اذ لو لم يضم الثالث وهمزة الوصل تسقط في الدرج لالتبس صيغة الماضي المجهول بامر المخاطب في مثل استخرج وكذا الحال في اخواته مثل انطلق وافتعل وغيرهما وان كان اوله تاء فحكمه ان يضم الحرف الثاني مع التاء نحو تضورب وتصرف وتدحرج خوف اللبس اذ لو لم يكن الحرف الثاني منها مضموماً ويقال في تضورب تضارب لالتبس بالمعلوم المضارع من باب فاعل ولو قيل في تصرف تصرف لالتبس بالمعلوم المضارع من باب فعل ولو قيل في تدحرج تدحرج لالتبس بالمعلوم المضارع من باب دحرج ومعتل العين من الثلاثي المجرد اذا بني للمفعول الافصح فيه قيل وبيع اذ اصل قيل قُوِلَ نقلت كسرة الواو نقلها الى ما قبلها بعد حذف حركته فانقلبت الواو ياءً واصل بيع بُيِعَ نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته فصار بيع وجاء الاشمام وهو ان يهيأ بالتلفظ بالضم بضم الشفتين من غير ان يتلفظ بها للاشعار بان فاء الكلمة في الاصل مضمومة ثم يتلفظ بالكسر واذا كان الاشمام عبارة عما ذكر فلا يدركه الا البصير دون الاعمى بخلاف الروم فانه اختلاس الحركة واختفاؤها بحيث تسمع ومن ثمه قيل قد يدرك الروم البصير وغيره ولا يدرك الاشمام غير البصير والواو اي قول وبوع باسكان الواو اذ الكسرة ثقيلة عليها وهذا ضعيف ومثله

ای مثل معتل العین من الثلاثی المجرد باب خیر وانقید ای الماضی المجهول من معتل العین
من باب الافتعال و الانفعال ففی کل واحد منها ثلثة اوجه الافصح و هو اخیر وانقید و التصحیح و هو
ان یضم بشفتان بعد ضمة الهمزة ثم تلفظ بکسر التاء و القاف و الاشباع و هو ان تقال اختور و انقود
و بالجملة خیر و قید فی اختیر وانقید مثل قیل و بیع فی اللغات الثلثة المذکورة بلا تفاوت دون
استخیر و اقیم یعنی لا یجوز الاوجه الثلثة فیهما بل لیس فیهما الا وجه واحد اذ اصل استخیر استخیر نقلت
حرکة الیاء الی ما قبلها و اصل اقیم اقوم نقلت کسرة الواو الی ما قبلها لثقلها علی الواو فانقلبت الواو
یاء لانما قبل حرف العلة ساکن فیهما و لذا لا یجوز فیهما اللغات الثلثة المذکورة و ان کان الفعل مضارعا
ضم اوله ای حرف المضارعة ان لم یکن مضموما و فتح ما قبل آخره ان لم یکن مفتوحا کما فی
ینصر و یضرب و یعلم و لم یکتفوا بالضم الاول لئلا یلزم فی مثل یکرم و یدحرج و تضارب التباس المعلوم
بالمجهول و لا بالفتح ما قبل الآخر لئلا یلزم التباس المعلوم بالمجهول فی مثل یعلم و معتل العین
من المضارع ینقلب فیه العین الفا فی بناء المجهول فیقال فی یقول و یبیع یقال
و یباع اذ اصلهما یقول و یبیع نقلت حرکة الواو و الیاء الی ما قبلهما و کانتا فی موضع الحرکة
مع انفتاح ما قبلهما فانقلبتا الفا و کذا الحال فی یختار و ینقاد و یقام و یستجار و اعلم ان الفعل
المجهول انما یبنی من المتعدی و هذا ظاهر و قد یبنی من اللازم ایضا اذا اسند الی ما سوی
سوی المفعول به المتعدی ما ای فعل یتوقف فهمه علی متعلق کضرب فانه یتعلق
بمضروب بحیث لا یمکن فهم الضرب بلا مضروب یقال لذلک المتعلق المفعول به لا فهم الامر
بلا فهم الزمان و المکان و الغایة و هیأة الفاعل او المفعول فیمکن قطعا و غیر المتعدی بخلافه
بخلافه لا یتوقف فهمه علی فهم متعلق غیر الفاعل نحو قعد اذ لیس له متعلق یتوقف فهمه علی فهمه و ان کان
له تعلق بزمان و مکان و غایة و هیأة الفاعل لکن فهمه مع الغفلة عن هذه التعلقات جائز فان قلت

كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه يتوقف على فهم الفاعل فينبغي ان يكون متعديا الا انا قلنا فهم معنى الفعل
وان توقف على فهم الفاعل لكن نسبة الفعل الى الفاعل ليس بالتعلق بل بطريق القيام به او الصدور عنه
فيقال الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال انه متعلق به اذ التعلق عبارة عن نسبته
الى غير الفاعل والحاصل ان فهم معنى الفعل ان توقف على غير الفاعل يقال له الفعل المتعدي ويقال
لذلك الغير المفعول به وان توقف فهمه على فهم الفاعل فقط يقال له اللازم وغير المتعدي ثم انه يمكن
جعل الفعل اللازم متعديا بهمزة الافعال نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحته او بالف
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت به والمتعدي على ثلثة
اقسام الاول ما يكون تعديته الى مفعول واحد كضرب ونصر وطلب وهذا كثير في الكلام
والثاني ما يتعدى الى اثنين وهذا على نحوين احدهما ما يكون مفعوله الثاني غير الاول بحسب الذات
ولا يكون بينهما ارتباط قبل تعلق الفعل بهما كاعطى ويجوز في هذا القسم حذف كل واحد من مفعوليه
نسيا منسيا كما تقول اعطيت زيدا من غير ذكر المعطى او اعطيت درهما من غير ذكر المعطى له وثانيهما
ما يكون مفعوله الثاني عين الاول بحسب الذات نحو علم وغيره من افعال القلوب اذ مفعولها الثاني
عين المفعول الاول ومسند اليه فاحد المفعولين مسند اليه والآخر مسند قبل دخول الفعل عليهما نحو
علمت زيدا قائما وفي هذا القسم لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد وجعل المفعول الآخر محذوفا
نسيا منسيا والا يلزم اما وجود المسند اليه بدون المسند او وجود المسند بدون المسند اليه هذا الظاهر
لكن حذف احد المفعولين بان يكون الآخر مقصودا ومرادا عند قيام القرينة جائز وان كان قليلا
في الاستعمال واما حذف المفعولين معا وجعلهما نسيا منسيا فجائز في القسمين والثالث ما يتعدى
الى ثلثة كاعلم واري فزاد فيهما مفعول آخر بواسطة همزة الافعال ويقال له المفعول
الاول واما الافعال الآخر وهو نبّأ وانبأ واخبر وخبّر وحدّث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة

مفاعيل بل تعديتها اليها من جهة اشتمالها على سبب الاعلام وهذه الافعال مفعولها
الاول كمفعول اعطيت فيجوز حذفه نسياً منسياً كما في باب اعطيت والثاني والثالث
كمفعولي علمت فلا يجوز حذف احدهما ويجوز حذفهما معاً افعال القلوب اي الافعال التي
تحدث وتنشأ من القلب لا من الجوارح والاعضاء الظاهرة وسبعة وهي ظننت وحسبت
وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت اعلم ان الثلثة الاخيرة بمعنى علم والثلثة الاول
بمعنى الظن واما زعمت فقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الظن فمعناه الاعتقاد مطلقاً سواء كان
قطعياً او ظنياً تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي الجملة ناشئة
عنه اي عن العلم او الظن مثلاً اذا قلت زيد قائم يحتمل ان يكون منشاء هذه الجملة هو العلم
او ان يكون منشاءها هو الظن فاذا قلت علمت زيداً قائماً علم ان منشاءها هو العلم واذا قلت ظننت
زيداً قائماً علم ان منشاءها هو الظن فتنصب هذه الافعال الجزئين من الكلام اعني المبتدأ
والخبر بالمفعولية ومن خصائصها اي من خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر يعني لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها بمعنى ان يذكر احد المفعولين ويحذف الآخر
نسياً منسياً للزوم تحقق المسند اليه بلا مسند او المسند بلا مسند اليه لكن الحذف عند قيام القرينة
جائز وان كان قليلاً لما عرفت واما حذف المفعولين معاً فجائز بخلاف باب اعطيت
اذ يجوز فيه حذف كلا مفعوليه وحذف احد مفعوليه ايضاً نسياً منسياً ومنها اي من خصائصها
جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت هذه الافعال بين مفعوليها او تأخرت
عنهما لاستقلال الجزئين كلاماً تاماً على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبراً مثل زيد
علمت قائم وزيد قائم علمت فعلى التقديرين يجوز الاعمال والابطال العمل اليه بحسب اللفظ
والمعنى وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف مع كون المبتدأ والخبر باقيين على حالهما

كانك قلت زيد في علمي قائم وزيد قائم في علمي ولا يجوز الالغاء في الافعال الاخر ومنها اي
من خصائص افعال القلوب انها تعلق ومعنى التعليق ابطال العمل لفظا على طريق الوجوب بحسب اللفظ دون
المعنى وانما تعلق قبل الاستفهام وقبل حرف النفي نحو علمت ما زيد قائم وقبل اللام اي لام الابتداء
نحو علمت لزيد قائم مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق بالاستفهام وانما يبطل
عملها لفظا على طريق الوجوب قبل هذه الثلثة لئلا يبطل صدارة كل واحد منها وانما يبقى عملها بحسب المعنى
فان الجزئين في موضع النصب على المفعولية كانك قلت علمت احدهما بعينه عندك وعلمت زيدا
غير قائم وعلمت زيدا قائما والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين الاول
ان الالغاء جائز وليس بواجب بخلاف التعليق والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
معا بخلاف التعليق فانه ابطال العمل في اللفظ دون المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها يجوز
ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا
وزيد علمه منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يجوز ان يقال ضربتني وضربتك وزيد ضربه
اذا كان الفاعل ضميرا مستترا راجعا الى زيد وضمير المفعول ايضا راجعا اليه وانما لم يجز ذلك في سائر
الافعال فان الغالب في افعال الجوارح تعلقها بغير الفاعل ضرورة ان الغالب في ضرب زيد تعلق الضرب
بغير زيد لا بنفسه فاذا قلت ضربتني لفهم منه السامع ضرب المخاطب المتكلم لا ضرب المتكلم نفسه لغلبة تعلق افعال الجوارح
بغير الفاعل فلا يتنبه على ضمة التاء لكونها خلاف الغالب ولغفلته عن حركة التاء فيفهم كون التاء
مفتوحة ليكون الكلام على سنة الغالب او تخيل به سهو المتكلم في التلفظ بالضمة مقام الفتحة فاذا قصد
في افعال الجوارح بيان ما هو خلاف المعتاد يعني تعلق الفعل بالفاعل ابدل الضمير الثاني بلفظ النفس
ويقال ضربت نفسي وضربت نفسك وزيد ضرب نفسه ليسلم السامع من سماع اللفظ انه خلاف المعتاد
والا لم يفهم لفظ النفس وانما جاز ذلك في افعال القلوب فان معناها العلم او الظن وتعلق علم شخص وظنه

بالكناية وصفاته اولى واغلب فمعنى علمت منطلقا لا يذهب فهم السامع الى خلاف المقصود ومع ان
علمت اخت من علمت نفسي فيجوز بالكلف ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معنى آخر يتعدى
ذلك البعض به اي بذلك المعنى الى مفعول واحد فظننت بمعنى اتهمت متعد
الى مفعول واحد وعلمت بمعنى عرفت متعد الى مفعول واحد وتفصيل ان العلم على
قسمين احدهما العلم بنفس شيء والثاني العلم بشيء مع الحكم عليه والعلم بالمعنى الثاني كثير في الاستعمال
فيتعلق بالنسبة المتحققة بين شيئين ويكون في ذلك الشيئان مفعولا له وقد يستعمل بالمعنى الاول و
يتعدى الى مفعول واحد فيكون بمعنى المعرفة ويجوز استعمال عرفت في المعنى الثاني ايضا و
يكون متعديا الى مفعولين مثل علمت لكن المشهور في عرفت المعنى الاول والغالب في علمت المعنى
الثاني ورأيت بمعنى ابصرت اعلم ان رأيت اذا كان بمعنى الرؤية البصرية فهو متعد
الى مفعول واحد واذا كان بمعنى الرؤية القلبية فهو متعد الى مفعولين فان الرؤية القلبية
عبارة عن العلم ووجدت بمعنى اصبت وصادفت متعد الى مفعول نحو وجدت الضالة
اي اصبتها وصادفتها واذا كان بمعنى وجدان الشيء على صفته فهو متعد الى مفعولين نحو وجدت
زيدا عالما فالوجدان على معنيين احدهما وجدان الشيء على صفته والثاني وجدان نفس الشيء
والاول متعد الى مفعولين والثاني الى مفعول واحد الافعال الناقصة ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة والافعال التامة ما وضع لصفة مع تقرير الفاعل عليها
فما وضع له الافعال التامة مجموع الصفة وتقرير الفاعل عليها وما وضع له الافعال الناقصة
مجرد تقرير الفاعل على صفة لا المجموع المركب من الصفة وتقرير الفاعل فلا تدخل الافعال
الناقصة في الافعال التامة وتفصيل الكلام في هذا المقام ان الفعل التام مثل ضرب يدل
على معنى الضرب الصالح لان يكون مسندا الى الغير وعلى نسبة ذلك المعنى الى فاعل ما وعلى زمان

لكان النسبة فمدلول ضرب مثلا مشتمل على ثلثة اشياء والفعل الناقص مثل كان لا تدل على معنى صالح للاسناد
الى الغير بل اشتمال على مجرد النسبة مع زمانها فمعناه ناقص من الفعل التام بجزء واحد ولهذا لا يكون الفعل
الناقص مع فاعله كلاما تاما بل يحتاج الى امر آخر يصلح للاسناد فكان مثلا اذا كان معناه ثبوت الشئ في نفسه
تكون تامة ويكون مع فاعلها كلاما تاما نحو ان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واذا كان المراد بها كون فاعلها
على صفة خارجة عن معناها تكون ناقصة نحو كان زيد قائما ليس المراد بها وجود زيد في نفسه بل كونه على
صفة القيام فما لم يذكر القيام لا يكون كلاما تاما واعلم ان سيبويه لم يذكر من الافعال الناقصة الا كان
وصار وما دام وليس ثم قال كل فعل يكون على نسق هذه الافعال يكون ناقصا محتاجا الى الخبر والمصـ
اورد منها سبعة عشر فعلا وقال هي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس وقد جاء
جاء في ما جاءت حاجتك ناقصة فان كان ما نافية فضمير جاءت راجع الى المونث المذكور
فيما تقدم وحاجتك خبره والمعنى لم تكن هي على قدر حاجتك وان كانت استفهامية فالمعنى اية حاجة
جاءت حاجتك فضمير جاءت راجع الى معنى ما وهو مونث وحاجتك خبرها وقعدت كانها حربة
في قول الاعرابي حدد شفرته حتى قعدت كانها حربة والظاهر ان كونه من الافعال الناقصة
لا يتجاوز هذا المثال بخلاف جاء فانه قد جاء بمعنى الفعل الناقص في غير المثال المذكور ايضا نحو كلما
البر فجاء تقتيرين وتدخل الافعال الناقصة على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
فان صار مثلا معناه الانتقال فاذا دخلت على الجملة الاسمية نحو زيد غني اعطى الخبر الذي
هو غني حكم معناها وهو المنتقل اليه نحو صار زيد غنيا وعلى هذا القياس سائر الافعال الناقصة
فاذا الكلام ليس بمستدرك وليس اضافته الى المعنى اضافة بيانية والله اعلم فترفع الجزء الاول
على انه فاعل لها على التحقيق وتنصب الثاني على انه خبر لها وشبيه بالمفعول به مثل كان زيد قائما

وكان تكون ناقصة لثبوت خبرها لفاعلها ماضيا دائما كان في لا ثبوت كقوله تعالى
وكان الله عليما حكيما او منقطعا نحو كان زيد قائما ويقال لها الناقصة المطلقة وقد يكون
كان بمعنى صار فتدل على الانتقال كدلالة صار عليه كما قال الشاعر كانت فراخا بيوضها
اي صارت بيوضها فراخا وقد يكون فيها ضمير الشان نحو كان زيد عالم اي كان الشان زيد عالم
وتكون كان تامة بمعنى ثبت وحصل فيكون مع فاعلها كلاما تاما كما تقول كانت الكائنة
اي حصلت الحاصلة وتكون كان زائدة بحسب اللفظ والمعنى كقول الشاعر ؎ جياد بني ابي بكر تسامى
على كان المسومة العراب او بحسب اللفظ فقط نحو ما كان احسن زيدا اي ما احسن زيدا فكان زائدة بحسب اللفظ
ولكن بحسب المعنى تدل على التعجب من حسن زيد في الزمان الماضي لا من حسنه في زمان الحال وكلمة
صار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا او من حقيقة الى حقيقة اخرى نحو صار الماء
حجرا واصبح وامسى واضحى قد تكون لاقتران مضمون الجملة باوقاتها فاصبح مثلا
لاقتران مضمون الجملة بوقت الصباح نحو اصبح زيد غنيا اي صار زيد غنيا وقت الصباح وقد تكون
هذه الافعال بمعنى صار يعني الانتقال من حال الى حال بلا ملاحظة وقت الصباح مثلا نحو اصبح
زيد فقيرا واصبح على هذين المعنيين فعل ناقص محتاج الى الخبر وقد تكون تامة فيكون اصبح مثلا
بمعنى الدخول في وقت الصباح نحو اصبحنا واصبح بهذا المعنى فعل تام ليس محتاج الى الخبر وعلى هذا القياس
حال امسى واضحى وظل وبات لاقتران معنى مضمون الجملة بوقتها نحو ظل زيد سائرا اي
ثبت له السير في جميع نهاره وبات زيد مصليا اي ثبت له الصلوة في ليلة وبمعنى صار يعني بمعنى الانتقال
بلا ملاحظة وقتهما كقوله تعالى ظل وجهه مسودا او بات وجهه مسودا اي صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله يعني ان هذه الاربعة من الافعال الناقصة لاستمرار
ثبوت خبرها لفاعلها من وقت يمكن ان يكون فاعلها قابلا لخبرها فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته

من مان کونه قابلا ومانحا الامارة والحکومة ویلزمها النفی لتدل علی استمرار خبرها لفاعلها لانها
بمعنی النفی وان وقعت بعد ما النافیة صارت بمعنی نفی النفی وهو راجع الی الاثبات الاستمراری ثم
وحرف النفی لازمة لهذه الافعال اما لفظا او تقدیرا او استفادة معنی الاستمرار بعد وقوعها علی دخول
حرف النفی علیها فیجب ان یکون حرف النفی مذکورا اما لفظا نحو ما زال زید عالما او تقدیرا کما فی قوله تعالی
تالله تفتؤ تذکر یوسف ای لا تفتؤ وما دام لتوقیت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها نحو اجلس ما دام
زید جالسا ای اجلس مدة دوام جلوس زید فلفظة ما مصدریة والفعل بعدها فی
تاویل المصدر ای اجلس دوام جلوس زید بمعنی زمان دوام جلوسه علی حذف المضاف ومن ثمه
ای من اجل ان معنی ما دام توقیت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الی کلام تام قبله
لانه ظرف والظرف فضلة فی الکلام ولیس بمستقل فی الافادة ولفظ لیس لنفی مضمون الجملة
حالا ای فی زمان الحال فمعنی لیس زید قائما انتفی قیامه فی زمان الحال ولو قید بکون تاکیدا وقیل لیس لنفی الحال
مطلقا غیر مقید بکون الزمان حالا ویجوز تقدیم اخبارها کلها علی اسمائها بلا خلاف لانها
افعال والفعل عامل قوی یتصرف فی معموله سواء کان المرفوع مقدما علی المنصوب او بالعکس وهی
ای الافعال الناقصة فی تقدیمها ای تقدیم اخبارها علیها انفسها علی ثلثة اقسام
قسم یجوز تقدیم اخبارها علیها بالاتفاق وهو من کان الی راح بالترتیب المذکور فی الکتاب
اذ الفعل عامل قوی یجوز تقدیم معموله علیه اذ لا مانع یمنع عنه وقسم لا یجوز فیه تقدیم الخبر علیه وهو
ما فی اوله ما سواء کانت نافیة او مصدریة اما النافیة فلان النفی یقتضی صدر الکلام ویمنع
تقدیم ما فی حیزه علیه واما المصدریة فلان ما المصدریة کان المفتوحة من الحروف الموصولة
وهی مع ما بعدها بمنزلة شئ واحد وکما فی الموصولات الاسمیة لا یجوز تقدیم ما فی حیز الصلة
علی الموصول کذا لا یجوز تقدیم ما فی حیز هذه الحروف علیها خلافا لابن کیسان فی غیر ما دام

فانہ جوز فی غیر ما دام من الافعال الاربعۃ تقدیم خبرہا علیہا بناءً علی ان کلمۃ ما وان کانت حرف نفی
لکن لما دخلت علی الفعل الذی معناہ النفی افاد نفی النفی وہو راجع الی الثبوت المستمر فصار ما زال
بمنزلۃ کان فیجوز تقدیم خبرہا علیہا والمعتبر مذہب الجمہور اذ استمرار الثبوت فرع لنفی النفی فلا بد من
الاصل وقسم مختلف فیہ وہو لیس فذہب جمع من النحاۃ الی انہ لا یجوز تقدیم خبرہ
علیہ اذ معناہ النفی ولہ صدر الکلام فلا یجوز تقدیم معمول النفی علیہ وذہب جمع الی جواز التقدیم
نظرا الی ان عمل لیس للفعلیۃ لا للنفی کما سبق ومما یدل علی جواز التقدیم قولہ تعالی الا یوم یاتیہم
لیس مصروفا عنہم اذ معمول الخبر تقدم علیہ واذا جاز تقدیم معمول خبرہ علیہ فیجوز تقدیم خبرہ علیہ بالطریق
الاولی اذ حیثما یقع المعمول یصح وقوع العامل افعال المقاربۃ ما وضع لدنو الخبر ای للدلالۃ
علی قرب حصولہ للفاعل وہذہ الافعال کالافعال الناقصۃ فی الاحتیاج الی الاسم والخبر وتمتاز
عنہا بان خبرہا لا یکون الا فعلا مع ان او بدونہا رجاءً او حصولاً او اخذا فیہ ای لدنو الخبر
او لدنو حصولہ او لدنوہ الاخذ ای الشروع فیہ فالاول عسی وہو غیر منصرف لم یات
منہ صیغۃ المضارع والامر واسم الفاعل ولا یجی منہ الا صیغ الماضی نحو عسیت الخ ولہ استعمالان علی
وجہین احدہما ان یکون فاعلہ اسما متقدما وخبرہ فعلا مضارعا مع ان لان الرجاء یتعلق بالمستقبل
وان علامۃ للاستقبال کما تقول عسی زید ان یخرج والثانی ان یکون فاعلہ ان مع الفعل
المضارع نحو عسی ان یخرج زید وعسی فی ہذا الاستعمال فعل تام لکونہ مع الفاعل کلاما تاما
وزید فی ہذا الترکیب فاعل یخرج وفی الاستعمال الاول فعل ناقص محتاج الی الاسم والخبر واذا وقع
فی خبرہ الفعل مع ان فہو مأول بالمصدر فیحتاج الی تقدیر المضاف ای عسی زید ذا خروج او یقال
المصدر فی معنی اسم الفاعل ای عسی زید خارجا وقال بعض النحاۃ عسی فی الاستعمال الاول
بمعنی قارب ای قارب زید الخروج وفی الاستعمال الثانی بمعنی قرب ای قرب خروج زید

يوهم كون ان يخرج مفعولا لعسى لا خبرا له وبالجملة عسى في جميع الاستعمالات وعلى جميع التقادير متضمن
انشاء الرجاء لا الخبر عن الرجاء وقد تبين ان تشبيهه بكاد والثاني اي ما يدل على قرب حصول الخبر كاد
وخبره فعل مضارع بدون ان تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيها له بعسى
كما يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد نحو عسى زيد يخرج وكاد بمعنى الخبر لا الانشاء وهو فعل متصرف يستعمل
منه صيغة المضارع وغيره واذا دخل النفي على كاد وسائر متصرفاته فهو كالافعال اي كسائر الافعال
في ان المقصود منه نفي معنى كاد وكذا الحال في سائر متصرفاته كما تقول ما كاد زيد يخرج ولم يكد يخرج
على المذهب الاصح وقيل يكون كاد ومتصرفاته للاثبات بعد دخول النفي وقيل يكون النفي
في الماضي نحو ما كاد للاثبات وفي المستقبل نحو لم يكد للنفي كالافعال تمسكا بقوله تعالى
وما كادوا يفعلون اذ لو كان ما كادوا للنفي لكان مناقضا لقوله تعالى فذبحوها وهذا الدليل دال
على الجزء الاول من المذهب الثاني وعلى تمام مذهب من ذهب الى انه في الماضي للاثبات
اذ لا احتياج له الى اثبات انه في المستقبل للنفي لكفاية القياس على سائر الافعال والجواب عن
هذا التمسك ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون للنفي وليس مناقضا لقوله تعالى فذبحوها اذ معنى الكلام ما كادوا
يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه للتعنتات التي صدرت منهم وبقول ذي الرمة اذا غير النأي
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اعلم ان المتمسك على الجزء الثاني
من المذهب الثاني ان بعض الفصحاء والبلغاء قد خطأ ذا الرمة فلو لم يكن لم يكد لاثبات البراح
وسيس الهوى لم يكن لذلك التخطئة وجه والجواب ان هذه التخطئة ليس لصواب ولعل المخطئ توهم
ان حال كاد ومتصرفاته ليس كحال سائر الافعال وبناء على هذا التوهم الباطل قد زعم قول ذي الرمة
خطأ مع انه صواب وينبغي ان يستدل اصحاب مذهب التفصيل على الجزء الثاني من مذهبهم
بقول ذي الرمة فان المقصود ههنا النفي بطريق المبالغة يعني رسيس الهوى من حب مية ليس قريبا

من الزوال الیہ فضلا عن الزوال وما انفک ان لنفی القرب من الزوال ابلغ من نفی الزوال ومن ثمہ
قولہ تعالیٰ لم یکد یریہا یعنی لم یقرب من الرؤیۃ فضلا عن الرؤیۃ والثالث یعنی ما یدل علی دنو
الشروع فی الخبر جعل وطفق وکرب واخذ وھی مثل کاد فی کون خبرہا فعلا مضارعا بغیر ان
نحو جعل یفعل کذا وطفق یفعل کذا الی آخرہ والرابع اوشک وھی مثل عسیٰ وکاد فی الاستعمال
تارۃ یستعمل مع ان کعسیٰ وتارۃ بدون ان مثل کاد مثل اوشک زید ان یخرج واوشک زید یخرج
افعال التعجب ما وضع لانشاء التعجب قد وقع فی ہذہ النسخۃ صیغۃ الجمع وفی بعض النسخ
بصیغۃ التثنیۃ وکلاہما صحیحان اذ لو نظر الی نوعی الصیغۃ فالمناسب التثنیۃ ولو نظر الی سوادہا
فالمناسب الجمع لان الافعال التی علی صیغۃ ما افعلہ افعل بہ غیر محصورۃ نحو ما احسن زیدا وما اکرم زیدا
وما اعلم زیدا الی غیر ذلک وکذا احسن بزید اکرم بزید اعلم بزید اخبر بزید وغیرہا وخرج بقولہ وضع لانشاء
التعجب مثل عجبت لانہ للاخبار عن التعجب لا لانشاء التعجب وھما صیغتان ما افعلہ وافعل بہ
وھما غیر متصرفین نحو ما احسن زیدا واحسن بزید ولا یبنیان الا مما یبنی منہ
افعل التفضیل یعنی من الثلاثی المجرد الذی لیس بلون ولا عیب فان التعجب مناسب للتفضیل
اذ لا یتعجب من الشیٔ الا اذا زاد علی غیرہ فی الصفۃ ویتوصل فی الممتنع مثل ما اشد
استخراجہ واشدد باستخراجہ وما اکثر حمرتہ واکثر بحمرتہ وما اقبح عورہ واقبح بعورہ
ولا یتصرف فیہما ای فی صیغتی التعجب بتقدیم وتاخیر وفصل فانہما بواسطۃ عدم التصرف
تشابہان بالحرف ولا یتصرف فی الحرف فلا یتصرف فیہما ایضا فلا یجوز ان یقال ما زیدا احسن وزیدا ما
وما احسن الیوم زیدا وبزید احسن واحسن الیوم بزید واجاز المازنی الفصل بالظرف نحو ما احسن
بالرجل ان یصدق وما ابتداء نکرۃ عند سیبویہ وما بعدہا الخبر یعنی ان کلمۃ
ما فی ما احسن زیدا بمعنی شیٔ فی محل الرفع علی انہا مبتدأ وما بعدہا اعنی احسن مع الضمیر المستتر

الی ما ومع المفعول فی محل الرفع بانہ خبر للمبتدا وہذا الترکیب علی ہذا التقدیر من قبیل شر اہر ذا ناب
وما موصولۃ والجملۃ الواقعۃ بعدہا صلۃ لہا ومجموع الموصول مع الصلۃ فی محل الرفع بانہا مبتدأ
عند الاخفش والخبر محذوف ای الذی حسن زیدا شیء عظیم وما استفہامیۃ عند بعضہم
فی محل الرفع بانہا مبتدأ والجملۃ التی بعدہا خبر لہا وہذہ الوجوہ الثلثۃ بحسب اصل الترکیب لا باعتبار
المعنی المراد اعنی انشاء التعجب اذ باعتبار معنی التعجب اجزاء ہذہ العبارۃ لا تقتضی الاعراب وبہ فاعل
عند سیبویہ والباء زائدۃ ولا ضمیر فی افعل یعنی ان زیدا فی احسن بزید فاعل احسن
عند سیبویہ ومعناہ الماضی وان کان صورتہ الامر من افعل بمعنی صار ذا فعل اعنی احسن بزید صار زید
ذا حسن غیر صیغۃ الماضی الی الامر مع بقاء معنی الماضی وکلمۃ الباء زائدۃ فی الفاعل کما فی
کفی باللہ شہیدا ومفعول عند الاخفش والباء للتعدیۃ یعنی عند الاخفش احسن امر بمعناہ
لا بمعنی الخبر والباء للتعدیۃ ان کان احسن ماخوذا من احسن اللازم بمعنی صار ذا حسن او زائدۃ
فی المفعول ان کان ماخوذا من احسن المتعدی بنفسہ کما فی ولا تلقوا بایدیکم الی التہلکۃ وفیہ ضمیر
ہو فاعلہ وعلی التقدیرین احسن امر لکل مخاطب بان یجعل زیدا حسنا وانما یجعلہ کذلک بان یصفہ
زیدا بالحسن کانہ قیل صف زیدا بالحسن ثم نقل الامر من ہذا المعنی الی انشاء التعجب لکونہ مناسبا لہ
فعلی مذہب سیبویہ لیس فی احسن ضمیر لکون فاعلہ مذکورا وعلی مذہب الاخفش فیہ ضمیر مستتر راجع
الی کل احد فمن یصلح للخطاب افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فمثل
مدحت وذممت وکرم ولوم وغیرہا لکونہا اخبارا عن المدح خارجۃ عنہا فمنہا نعم وہو اصل
فی افعال المدح وبئس وہو اصل فی افعال الذم وشرطہما ای شرط افعال المدح والذم
ان یکون الفاعل اما معرفا باللام نحو نعم الرجل وبئس الرجل او مضافا الی المعرف بہا
نحو نعم صاحب القوم وبئس صاحب القوم او مضمرا ممیزا بنکرۃ منصوبۃ

نحو نعم رجلا وبئس رجلا او مميزا بما بمعنى شيء مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي اي الصدقات وبعد ذلك اي بعد ذكر الفاعل باحد الوجوه الثلثة يذكر المخصوص بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وهو اي المخصوص بالمدح مبتدأ وما قبله خبره والالف واللام في مثل نعم الرجل زيد قائم مقام الضمير او المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد فانه اذا قلت نعم الرجل كان سائلا يقول من هو فقلت في الجواب بتقدير هو زيد وهذا المذهب اصح واولى كما ذكر في الكتب المبسوطة وشرطه اي شرط المخصوص بالمدح والذم مطابقة الفاعل في الجنس للافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه بحسب المعنى عبارة عن الفاعل نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة هند ونعم المرأتان الهندان ونعم النسوة الهندات وما جاء في مثال بئس وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه حيث وقع المخصوص اعني الذين كفروا جمعا مع كون الفاعل مفردا متأول بتأويلين احدهما ان تقدير الكلام بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فحذف المضاف من المخصوص اعني الذين والثاني ان الذين كذبوا صفة للقوم ومن تتمة الفاعل والمخصوص محذوف اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل قوله تعالى بعد ذكر ايوب عليه السلام نعم العبد اي نعم العبد هو ايوب ونعم الماهدون وساء من السوء بفتح السين شيء افادة الذم مثل بئس وفاعله اما معرف باللام او مضاف الى المعرف باللام او ضمير مبهم مميز بنكرة كما علم وفي قوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا فاعل ساء ضمير مبهم ومثلا مميزه والمخصوص بالذم القوم بتقدير المضاف اي ساء مثلا مثل القوم الذين كذبوا واما ساء ماخوذ من المساءة والسوء بضم السين بمعنى الحزن فيستعمل في الكل وليس من افعال الذم يقال ساءني يسوءني ومنها اي من جملة افعال المدح حبذا وهو مركب

من حبّ ومن فيّ امن حبّ الشيء اذا صار حبيبًا او حبّ الشيء بالضم اذا صار محبوبًا وفي محل حبّ
فذا على تقديران يكون حبّ لازمًا واما على تقدير كونه متعديًا فذا قائم مقام الفاعل فهو
في حكم الفاعل ولذا لم يفرق المصنف وقال وفاعله ذا ولا يتغير في اسن حاله بل يكون واستعماله
على صيغة المفرد المذكر لكونه اشارة الى المشار اليه المبهم كما ان ضمير نعم لا يتغير عن حاله لكونه راجعًا
الى امر مبهم فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات
وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم والفرق بين فيّ اي في حبذا وفي ضمير نعم
ان ذكر تمييز ضمير نعم واجب ولو لم يذكر لم يعلم تحقق الضمير فيه ولا يجب في ذا ولذا يجوز ان يقع
قبل المخصوص او بعده تمييز منكر نحو حبذا رجلًا زيد وحبذا زيد رجلًا ومنشأ هذا الفرق ان
ذا كلمة ظاهرة دالة على امر مبهم والضمير امر مستتر لا يفهم بدون التمييز فليس لهذا اللفظ الظاهر احتياج
الى التمييز بشابه احتياج الضمير المبهم المستتر اليه تمييز الضمير حيث تقرر ارسال على دفق صفة نحو حبذا زيد الكبار
الكبار زيد ولما فرغ من بيان الاسم والفعل شرع في بيان الحرف واحكامه فقال الحرف
ما دل على معنى في غيره ومن ثمه احتاج في جزئيته اي في كونه جزءًا من الكلام
سواء كان عمدةً او فضلةً الى اسم نحو من البصرة او فعل نحو قد ضرب وحروف الجر اي حروف الاضافة
لا فضاء فعل ومعناه الى ما يليه سواء كان اسمًا صريحًا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد
او في تاويل الاسم نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها ويقال لها حروف
حروف الاضافة لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليها وحروف الجر لانها تجر معنى الفعل
الى ما يليها او لان اثرها الجر وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا
فمن للابتداء سواء كان الابتداء من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو من اليوم

من قبل ومن بعد وعلامته صحة الانتهاء في مقابلته نحو سرت من البصرة الى الكوفة والتبيين
نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامته صحة وضع الذي مكانه فانه لو قيل فاجتنبوا الرجس الذي
هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض نحو اخذت من الدراهم وعلامته صحة وضع لفظ البعض
مكانه فانه لو قيل اخذت بعض الدراهم لاستقام المعنى وزائدة وعلامتها انها لو حذفت لم يختل المعنى
نحو ما جاءني من احد وزيادة من انما يكون في غير الكلام الموجب يعني في النفي والنهي والاستفهام
ولا تكون زائدة في الكلام الموجب عند البصريين خلافا للكوفيين وللاخفش فانهم جوزوا
زيادتها في الكلام الموجب ايضا وتمسكوا بقول بعض الاعراب قد كان من مطر اي قد كان مطر والجواب
ان قولهم قد كان من مطر وشبهه متاول بانه من قبيل وارد على الحكاية كان قائلا
قال هل كان من مطر فقال في جوابه قد كان من مطر وقد يستدل بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
اي يغفر لكم ذنوبكم كقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا والجواب ان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
خطاب لامة نوح عليه السلام وان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم
ولا يلزم من مغفرة جميع الذنوب من امة محمد صلى الله عليه وسلم مغفرة جميع الذنوب من امة
نوح عليه السلام والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية كما ان من لابتداء الغاية تقول سرت
من البصرة الى الكوفة وبمعنى مع قليلا نحو من انصاري الى الله اي مع الله ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية
وبمعنى مع كثيرا كما ان الى بمعنى انتهاء الغاية كثير في الاستعمال ثم اعلم ان كلمة الى تستعمل
في المظهر والمضمر كليهما نحو الى زيد واليك وفي اليسرى كلمة حتى تختص بالظاهر نحو نمت البارحة
حتى الصباح خلافا للمبرد فانه جوز دخول حتى على المضمر نحو حتاك في شعر العرب وعند غيره
هو شاذ لا يقاس عليه وفي للظرفية اما حقيقة نحو المال في الكيس او مجازا نحو نظرت في الكتاب

او النجاة في الصدق ويكون في بمعنى على قليلاً نحو لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اما حقيقة نحو به داء او مجازاً نحو مررت بزيد اي بموضع يقرب من موضع زيد
والاستعانة نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي مع ثياب السفر
والمقابلة نحو اشتريت هذا بذاك والتعدية نحو ذهبت بزيد اي اذهبته والظرفية
نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر لكن يزاد في خبر الاستفهام بهل والنفي
قياساً نحو هل زيد بقائم وما زيد بقائم وليس زيد بقائم وفي غيره سماعاً سواء كانت زائدة
في المرفوع نحو كفى بالله شهيداً وبحسبك زيد او في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
اي لا تلقوا انفسكم والقى بيده واللام للاختصاص بلا ملكية نحو الجل للفرس وبملكية نحو المال لزيد
والتعليل نحو ضربته للتاديب وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع القول كقوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه فاللام في للذين بمعنى عن اي وقال الكافرون
لاجل المؤمنين وفي شانهم لو كان ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم خيراً ما سبقونا اليه هولاء ولو كانت
صلة للقول كما في قولك قلت لزيد لا تفعل كذا لقال تعالى ما سبقتمونا ورب للتقليل
اعلم ان كلمة رب لانشاء التقليل في مقابلة كم الخبرية لانها لانشاء التكثير وان كان ما بعد كل منهما
خبراً لكن رب تستعمل في انشاء التكثير غالباً وكم الخبرية لا تستعمل في انشاء التقليل ولها اي لكلمة رب
صدر الكلام اذ معناها الانشاء كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام من هذه الجهة وهي مختصة
بنكرة موصوفة اما اختصاصها بالنكرة فلانها غير محتاجة الى التعريف واما وصفها فلانها للتقليل
نوع من جنس وتفهيم من وصف النكرة تخصيصها فيفهم نوعاً من جنس قوله على الاصح اشارة الى
ان بعضهم جوز دخولها على النكرة الغير الموصوفة ايضاً لكن القول الاول اصح وفعلها اي الفعل الذي
تعلق به كلمة رب ماض فانها للتقليل المحقق المقطوع وهذا غير متصور الا في الماضي محذوف غالباً

يعلم بالفعل او القرائن نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل كلمة رب على مضمر مبهم مميز
بنكرة منصوبة ه الضمير كباب نعم والضمير الذي يدخل عليه كلمة رب مفرد مذكر
ابدا للكوفيين ايضا الا المبهم الموجود في الذهن نحو ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه
امراتين وربه نسوة كما ان الضمير الذي هو فاعل نعم مفرد دائما خلافا للكوفيين فانهم يطابقون
التمييز فانهم قالوا لابد من مطابقة الضمير للتمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وقول البصريين اصح وتلحقها اي كلمة رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل رب
على الجمل سواء كانت لتقليل النسبة التي في الجملة او لتكثيرها نحو ربما قام زيد ولا يجوز ان يقال
ربما يقوم زيد لما علم من انها اما للتقليل المتشرع المتحقق او لتكثيره فيختص بالماضي وقوله تعالى
ربما يود الذين كفروا بمعنى ربما ود اذ لا احتمال للكذب في اخبار الله تعالى بل صدقها متحقق كما في
الماضي وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة نحو قول الشاعر
وبلدة ليس بها انيس واعلم ان الاصل في القسم الباء وهي تذكر مع فعل القسم نحو اقسم بالله وبالله والباء
للالصاق لانها الصقت معنى القسم باسم الله تعالى فالقسم عند التحقيق جملة ويقال لها الجملة القسمية
والله مقسم به والاكثر في الاستعمال حذف فعل القسم والاكتفاء بالله نحو بالله لافعلن كذا فالباء التي
هي صلة القسم قد تكون مع الفعل وقد تكون بدون الفعل كما تدخل على الاسم الظاهر تدخل على المضمر
نحو بك لافعلن كذا وتستعمل في قسم السؤال نحو بالله اخبرني او لا تخبرني والواو للقسم فرع من الباء ولا تستعمل
مع الفعل ولا تدخل على الضمير ولا تستعمل ايضا في قسم السؤال لا يقال والله والقسم انما يكون عند
حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر فلا يقال والله اخبرني او لا تخبرني ولا وك
لافعلن كذا والتاء مثلها مختصة باسم الله تعالى نحو تالله لاكيدن لكن الاخفش روى
ترب الكعبة ايضا والباء اعم منهما في الجميع كما عرفت ويتلقى القسم اي يجاب باللام وان

وحرف النفي اي بمعنى لا ابدا في القسم ليس بجواب لا يقال انه القسم عليه هو الذي يكون جملة ويكون مصدرا بان
او لام الابتداء في صورة الاثبات وحرف النفي في صورة النفي اما اعتبار حرف النفي في صورة النفي فظاهر
لكون النفي مقصودا واما اعتبار ان ولام الابتداء فلدلالتهما على التاكيد الذي لاجله جاء القسم وقد دل
على ان ما ذكرنا جواب القسم وقد يحذف جوابه اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة
الدالة على جواب القسم او تقدمه ما يدل عليه اي على جواب القسم نحو زيد والله قائم
او زيد قائم والله والمذكور وان كان جواب القسم بحسب المعنى لكن لا يقال انه الجواب بل الدال على
الجواب ولذا لا يجب فيه علامة جواب القسم وعن للمجاوزة نحو رميت السهم عن القوس وعلى
للاستعلاء نحو زيد على السطح وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بدخول من عليهما اذا دخل
عليهما من يصيران اسمين فيكون عن بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه وعلى
بمعنى الفوق نحو نزلت من عليه اي من فوقه فان الحرف انما يدخل على الاسم لا على الحرف
والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله شيء وقد يكون
اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد ويختص بالظاهر فلا يقال كه ومذ ومنذ
اذا كانا اسمين فهما من قبيل الظروف المبنية فقد يكونان بمعنى ابتداء المدة وقد يكونان بمعنى
جميع المدة وهما في هذا المقام من حروف الجر للزمان للابتداء الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فمعناهما ابتداء زمان الفعل نحو ما رأيته مذ سنة كذا او منذ يوم الجمعة يعني ابتداء عدم رؤيتي
العام الماضي او الجمعة الماضية والظرفية في الحاضر مثل ما رأيته مذ يومنا ومنذ
شهرنا وحاشا وخلا وعدا قد تكون غير الا كما علم في بحث الاستثناء وقد تكون حروف جر
فتجعل ما بعدها مجرورا وهي للاستثناء على هذا التقدير ايضا كما تقول جاء القوم خلا زيد وعدا زيد
وشتمني القوم حاشا زيد الحروف المشبهة بالفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلكونها على ثلثة احرف

او ان زیدا کالفعل فی کون اواخرہا مفتوحۃ کآخر الفعل الماضی ولان المفتوحۃ مشابھۃ زائدۃ بالفعل لفظا
ومعنی فلان معانیہا معانی الافعال کما ہو التشبیہ والتمنی وہذہ الحروف مشابہۃ للفعل فی دخولہا علی الاثنین
ولما کانت ہذہ الحروف مشابہۃ للفعل لفظا ومعنی جعلوا عملہا عمل الافعال وعملہا علی نحوین اصلی
وہو تقدیم المرفوع علی المنصوب وفرعی وہو تقدیم المنصوب علی المرفوع وہذہ الحروف انما تعمل بمشابہۃ
الافعال فتکون فروعا لہا فی العمل وعملہا الفرعی تقدیم المنصوب علی المرفوع فیکون منصوبہا
مقدما علی المرفوع وہی ان وان وکان ولکن ولیت ولعل ولہا ای لہذہ الحروف صدر الکلام
لانہا دالۃ علی نوع من انواع الکلام فیجب ان تجعل فی صدر الکلام لیعلم من اول الامر انہ ای نوع من انواع الکلام سوی ان المفتوحۃ
فہی بعکسہا ای بعکس باقی الحروف یعنی یجب ان لا یکون لہا صدر الکلام لانہا مع اسمہا وخبرہا
فی تاویل المفرد فلا بد لہا من التعلق بشیء آخر حتی یکون کلاما تاما فلو ذکرت فی صدر الکلام لاشتبہت
بان المکسورۃ فی صورۃ الکتابۃ ومن ثمہ اذا وقعت مع اسمہا وخبرہا مبتدأ یجب تاخیرہا عن الخبر
نحو عندی انک قائم کما سبق وتلحقہا ما الکافۃ لانہ ایاہا من العمل ولذا یقال لہا الکافۃ
فتلغی علی الافصح نحو انما زید قائم وتدخل ح ای حین اذ الحقتہا ما علی الافعال ایضا نحو انما
قام زید وانما یقوم زید وقد تلحقہا التخفیف بحذف التشدید وذلک بحذف الحرف الاخیر المتحرک
فیبطل عملہا فی اللغۃ الفصیحۃ لزوال البعض من المشابہۃ اللفظیۃ بالتخفیف وجاز اعمالہا ایضا فی بعض
اللغات فان المکسورۃ لا تغیر معنی الجملۃ بل تزید علی معنی الجملۃ التاکید والتحقیق مثلا
زید قائم کلام تام فاذا دخل علیہ ان یزید تاکید ذلک الکلام التام وتحقیقہ وان المفتوحۃ تغیر
معنی الجملۃ اذ ہی مع جملتہا ای مع الجملۃ الداخلۃ ہی علیہا فی حکم المفرد فیحتاج الی امر آخر
لیکون کلاما تاما فلا یبقی للجملۃ استقلال مع ان المفتوحۃ ومن ثمہ ای من اجل ان المکسورۃ
لا تغیر معنی الجملۃ والمفتوحۃ تجعل الجملۃ فی تاویل المفرد وجب الکسرۃ فی موضع الجمل والفتح

فی موضع المفرد فکسرت ان ابتداءً ای فی ابتداء الکلام لکونہ موضع جملۃ مستقلۃ نحو
ان زیدا قائم وبعد القول لان مقول القول لا یکون الا جملۃ مستقلۃ نحو قلت ان زیداً قائماً
وبعد الموصول فان الصلۃ لا تکون الا جملۃ نحو جاء نی الذی ان اباہ عالم وفتحت ان فاعلۃ
ای حال کونہا فی مقام الفاعل نحو بلغنی انک عالم ومفعولۃ ای حال کونہا فی مقام المفعول نحو
کرہت ان زیداً فاسق ومبتداءً ای حال کونہا فی مقام المبتدا نحو عندی انک قائم وحال
کونہا مضافاً الیہا نحو عجبنی اشتہار انک فاضل وقالوا لولا انک لانہ مبتداء یعنی یکون
الہمزۃ مفتوحۃ بعد لولا الامتناعیۃ اذ ما بعد لولا الامتناعیۃ مبتدا محذوف الخبر فہو مع اسمہا
وخبرہا فی موضع المبتدا والمبتدا لا بد ان یکون مفرداً ولو انک لانہ فاعل یعنی
یکون الہمزۃ مفتوحۃ بعد لو لان لو حرف شرط فیقتضے الفعل وما بعد لو فاعل الفعل محذوف
فلا بد وان یکون مفرداً کقولہ تعالیٰ ولو انہم صبروا ای لو ثبت انہم صبروا ای لو ثبت صبرہم
فان جاز فی موضع التقدیران ای تقدیر الجملۃ وتقدیر المفرد جاز فی ذلک الموضع
الامران الکسر والفتح مثل من یکرمنی فانی اکرمہ فان جعلتہ جملۃ اسمیۃ جزائیۃ
فیجب الکسر بتاویل فانا اکرمہ وان جعلتہ خبراً للمبتدا المحذوف ویکون المعنی من یکرمنی فجزاءہ
انی اکرمہ فیجب الفتح لان خبر المبتدا مفرد وکذا الحال فی قول الشاعر وکنت اری زیداً کما قیل
سیداً اذا انہ عبد القفا واللہازم وشبہہ فان کان التقدیر اذا ہو عبد القفا فتکون
جملۃ اسمیۃ واقعۃ بعد اذا الفجائیۃ فیجوز الکسر وان کان مع ما فی حیزہا فی تاویل المفرد بان یکون
مبتدا محذوف الخبر ای فاذا عبودیۃ القفا واللہازم حاصلۃ فتکون مفتوحۃ لانہا مع
ما فی خبرہا وقعت فی موضع المبتدا والمبتدا مفرد ولذلک ای لاجل ان ان المکسورۃ
لا تغیر معنی الجملۃ جاز العطف علی اسم المکسورۃ لفظاً وحکماً بالرفع

نحو ان زيداً قائم وعمرو يعني يجوز العطف على اسم ان المكسورة بالرفع لانها لا تغير معنى الجملة
فاسمها في الاصل مرفوع بالابتداء وهي كالعدم اذ فائدتها التوكيد فقط فجاز العطف على محل
ذلك الاسم بالرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظاً نحو ان زيداً قائم وعمرو او كانت مكسورة
حكماً نحو علمت ان زيداً قائم وعمرو فانها وان كانت ههنا مفتوحة لكونها واقعة في مقام المفعول لها
وهو مفرد لكنها مكسورة حكماً لانها مع معمولها قائمة مقام مفعولين فهما جملة بحسب المعنى لكون احدهما
مسنداً اليه والآخر مسنداً فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع ما في خبرها مقام الاسمين
دون المفتوحة يعني لا يجوز العطف على محل اسم ان المفتوحة لانها لما غيرت معنى الجملة لا يمكن رفع ما بعدها
ويشترط في العطف على محل اسم ان المكسورة مضي الخبر قبل المعطوف لفظاً كما تقول ان زيداً قائم
وعمرو او تقديراً كما تقول ان زيداً وعمرو قائم اي ان زيداً قائم وعمرو قائم وانما اشترط مضي الخبر
لانه لو لم يذكر الخبر لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد كما في قولك ان زيداً وعمرو
ذاهبان اذ لا ريب ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن جهة كونه خبراً عن
ان يكون العامل فيه ان ومن جهة انه خبر عما عطف على محل اسم ان يكون العامل فيه الابتداء فيلزم
اجتماع ان والابتداء على رفع شيء واحد وهو الخبر خلافاً للكوفيين فانهم ذهبوا الى ان ان
انما تعمل في الاسم وخبرها مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد
ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنياً في جواز العطف على اسم ان قبل مضي الخبر فلا يجوز
خلافاً للمبرد والكسائي فانهما ذهبا الى ان اسم ان اذا كان مبنياً يجوز العطف على محل
اسم ان قبل مضي الخبر في مثل انك وزيد ذاهبان اذ لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة
بنائه فكانها ليست بعاملة في الخبر فلا يلزم المحذور المذكور وهذا ضعيف اذ لا شك ان ان قد عملت
في اسمها النصب غاية الامر ان النصب لم يظهر بواسطة البناء والمانع من عملها في الخبر فتكون عاملة فيها

ويلزمهم المذكور واما كون ولكن في جواز العطف على محل اسمها كان اي مثل ان لانها اي لكن
لا تغير معنى الجملة الا ان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء فيجوز اعتبار محل اسمها
ومعطوف شئ عليه بالرفع ومعنى الاستدراك ابطال الوهم الباطل الناشئ من الكلام السابق فلا بد
من الكلام السابق ليتصور الاستدراك كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر واما باقي الحروف
المشبهة فلا يجوز العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يجوز اعتبار محل اسمها
ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة دخلت اللام اي لام الابتداء
مع ان المكسورة دونها اي دون ان المفتوحة على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه
اي بين اسم ان وبينها او دخلت على ما بينهما اي على الامر المتوسط بين الاسم والخبر نحو
ان زيدا لقائم وان في الدار لزيدا وان زيدا طعامك اكل ولا يجوز ان زيدا اكل لطعامك لان
لام الابتداء ان تدخل على صدر الجملة لكن لما كان ان المكسورة واللام كلاهما للتاكيد
والابتداء كره اجتماعهما فاخروا اللام ومعنى لا يجوز ان تتاخر عن جزئي الكلام الذين هما عمدتا
حتى تدخل على متعلق الخبر المتاخر عنه وفي لكن ضعيف اي دخول اللام في لكن بالتفصيل الذي
عرفت في ان ضعيف وان جاز في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد ووجه الفرق بينهما
ان لكن لتقتضي سبق الكلام فبطلت صدارتها فلا يستحسن اجتماع اللام المقتضية للصدارة
معها بخلاف ان فانها لا تقتضي تقدم كلام وتخفف المكسورة فيكون صورتها صورة
ان النافية فيلزم معها اللام لئلا يقع الاشتباه ويجوز الغاؤها عن العمل وعلى
هذا التقدير لا بد من اللام لئلا يقع الاشتباه بين معنى النفي والاثبات واما على تقدير اعمال
المخففة المكسورة فلزوم ما طرد اللباب ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ
يعني يجوز دخول ان بعد التخفيف على الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر نحو باب

کان وعلمت واخواتهما کقوله تعالى وان کنت من قبله لمن الغافلین وان وجدنا اکثرهم لفاسقین
ولا یجوز دخولها على الافعال الآخر عند البصریین لان حقها ان تدخل على الجملة الابتدائیة ولما کانت
مخففة وادخلت على الفعل فلابد ان یکون ذلک الفعل من دواخل المبتدأ والخبر لیبقى عملها
بقدر الامکان خلافا للکوفیین فانهم جوزوا دخولها على سائر الافعال وتمسکوا
بقول الشاعر ع بالله ربک ان قتلت لمسلما ٭ وجبت علیک عقوبة المتعمد ٭ وتخفف
المفتوحة فتعمل فی ضمیر شان مقدر فضمیر الشان المقدر اسم لها والجملة المذکورة بعدها
خبر لها فتدخل على الجمل الصالحة لکونها مفسرة له مطلقا سواء کانت اسمیة او فعلیة
وسواء کان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لم یکن والسبب فی تقدیر ضمیر الشان ان مشابهة
ان المفتوحة بالفعل اکثر من مشابهة المکسورة بما سبق واعمال المکسورة بعد التخفیف قد جاء فی
سعة الکلام کقوله تعالى وان کلا لما لیوفینهم واعمال المفتوحة لم یقع فی سعة الکلام فیلزم بحسب
ترجیح الاضعف على الاقوى فلهذا التحرز یقدر ضمیر الشان لیکون ان المفتوحة بعد التخفیف عاملة
فی المبتدأ والخبر بخلاف المکسورة فانها قد تکون عاملة وقد لا تکون عاملة وشذ اعمالها ای اعمال
ان المفتوحة فی غیره ای فی غیر ضمیر الشان کما قال الشاعر ع فلو انک فی یوم الرخاء سألتنی
فراقک لم ابخل وانت صدیق ٭ ویلزمها مع الفعل السین او سوف او قد او حرف النفی
یعنی ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل المتصرف یلزمها السین او سوف او قد او حرف النفی
اما اللزوم واما من الثلثة الاول فللفرق بین ان المفتوحة المخففة وان المصدریة لان هذه الحروف
الثلثة لا تجتمع مع ان الناصبة واما لتحصیل الفرق بین المخففة والمصدریة بمجرد حرف النفی لانها تجتمع
مع کل منهما فلا بد من الفرق بوجه آخر کان یقال لو کان حرف النفی بمعنى الاستقبال لا تکون ان
والا یلزم اجتماع حرفین کل منهما بمعنى الاستقبال فتکون مخففة او غیره الى الفعل المضارع الذی

بعد حرف النفي فان كان منصوبا كانت مصدرية وان كان مرفوعا كانت مخففة وكان للتشبيه
اي لانشاء التشبيه نحو كان زيدا الاسد وتخفف كان فتلغى على الافصح كما في قول الشاعر
ع ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان ٭ ويجوز الاعمال ايضا كما تقول كان ثدييه حقان لكنه ليس بافصح
لكونها ادون من ان في مشابهة الفعل ولكن للاستدراك بالمعنى الذي سبق ويجب
ان يتوسط لكن بين كلامين متغايرين معنى بحسب الاثبات والنفي سواء كانا متغايرين
بحسب اللفظ ايضا كما تقول جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ ولم يجئ زيد ولكن عمروا جاء او بحسب المعنى فقط
كما تقول زيد حاضر ولكن عمروا غائب وتخفف لكن فتلغى عن العمل بالكلية لكونها اضعف في المشابهة
بالفعل من كان ويجوز معها الواو العاطفة في حال التخفيف ليظهر الفرق بين لكن المخففة ولكن
التي هي حرف عطف اذ لا يجوز دخول الواو عليها وليت للتمني نحو ليت زيدا قائم واجاز الفراء كون
كل من معموليها منصوبا نحو ليت زيدا قائما لان ليت للتمني فهو بمعنى اتمنى كانك قلت اتمنى زيدا
كائنا على صفة القيام فكل من الاسم والخبر مفعول لمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان اي ليت
زيدا كان قائما وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول تقديره اتمنى ايام الصبى
رواجعا وقال الكسائي تقديره ليت ايام الصبى كانت رواجعا وعند المحققين رواجعا منصوب على
انه حال من الضمير المستتر المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي
والفرق بين التمني والترجي ان التمني يشمل الممكنات والمستحيلات والترجي لا يكون الا في الممكنات
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في قول الشاعر لعل ابي المغوار منك قريب ٭

الحروف العاطفة على المذهب الاصح عشرة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام
ولا وبل ولكن فالاربعة الاول يعني الواو والفاء وثم وحتى للجمع بين المعطوف والمعطوف عليه
فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بل هي للجمع

مطلقا بمعنی انها لا تدل علی الترتیب لا علی المعتمد الفاء للترتیب بغیر مہلة و ثم مثلها ای مثل الفاء
فی الدلالة علی الترتیب لکن بمہلة و حتی مثلها فی الدلالة علی الترتیب بمہلة و معطوفها ای معطوف
حتی جزء من متبوعه ای متبوع معطوف حتی لیفید قوة مثل مات الناس حتی الانبیاء او ضعفا
نحو قدم الحاج حتی المشاة و لا یجب ذلک فی ثم و اعلم ان الفرق بین ثم و حتی من وجهین الاول ما ذکره المص
و هو کون المعطوف بحتی جزءا من متبوعه سواء کان اقوی او اضعف و الثانی ان المہلة المعتبرة
فی ثم انما هی بحسب الخارج نحو جاءنی زید ثم عمرو و فی حتی بحسب الذهن لا الخارج لان المناسب بحسب الذهن
ان یتعلق الموت اولا بغیر الانبیاء ثم بالانبیاء و ان کان موت الانبیاء بحسب الخارج فی اثناء سائر
الناس و کذا المناسب بحسب الذهن تقدم قدوم رکبان الحاج علی مشاتهم و ان کان فی بعض الاوقات
علی العکس فی ذلک عند التقابل فعلم الحاج حتی المشاة و او و اما و ام لاحد الامرین مبهما و ام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام ای غیر منفکة عنها فی الاستعمال لفظا او تقدیرا و شرط ام المتصلة
ان یلیها احد المستویین سواء کانا اسمین او فعلین او حرفین و الآخر من المستویین یلی الهمزة
بعد ثبوت احدهما فی علم المتکلم لطلب التعیین من المخاطب یعنی یکون المقصود السوال من التعیین
بعد العلم بثبوت احدهما لا علی التعیین کما تقول ازید عندک ام عمرو و افی الدار زید ام فی السوق
و اضربت زیدا ام اکرمته و من ثم ای من اجل ان ام المتصلة یلیها احد المستویین و الآخر
الهمزة لم یجز ارأیت زیدا ام عمرا الا ان احد المستویین یلی ام و الآخر لم یلی الهمزة هذا
هو المختار المص و المنقول عن سیبویه انه اذا کان احد المستویین یلی الهمزة و الآخر ام المتصلة
فهو فصیح و حسن و ان لم یل احدهما ام و الهمزة فهو جائز جوازا حسنا لکنه لیس بافصح نحو ارأیت
زیدا ام عمرا و ان لم یکن بافصح بل حسن من ثمه وقع فی بعض النسخ لم یجز عطفا علی المص و علیه خطه کتابه
احد المستویین من الآخر الهمزة علی الافصح من ثمه ما ارأیت زیدا ام عمرا و لا یخفی ان الحکم بالفصاحة

تمییز مناسب علی ہذا التقدیر وبالجملة کلام المصنف مضطرب فی ہذا المقام والحق ما نقل عن سیبویہ ومن تبعه
ای من اہل بان السوال بالہمزة وام لطلب التعیین بعد العلم بثبوت احد المستویین عند المتکلم کان جوابهما
بالتعیین دون نعم او لا اذ لا یحصل المقصود بها بخلاف او واما مع الہمزة کما تقول اجاءک زید
او عمرو واجاءک اما زید واما عمرو اذ یجوز فی ہذا الموضع الجواب بلا ونعم اذ المقصود ان احدهما الا علی التعیین
جاءک ام لا ثم ام المنقطعة کبل والہمزة ای بمعنی بل والہمزة بمعنی الاضراب الاعراض عن الکلام السابق
والسوال عما ذکر بعد ام وام المنقطعة قد تکون مذکورة بعد الخبر مثل انها لابل ام شاة ای بل اهی
شاة فهی اضراب عن الخبر السابق واستفهام عما ذکر بعد ام وقد تکون بعد الاستفهام کما تقول ازید
عندک ام عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول الی الاستفهام الثانی واما قبل المعطوف علیه
لازمة مع اما العاطفة کما تقول جاءنی اما زید واما عمرو لیعلم من اول الکلام انه مبنی علی الشک
وتقدم اما فی المعطوف علیه جائزة مع او ولا یجب فیجوز ان تقول جاءنی اما زید او عمرو وجاءنی زید
او عمرو وذهب بعض النحاة الی ان اما لیست من حروف العطف لانها تقع قبل المعطوف علیه کسائر
الحروف العاطفة والثانیة لان الواو العاطفة تدخل علی اما فلو کانت عاطفة لزم اجتماع عاطفین فیکون احدهما لغوا بالضرورة
والجواب عن الاول ان اما السابقة علی المعطوف علیه لیست حرف عطف بل للتنبیه علی الشک
فی ابتداء الکلام والثانیة حرف عطف وعن الثانی ان الواو العاطفة تعطف اما الثانیة علی اما الاولی
واما الثانیة تعطف ما بعدها علی ما بعد اما الاولی ولا وبل ولکن لاحدهما معینا یعنی ان کلا منها موضوعة
لثبوت نسبة الحکم الی واحد من المعطوف والمعطوف علیه علی التعیین فکلمة لا لنفی الحکم الثابت
للمعطوف علیه عن المعطوف فیکون الحکم ههنا مختصا بالمعطوف علیه علی التعیین لا للمعطوف کما تقول جاءنی زید لا عمرو
فحکم المجیء ثابت لزید لا لعمرو وکلمة بل بعد الاثبات لصرف الحکم من المعطوف علیه الی المعطوف کما تقول
جاءنی زید بل عمرو ای جاءنی عمرو فحکم المجیء فیه للمعطوف دون المعطوف علیه علی عکس لا والمعطوف علیه

في صورة الاثبات في حكم المسكوت عنه كانه لم يحكم عليه بشيء من الاثبات والنفي والاخبار عنه بالمجيء ليس
بطريق القصد فلذا امرت عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي كما في قولك ما جاءني زيد بل عمرو
ففيه خلاف فقال الجمهور انصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل جاءني عمرو
في حكم المسكوت عنه كما كان في الاثبات فلم يكن الاخبار بنفي المجيء في المعطوف بالقصد فلذا انصرف الى المعطوف
ونفي المعطوف عليه مسكوتا عنه والمبرد ذهب الى انها في صورة النفي تثبت الحكم المنفي من المعطوف عليه
للمعطوف والمعطوف عليه اما في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد اما منفي عن حكم المجيء او في حكم المسكوت عنه ولكن لازمة للنفي وغير مستعملة بدونه كما تقول
ما جاءني زيد لكن جاءني عمرو فحكم المجيء منفي عن زيد وثابت لعمرو حروف التنبيه الا واما وها فهذه
الحروف الثلاثة لتنبيه المخاطب تقع في صدر الجملة لئلا يغفل المخاطب عما يلقي اليه المتكلم نحو الا زيد قائم
واما زيد قائم وها زيد قائم لكن كلمة ها تدخل من المفردات على اسماء الاشارات لئلا يغفل المخاطب
عن الاشارة والتي لا يتعين معناها الا بها حروف النداء يا اعمها فانها تستعمل للنداء القريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد سبق احوال المنادى في صدر الكتاب حروف الايجاب
وانما سميت بها لانها لاثبات ما تقدم وهي نعم وبلى واجل وجير واي وان فنعم مقررة لما سبقها اي
لمضمون الكلام السابق فان كان ذلك الكلام اثباتا في صورة الخبر او في صورة الاستفهام فهو مقررة ومحققة
لذلك الاثبات كما يقال نعم في جواب قام زيد او اقام زيد اي نعم قام زيد وان كان نفيا في صورة الخبر او في
صورة الاستفهام فهو مقررة ومحققة لذلك النفي كما يقال نعم في جواب ما قام زيد او ما قام زيد اي نعم ما قام
زيد فمعنى نعم بحسب اصل اللغة ومن ثمه قيل لو كان نعم واقعا مقام بلى في جواب الست بربكم لكان كفرا لان
على هذا التقدير نعم لست بربنا لكن لو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم فقال زيد في الجواب نعم يكون
بحسب العرف اقرارا ويكون نعم قائما مقام بلى في تقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي

اي بايجاب الكلام المنفي المتقدم فترفع النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي في الخبر او في الاستفهام
كما تقول بلى في جواب لم اقم زيدا او الم اقم زيدا اي بلى قمت زيدا ولا يذكر بلى بعد الاثبات فنعم لتقرير ما سبق اي اثبات
بعد الاستفهام ويلزمها القسم كما تقول في جواب اقام زيد اي والله واجل وجير وان لتصديق
بالخبر اي لتصديق المخبر للمستفهم كما تقول اجل وجير في جواب من قال قد اتاك زيد وان في هذا الباب
قليل الاستعمال وقد جاء في كلام ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها فان لتقرير الكلام
حروف الزيادة وانما سميت حروف الزيادة لانها تكون في بعض المواضع زائدة لا انها لا تكون الا زائدة
وزيادتها النوع من التاكيد في الكلام وهي ان وان وما ومن والباء واللام فان بكسرة الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية اي بعدها نافية لتاكيد النفي كقولك ما ان زيد قائم وقلت زيادتها
مع ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وكذا قلت زيادتها مع لما كقولك
لما ان قمت قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير ونظائره وكذا تزاد بين واو القسم ولو
كثيرا نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها مع الكاف اي بعد الكاف كما قال الشاعر كان ظبية تعطو الى ناضر السلم وما
تزاد مع اذا ومتى واي واين وان حال كون هذه الكلمات شرطا نحو اذا ما قمت قمت ومتى ما قمت
قمت واينما جلست جلست وايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واما تذهبن بك واذا كان كلمة ان شرطا موكدا
بما الزائدة يجب ان يكون فعل الشرط موكدا بنون التاكيد نحو اما تذهبن بك واما تخافن ونظائرهما
لان حرف الشرط التي هي وسيلة الى المقصود لما كانت موكدة فالشرط الذي هو المقصود اولى
بالتاكيد وكذا تزاد لفظ ما مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم اي من خطاياهم
وقلت زيادتها مع المضاف اي فيما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم
اي من غير جرم ولا تزاد مع الواو العاطفة الواقعة بعد النفي لتاكيده نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
وكذا تزاد لا بعد ان المصدرية نحو لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم وما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد

وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة اى اقسم وقال بعض النحاة لا نفي لما سبق
انهم ... يوم القيمة بالاقسام لكونه معظما في نفسه وشذت زيادة لا مع المضاف اى فيما بين المضاف
والمضاف اليه كقول الشاعر ع في بئر لا حور سرى وما شعر اى في بئر حور اى هلاك جمع حائر من حار
اذا هلك ومعنى الباء واللام تقدم ذكرهما في حروف الجر ولم يذكر المصنف زيادة الكاف لقلتها حرفا التفسير
اى ان اعلم انه قد يكون في الكلام ابهام فيحتاج الى التفسير فهذان الحرفان اعني اى وان من اوضاعه
فان مختصة بما في معنى القول نحو كتبت اليه ان قم اى كتبت اليه شيئا هو قم وكقوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم ولا يجوز تفسير القول الصريح بكلمة ان فلا يجوز
ان تقول قلت ان قم بل ينبغي ان تقول قلت له قم واى تقع تفسيرا لكل مبهم سواء كان قولا
صريحا او لم يكن كما تقول قلت [illegible] رأيت غضنفرا اى اسدا وضربت في الارض اى سافرت
حروف المصدر ثلثة احدها ما المصدرية نحو ضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وثانيها
ان المصدرية نحو اعجبني ان ضربت زيدا اى ضربك زيدا وثالثها ان المفتوحة المشددة
فالاوليان يعني ما وان للفعلية يعني انهما تختصان بالجملة الفعلية وتجعلانها في تاويل المصدر
وان للاسمية فتجعل الجملة الاسمية في تاويل المفرد فان كان خبرها مشتقا يكون تاويل
خبرها المضاف الى الاسم نحو اعجبني انك قائم اى اعجبني قيامك وان كان في معنى المشتق يكون
تاويلها بالشيء بمصدر خبرها نحو اعجبني ان هذا اخوك اى اعجبني اخوة زيد وان لم يكن مشتقا ولا في
معنى المشتق تقدر الكون نحو اعجبني انك زيد اى كونك زيدا حروف التحضيض هلا والا
ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف اذا دخلت على الماضي افادت التنديم على ما فات نحو هلا
واذا دخلت على المستقبل فمعناه التحضيض والترغيب نحو هلا تقوم ولها اى لهذه الحروف
صدر الكلام وتلزم الفعل لان التحضيض والتنديم انما يكونان في الافعال سواء كان الفعل

الداخل علیہ ہذہ الحروف لفظا ای ملفوظا نحو ہلا ضربت زیدا او تقدیرا ای مقدرا نحو ہلا زیدا
ضربتہ ای ہلا ضربت زیدا ضربتہ حرف التوقع قد لانہا انما تدخل علی شیء یکون المخاطب متوقع
الاخبار بہ وہی فی الماضی للتقریب ای لتقریب الماضی من الحال کما تقول قد ضرب بمعنی ضرب قریبا
وفی المضارع للتقلیل نحو ان الکذوب قد یصدق وقد یکون فی المضارع للتحقیق ایضا نحو قد یعلم الله
حروف الاستفہام الہمزة وہل لہما صدر الکلام لدلالتہما علی نوع من الکلام ویجوز ان تدخلا
علی الجملة الاسمیة کما تقول ازید قائم وہل زید قائم وعلی الجملة الفعلیة نحو اقام زید وہل قام زید
وکذلک ہل کما عرفت لکن الہمزة تدخل علی الجملة الاسمیة مطلقا سواء کان خبرہا فعلا نحو ازید قائم
او لا بخلاف ہل فانہا لا تدخل علی اسمیة خبرہا فعل فلا یجوز ہل زید قام لان اصلہا ان یکون بمعنی قد
نحو قولہ تعالی ہَلْ اَتٰی عَلَی الْاِنْسَانِ حِیْنٌ مِّنَ الدَّہْرِ ای قد اتی وہی مع الہمزة کثیرة فی الاستعمال
ثم حذفت الہمزة لکثرة الاستعمال فہی بالحقیقة متضمنة لمعنی الہمزة فکما لا یجوز قد زید قام لا یجوز ہل زید قام
ایضا فان قلت فینبغی ان لا یجوز ہل زید قائم ایضا کما لا یجوز قد زید قام قلت کلمة ہل ہہنا محمولة علی
اختہا اعنی الہمزة بخلاف ہل زید قام فانہ غیر جائز اذ الفعل محبوبہا فان کان فی خبرہا فعلا اشتاقت
الی معانقتہ ولا ترضی بان یکون بینہا وبین محبوبہا فاصلة وان لم تر فی خبرہا تسلت عنہ ذاہلة
والہمزة لکونہا اصلا فی الاستفہام اعم تصرفا من ہل فالتصرف فیہا بحسب الاستعمال اکثر من التصرف
فی ہل فیجوز لک ان تقول ازیدا ضربت بتقدیم المفعول علی الفعل ولا یجوز ان تقول ہل زیدا
ضربت وکذا یجوز ان تقول اتضرب زیدا وہو اخوک لانکار ضرب الاخ ولا یجوز ان تقول لانکار
ضرب الاخ ہل تضرب زیدا وہو اخوک فان ہل لا تستعمل للانکار وکذا یجوز ان تقول ازید عندک
ام عمرو ولا یجوز ان تقول ہل زید عندک ام عمرو اذ ام المتصلة تکون مقارنة للہمزة ولا تکون
مقارنة لہل وکذا یجوز ان تدخل الہمزة علی الحروف العاطفة اعنی ثم والفاء والواو کما فی قولہ تعالی

ثم اذا ما وقع وافين كان فى او مكان ولا يجوز بها انى بل حروف الشرط ان ولو واما انها
مهد الكلام لدلالتها على نوع من انواع الكلام فان اصل فى باب الشرطية لانها للاستقبال
ولو دخلت على الماضى ومعنى الشرط وهو تعليق بطريق التحقيق لا يتيسر الا فى الاستقبال
كما تقول ان ضربتنى ضربتك لو علمه لانها للماضى وان دخلت على المضارع فانه لتعليق
فيه تقديرى نحو لو اسلم اى لو حق علمه والتعليق فى الماضى يكون تقديريا لا تحقيقيا نحو لو ضربت
ضربته وتلزمان الفعل لفظا او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اى
ان استجارك احد نحو ولو انتم تملكون اى لو اصله لو تملكون حذف الفعل لقصد الابهام وابدل فاعله الذى
هو الضمير المتصل بالضمير المنفصل وهو انتم فصار لو انتم ثم فسر الفعل المحذوف فقيل لو انتم تملكون
وانما فسر الفعل بعد ابهامه ليكون اوقع فى ذهن السامع ومن ثمه اى من اجل لزوم الفعل لهما
قيل لو انك بالفتح اى بفتح الهمزة لانه فاعل يعنى ان كلمة ان المفتوحة مع ما فى حيزها
فاعل للفعل المقدر بعد لو اى لو ثبت انطلاقك فحذف الفعل اعنى ثبت اذ كلمة لو تقتضى
مطلق الفعل ومن ان الة على التحقيق والثبوت فهما قرينتان على معنى ثبت واذ وجب وقوع الفعل
بعد لو قيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل فى موضع منطلق ليكون لفظ الفعل
كالعوض من الفعل المحذوف فتقول لو انك انطلقت ولا تقول لو انك منطلق وهذا انما
يتيسر اذا كان خبر ان اسما مشتقا ويذكر الفعل الذى بمعناه مقامه كما قيل فى انطلقت وان
كان خبرها جامدا ولا يكون له فعل بمعناه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا للتعذر اى لتعذر
وقوع الفعل موضع الخبر كما فى قوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام اذ الاقلام ليس
مشتقا حتى يوقع فعله فى موضعه وان تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزمه اى
لفظا او معنى يعنى لو كان القسم فى اول الكلام متقدما على الشرط يجب ان يكون الشرط الواقع

يعني بينهما المعنى او تشبه وكان الجواب الذي ذكر بعد كل منهما للقسم لفظا ومعنى وللشرط معنى
مثل والله ان اتيتني او لم تأتيني لاكرمنك فالقسم في هذا المثال واقع في صدر الكلام
ومقدم على الشرط فالجواب بحسب اللفظ للقسم اذ الاهتمام بشانه اكثر [illegible] علامات جوابه فيه واذ كلمة الشرط
لم تعمل بحسب اللفظ فيما هو جوابه بحسب المعنى التزم ان يكون الشرط ماضيا [illegible] لتبطل كلمة الشرط في الشرط ظاهرا
كما لم تعمل في الجزاء وان توسط القسم بتقديم الشرط او غيره [illegible] غير الشرط عليه اي على القسم
جاز ان يعتبر القسم فيكون الجواب جوابا عنه ويلتزم مضي الشرط المضي ويجوز ان يلغي القسم ولم يعتبر
ويجعل الجواب جزاء للشرط ويجري احكام الجزاء عليه فهنا اربع صور احدها الغاء القسم مع تقديم الشرط
والثاني الغاؤه بتقديم غير الشرط والثالث اعتبار القسم مع تقديم الشرط والرابع اعتباره بتقديم غير الشرط
فالاول مثل ان تأتيني والله آتك فالجواب للشرط لانه اهم من جهة التقديم ومجموع الشرط والجزاء ساد
جواب القسم والثاني مثل انا والله ان تأتيني آتك وجه الاهتمام الذي كان بشان القسم حال صدارة القسم
ليس باق لتوسطه فالجواب للشرط والشرط والجزاء خبر للمبتدأ والمبتدأ مع الخبر ساد مسد جواب القسم
والثالث مثل ان اتيتني والله لا آتيك وجه الجواب للقسم والقسم مع جوابه جزاء للشرط والرابع مثل انا والله ان اتيتني
فالجواب للقسم بحسب اللفظ وللشرط بحسب المعنى والمجموع مع جوابه خبر للمبتدأ فتقدير القسم في صدر الكلام كاللفظ يعني تقدير القسم في صدر الكلام
كالتلفظ به ففي الشرط الواقع بعده المضي لازم ليكون الجواب بحسب اللفظ والمعنى للقسم وبحسب المعنى
للشرط مثل قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب
للقسم وان كان جزاء للشرط لكان الجزم اولى واللام في لئن اخرجوا اللام موطئة للقسم وهي لام تدخل
على الشرط بعد تقديم القسم لفظا او معنى ليكون الجواب للقسم لا للشرط واما للتفصيل اي لتفصيل المجمل
غالبا كما تقول جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاعطيته واما عمرو فاهنته ويجوز ان يكون
المجمل مقدرا في الكلام ويكون معلوما للمخاطب بالقرائن فيذكر التفصيل فقط مكان المجمل وانما قلنا غالبا

هذا اما الواقعة في اوائل الخطب ليس لتفصيل المجمل بل للاستيناف ومتى كانت اما للتفصيل المجمل
وجب ان يكون مكررا اما لفظا كما قيل او تقديرا كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ اذ معناه
اما المذكور وغير مذكور لفظا لكنه مقدر اي واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
المتشابهات الى المحكم بان اما للشرط بواسطة لزوم الفاء في جوابها والحكم وان الاصل اما زيد فمنطلق مهما
يكن من شيء فزيد منطلق فكلمة اما قائمة مقام مهما والتزم حذف فعلها اي فعل اما وهو فعل الشرط
اعني يكن من شيء للاختصار واذا اقيمت اما مقام مهما وحذف الفعل صارت العبارة هكذا اما فزيد منطلق
فعلامة الجزاء لحقت بعلامة الشرط وهذا بعيد جدا ولذا عوض بينهما اي بين اما وبين
فائها جزء مما في حيزها مطلقا يعني ان جزءا مما في حيز فاء الجزاء يقدم للفصل بين علامتي الشرط
والجزاء سواء كان الجزء الفاصل مرفوعا او منصوبا سواء كان هناك مانع آخر من التقديم في الجزاء او
لم يكن مثلا اذا قلت اما زيد فمنطلق فزيدا الذي كان مبتدأ وواقعا في حيز الفاء قدم عليها
للفصل والتنبيه على ان زيدا مستلزم للانطلاق كما ان الشرط مستلزم للجزاء يعني ان زيدا ثابت
منطلق وهذه المبالغة وان كانت مستفادة من مهما يكن من شيء لكن لم يكن كون زيد بمنزلة
الشرط معلوما ثمه فزيد مبتدأ ومنطلق خبره وهذه الجملة جواب لاما وكذا اذا قلت اما يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة كان في حيز الفاء ومعمولا لمنطلق وقدم الآن ليكون فاصلا وبمنزلة
الشرط في استلزام الانطلاق لزيد ونصبه بمنطلق وقيل هو اي الفاصل بينها وبين فائها معمول
المحذوف مطلقا وليس جزءا مما في حيز الجزاء سواء كان هناك مانع آخر غيرها فاء او لم يكن
فتقدير اما زيد فمنطلق مهما ذكر زيد فهو منطلق فزيد مرفوع على انه قائم مقام فاعل الفعل
المحذوف وتقديره مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق مهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق
فيوم الجمعة منصوب على انه مفعول للفعل المحذوف وقيل ان كان الفاصل بين اما

وثانياً جائز التقديم بان لم يكن هناك مانع آخر غير الفاء فمن الاول اى الفاصل هناك جزء مما في
حيز الفاء والا اى وان كان هناك مانع آخر نحو اما يوم الجمعة فانّ زيداً منطلق فمن الثاني اى فلا يجوز
ان يكون الفاصل جزء مما في حيز الفاء اذ يجتمع المانعين اعني الفاء وانّ الطالبة لصدر الكلام فيقدر
ويوم الجمعة منصوب بفعل مقدر اى مهما تذكر يوم الجمعة كما كان على المذهب الثاني حرف الردع
كلا الردع هو الزجر والمنع كما تقول في جواب من قال فعلت كذا كلا اى ارتدع وانزجر عن هذا القول
وقد جاء كلا بمعنى حقاً نحو كلا ان الانسان ليطغى واختلف فيه اذا كان بمعنى حقاً فقال بعضهم انه
حرف فيكون مبني الاصل وقال بعضهم اسم مبني لمشابهته بكلا الذي هو حرف تاء التانيث
الساكنة تلحق الفعل الماضي لتانيث المسند اليه اى لتدل على ان المسند اليه للفعل مؤنث
سواء كان فاعلاً نحو ضربت هند او قائماً مقام الفاعل نحو ضربت هند وانما قيد تاء التانيث بالساكنة لان تاء التانيث
المتحركة تلحق الاسماء المشتقة نحو ضاربة ومضروبة وحسنة وندمانة والمراد بسكون التاء ان تكون ساكنة
في الاصل وان كانت متحركة في بعض المواضع نحو قالتا فان كان المسند اليه للفعل اسماً ظاهراً
ويكون تانيثه غير حقيقي فتخير اى فانت مخير في الحاق التاء وعدمه نحو طلع الشمس وطلعت الشمس
وهذا تذكير لما سبق من التفصيل ليعلم ان المراد بالحاق علامة التانيث بالفعل الحاق التاء الساكنة
واما الحاق علامة التثنية والجمعيت بالفعل للتنبيه على حال الفاعل فضعيف بخلاف
الحاق علامة التانيث على الوجه المذكور فيما تقدم فانه ليس بضعيف بل في بعض المواضع واجب
وفي بعضها جائز فمثل قاما الرجلان وقاموا الرجال وقمن النساء ضعيف لان هذه العلامات في الاصل
ضمائر ويستعمل بهذا النحو في الكلام كثيراً فاخراجها عن كونها ضمائر واستعمالها لمجرد علامة حال المسند اليه
نحو اكلوني البراغيث ضعيف مع ان علامة التثنية والجمع ظاهرة جداً لان صيغة كل واحد من المثنى
وجمع المذكر والمؤنث ممتاز عن الآخر وتاء التانيث الساكنة ليست بضمير اصلاً بل هي علامة

بحال المسند الیہ فلا یلزم ہہنا کی اخراج الکلمة من ہہنا لیکون نہ فیہ فاسع ان بعض المواضع
حال تانیث المسند الیہ وتذکیرہ والیہ تانیث الفعل کما فی اسماء الاعلام التی تطلق علی المذکر والمؤنث
ومن جملة الحروف التنوین وہی نون ساکنة تتبع حرکة الآخر ای آخر الکلمة لا لتاکید
الفعل انما قال نون ساکنة لیخرج النون المتحرکة لانہا لیست بتنوین والمراد بکون النون
کونہا ساکنة فی الاصل وان کانت متحرکة بواسطة العارض نحو عاد ن الاولی وانما قال تتبع حرکة
الآخر لانہ لم یکن النون الساکنة تابعة حرکة الآخر فلا یقال لہا التنوین نحو نون من ومن ضربت وقولہ
لا لتاکید الفعل یخرج نون التاکید الخفیفة نحو اضربن وہو للتمکن وہو ما یدل علی امکنیة الاسم
ای کون الاسم معربا ومنصرفا نحو زید ورجل ویقال للاسم المعرب المتمکن لکونہ قویا واصلا فی الاسمیة
لان الاصل فی الاسم الاعراب والمبنی لیس اصلا فی الاسمیة ولو کان الاسم المعرب منصرفا یقال لہ الاسم المتمکن
الامکن وان کان غیر منصرف یقال لہ المتمکن الغیر الامکن فتنوین التمکن مخصوص بالمتمکن الامکن والتنکیر
وہو الفارق بین المعرفة والنکرة کما تقول صہ بالتنوین ای اسکت السکوت الذی تعرفہ وصہ
مع التنوین ای اسکت سکوتا ما وعلی ہذا القیاس وہو ہو العوض وہو ما یلحق الاسم عوضا عن المضاف الیہ
کما فی لیلتئذ وحینئذ ولو مئذ وساعتئذ ای یوم اذا کان کذا فالیوم مضاف الی اذ واذ ہو تحت
مضافة الی الجملة التی بعدہا فلما حذفت الجملة للتخفیف لحق بہا التنوین عوضا عن المضاف الیہ
لا ان لا تبقی الکلمة ناقصة ومن ہذا القبیل کلا ای کل احد والمقابلة وہو ما یکون فی آخر
جمع المؤنث السالم لانہ فی مقابلة نون جمع المذکر السالم وقال بعضہم فیہ تنوین التمکن
وانہ جعل علما لشخص یکون منصرفا لان ہذہ التاء لیست لمحض التانیث لانہا مع الالف علامة
الجمع مع التانیث فلا یعتبر فی منع الصرف ولا یجوز تقدیر التاء الاخری لان التاء الموجودة فی
عن تقدیر الاخری وعند البعض تنوینہ فی حال العلمیة تنوین المقابلة وہو غیر منصرف للعلمیة والتانیث

لو الترنم وهو يكون في اواخر الابيات والمصاريع للترنم والتغني وهو على قسمين احدهما الترنم القياسي
وهو ما يكون بدلا من حروف الاطلاق وهي الالف والواو والياء نحو اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن والثاني الترنم الغالي وهو ما لا يكون عوضا عن حروف الاطلاق نحو وقاتم
الاعماق خاوي المخترقن فيحذف التنوين من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم آخر
لكثرة استعمال في التركيب الكلام فيناسب فيه التخفيف نحو جاءني زيد بن عمرو وان لم يكن الموصوف
بالابن علما او لم يكن الابن مضافا الى علم آخر فلا يسقط التنوين نحو زيد ابن اخينا ومتى سقط التنوين
من الموصوف يسقط الالف ايضا في اللفظ وفي الكتابة ليكون الكتابة ايضا خفيفة وفي كل موضع لا يسقط التنوين
لا يسقط الالف ايضا وحكم الابنة فيما ذكر من سقوط التنوين في اللفظ والالف في الكتابة حكم الابن
ومن جملة الحروف نون التاكيد وهي على قسمين خفيفة ساكنة وهي على اصلها اعني البناء
لان اصل الحرف البناء واصل البناء السكون ومشددة متحركة لالتقاء الساكنين مفتوحة
اي حركتها فتحة مع غير الالف لخفة الفتحة ومع الالف حركتها كسرة تشبيها بنون الاعرابية
التي في الفعل المضارع في كون كل منهما نونا واقعا بعد الالف سواء كان الالف الذي قبلها نون الثا
الف التثنية او الف الفصل نحو اضربانّ اضربنانّ وتختص نون التاكيد بالفعل المستقبل
في كل ما فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت اي
نون التاكيد مع النفي تشبيها له بالنهي وان لم يكن فيه معنى الطلب نحو زيد لا يقومن ولزمت
اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب القسم اذا كان الفعل المضارع مثبتا نحو بالله
لافعلن كذا وتالله لاكيدن لان التاكيد مع القسم مطلوب في الناتية وكثرت اي نون التاكيد
في الاستعمال في الفعل المضارع الواقع شرطا على تقدير كون حرف ما مؤكدا بما مثل اما تفعلن
واما ترين واما تخافن وقد سبقت الاشارة الى ان حرف الشرط مع كونه وسيلة تؤكد فالشر

الذی هو المقصود اولی بالتاکید ما قبلها ای ما قبل نون التاکید مع ضمیر المذکرین
وهو الواو مضموم مثل تضربن ومع المخاطبة ای مع الیاء التی هی ضمیر المؤنث المخاطب
مکسور نحو اضربن هل تضربن وفیما عداه ای فی المفرد المذکر سواء کان مخاطبا او غائبا
نحو اضربن هل تضربن ای فی المفرد والمؤنث الغائب نحو هل تضربن هند ولتضربن هند مفتوح
وتقول فی التثنیة وجمع المؤنث اضربان واضربنان یعنی یکون فی التثنیة والجمع
قبل نون التاکید الف ولیس الالف قابل للحرکة فیکون ما قبل الالف مفتوحا ولا تدخلها
ای التثنیة وجمع المؤنث نون التاکید الخفیفة للزوم التقاء الساکنین علی غیر حده
خلافا للیونس فانه جوز دخول الخفیفة فی هذین الموضعین نحو اضربان اضربنان وضعف قوله
بظاهر بقی الکلام فی ان حذف الواو فی مثل اضربن من جهة التقاء الساکنین علی غیر حده او من جهة
ثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة فقال البعض انه من جهة التقاء الساکنین اذ شرط
التقاء الساکنین علی حده ان یکون کل واحد من الساکنین فی کلمة واحدة والنون المشددة
کلمة برأسها وفی مثل اضربان لو حذف الالف لصارت النون مشددة مفتوحة فالتبس صیغة التثنیة
بصیغة المفرد ولا التباس فی جمع المذکر وفی مثل اضربنان الالف للفصل بین النونات فلو حذف
یلزم اجتماع النونات وهو مکروه وقال البعض لا نسلم اشتراط فی التقاء الساکنین علی حده ان یکون الساکنان
فی کلمة واحدة فی اضربان اضربنان باقیان علی اصلهما وفی مثل اضربن التقاء الساکنین علی حده
وانما حذفت الواو للثقل ثم اعلم انه اذا اتصلت نون التاکید بالفعل المعرب یصیر ذلک الفعل
مبنیا لسقوط عنه الحرکة الاعرابیة والنون الاعرابیة فنحو هل تضربن هل تضربان ونحوهما مبنی
علی الفتح لسقوط النون الاعرابیة وسبب بنائها ان النون وان کانت کلمة برأسها لکن لشدة
الاتصال صارت بمنزلة جزء الکلمة فلا یجوز ان یکون علامة الاعراب سابقة علیها والا یلزم

الاعراب في وسط الكلمة ولا بعدها والا يلزم ان يكون الاعراب جاريا على ما هو كلمة اخرى حقيقة
وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المونث مع الضمير البارز
وهو الواو والياء كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النون
معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا قال الشارح الرضي غرضه
من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما
مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين لانه اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحد المونث نحو اغزي ارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر
نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزن ارمن بحذف الواو
كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن ارمن يا امراة بحذف الياء
كما حذفت في اغزي الجيش ارمي الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجال وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي النون كالكلمة
المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت
اغزوا وارميا واخشيا كذا في الرضي ومن ثمه اي من اجل كون نون التاكيد مع الضمير البارز
كالمنفصل ومع غيره كالمتصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون مع غير الضمير البارز
كالكلمة المتصلة فيزول لا محالة سكون الآخر فيعود ما حذف للسكون وترون بضم الواو
وترين بكسر الياء واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الآخر واغزن
واغزن بحذف الواو والياء والنون تحذف للساكن اي اذا لاقى المخففة ساكن بعدها
وتحذف المخففة ايضا في حال الوقف فيرد ما حذف لاجل المخففة اذا لم يكن ما قبل النون مفتوحا

لزوال موجب الحذف وہو المفتوح ما قبلہا ای ما قبل النون تقلب الفا لا وقف
فیقال اضربا فی اضربن قیاسا علی التنوین ہذا وآخر دعوانا ان الحمد للہ رب العالمین
قد وقع الفراغ من تالیف ہذا الکتاب فی ذی الحجہ سنۃ ست وثمانین بعد الالف والمائتین
من الہجرۃ المقدسۃ النبویۃ علی ہاجرہا الف الف سلام وتحیۃ

نحمد اللہ الذی عنایتہ کافیۃ ونصلی علی رسولہ الذی ہدایتہ وافیۃ وعلی آلہ الذین آثارہم
شافیۃ واولیائہ الذین شمائلہم صافیۃ وبعد فقد انتسب طبع الشرح المستطاب المفید المزین
بالفوائد الضیائیۃ التی لا سقام الاوہام شافیۃ المسمی بتسہیل الکافیۃ للفاضل الاکمل
والکامل الافضل الحبر العلامۃ والنحریر الفہامۃ قدوۃ الحکماء امام العلماء الحبر الفضیل
للبادی والغادی مولانا محمد عبد الحق العمری الخیرآبادی ادام اللہ تعالی ایام
افاداتہ وافاض علی المقتبسین انوار فضلہ وعنایاتہ فی المطبع الواقع فی مصر لکھنؤ المشتہر فی الاقطار
المعزی الی المنشی نولکشور ملک التجار بتصحیح الالمعی الادیب اللوذعی الاریب المولوی
محمد اعظم حسین الخیرآبادی عظمہ اللہ الاعظم بالنعم والایادی فی شہر ذی القعدۃ الحرام
المنسلک فی سلک سنۃ ۱۲۸۸ من ہجرۃ خیر الانام صلی اللہ علیہ وعلی آلہ الکرام ما دام تعاقب اللیالی
والایام المطابق لشہر ستمبر سنۃ ۱۸۷۱ من السنین المسیحیۃ علی صاحبہا الف الف تحیۃ فیا ایہا الطالبون
لعلم النحو المشتاقون لنفائس عرائس اسرارہ وبادروا الی اشتراء ہذا الشرح المنیف واستغنموا
مغانم آثارہ حررہ العبد المعتصم بحبل اللہ الصمد ابو سلیمان ظہیر الدین احمد المدعو بمحمد اعظم علی
اللکنوی صانہ اللہ عن شر الغبی والغوی

تمت